بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

معهد تنمية الأسرة والمجتمع

رسالة مقدم لنيل درجة الدكتوراة في علم الاجتماع

بعنـــــــوان:

دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقـــر بمحلية الجنينة بولاية غرب دارفور

Role of Social Welfare and Development Institutions in Poverty Reduction in Aljunaynah Locality in Western Darfur Stste

إعدادالباحث:

سليمان ادم حسن خير الله

إشراف الدكتورة:

ابتسام محمد احمد محمد

2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة،، رحمة الله

إلـى أمـي العزيزة ،،، حفظها الله

إلى زوجتي العزيزة مريـم ،،،مودة ورحمة

إلـى ابنائي وروحي منن . . ومحمد ،،،،

إلـى أخواني وأصدقائي ورفقاء دربي،،،،

إلـى الفقـراء في هـذا البلد الغني بخيراته

وفـاءً وإكـراماً

الباحث

شكـــر وتقديـــــر

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الجمع والدين، وبعد: انطلاقاً من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، واعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل، لا يسعني وأنا أنهي هذا البحث إلا أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان والامتنان إلى الدكتورة الفاضلة/ ***ابتسام محمد احمد خير*** التي تفضلت بقبول الإشراف على الرسالة، وأشكرها على جهدها وتوجيهها الذي كان له الأثر الطيب في إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية، والشكر موصول لجميع الأساتذة الأفاضل في كلية الدراسات العليا ومعهد تنمية الأسرة والمجتمع بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة البروفسر / ***محمود حسن بنعوف*** ممتحن خارجي، والدكتورة / ***فاطمة عمر نبق محمد*** ممتحن داخلي علي تفضيلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى ما قدموه من ملاحظات وتوجيهات قامت بإثراء البحث كما أشكر المُحكمين للاستبانة لما أضافوه إليها من قيمة ساعدت على إخراجها بالشكل السليم، فجزأهم الله خيراً، ووفقهم وسدد خطأهم، كما أشكر الأستاذ القدير /***محمد جادالله طه***، لجهوده وتوجيهاته القيمة في أثراء البحث لغوياً ولما أبداه من تدقيق وتنقيح، كما أشكر كل من ساندني خلال فترة إعداد هذا البحث وأخص بالذكر صديقي أستاذ/ ***إبراهيم يحي***، فلهم مني كل الحب والاحترام، وجزآكم الله خير ووفقكم إلى ما يحبه ويرضاه.

والله ولي التوفيق

الباحث/ سليمان آدم حس

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية وفاعليتها في تخفيف حدة الفقر ، والتعرف علي الانشطة والبرامج الصحية والتعليمية التي تعمل علي تخفيف حدة الفقر علي الفقراء، والمشروعات الاقتصادية التي تساهم في زيادة دخل الاسرة والاستقرار الاجتماعي في مجتمع الدراسة، واعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج، وتمثلت وسائل جمع البيانات في استمارة الاستبيان والمقابلة المقننة والملاحظة، واستخدم الباحث العينة العشوائية العنقودية، وتم أخذ 310 مبحوث ممثله لمجتمع الدراسة، ومن اهم النتائج التي توصل اليها هذه الدراسة الآتي: اوضحت الدراسة الميدانية أن مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية ساهمت مساهمة كبيرة في تقديم المساعدات الغذائية للأسر الفقيرة، وجاءت نسبة (60.3%) من المبحوثيين تم دعمهم عينياً ومادياً ، أكدت الدراسة ضعف دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في مجال الخدمات الصحية، وجاءت نسبة (72.5%) من المبحوثيين لم تقدم لهم أي مساعدات في مجال الرعاية الصحية، وأظهرت الدراسة الميدانية ضعف مساهمة مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تعليم ابناء الأسر الفقيرة، وبلغت نسبة (89.6%) من المبحوثيين لم تقدم لهم أي مساعدات في مجال التعليم، واوصت الدراسة في النهاية لضرورة العمل علي زيادة دخل الاسر الفقيرة عبر تمليك مشروعات ذات عائد مجدي، ضرورة توفير وسائل العمل والإنتاج، وتوفير الدعم المالى، ضرورة اكساب المعرفة والمهارة للافراد الاسر الفقيرة للمساهمة في ذيادة الدخل، ضرورة رفع قدرات الاسرة الفقيرة في مجال التنمية الزراعية والانتاج الزراعي بزيادة قيمة التمويل للمشروعات الانتاجية

Abstract

This research discusses the role of welfare and social development institutions in alleviating poverty in Sudan. The aim of the research is to identify the role of social care and development institutions and their effectiveness in alleviating poverty and identifying the health and education activities and programs that work to alleviate poverty on the poor. Contribute to increase the family income and social stability in the research community, and adopted the research on the analytical descriptive method that depends on data collection, The researcher used the sample random cluster, and took 310 items represented by the research community. The most important findings of this study are: The field study showed that the institutions of welfare and social development contributed significantly In the provision of food aid to poor families, and the percentage (60.3%) Of the respondents were supported in kind and materially, the study confirmed the weak role of the institutions of care and social development in the field of health services. 72.5% of the respondents did not provide any assistance in the field of health care. (89.6%) of the respondents did not provide any assistance in the field of education, The study recommended the end of the need to work to increase the income of poor families through the ownership of projects with a viable return, the need to provide means of work and production, and provide financial support, the need to provide knowledge and skills to poor families to contribute to the increase of income, the need to raise the capacity of poor families in the field of agricultural development and production Increase the value of financing for productive projects.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
استهلال	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	و
الفصل الأول **الإطار العام للبحث**	
المقدمة	3-1
مشكله الدراسة	4-3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5-4
فروض الدراسة	6-5
حدود الدراسة	7-6
النظرية المستخدمة في الدراسة	7
المفاهيم الاجرائية	8
الفصل الثاني **الإطار النظري والدراسات السابقة**	
المبحث الأول: المفـــاهيم العامــة للبحـــــث	29-9
المبحث الثاني : النظريـــــات المفســـرة للبحـــــث.	42-29
المبحث الثالث: الملامح التاريخية للفقر في المجتمع الإنساني	60-43
المبحث الرابع: الفقر: أسبابه، وأنواعه، ومقاييسه، ومؤشراتــه.	88-61
المبحث الخامس: آثار ومخاطر الفقـــر والمشكلات المترتبة منه.	104-89
المبحث السادس: الرعاية الاجتماعية وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي.	113-105

المبحث السابع: دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية في تخفيف الفقر في السودان.	128-114
المبحث الثامن: استراتيجيات وأساليب تخفيف حدة الفقر في السودان	137-129
المبحث التاسع : الدراســــــــــات الســــابقـــــــــة	161-138
التعقيب علي الدراسات السابقة	165-161

الفصل الثالث **اجراءات الدراسة الميدانية:**	
منطقة الدراسة	168-166
منهجية الدراسة	170-168
مجتمع الدراسة	170
عينة الدراسة	170
ادوات الدراسة	173-171
المعالجات الاحصائية	173
الفصل الرابع **النتائج ومناقشتها**	
عرض البيانات الاولية	230-174
اختبار الفروض	234-231
النتائج (المهمة، التفصيلية)	237-235
مناقشة النتائج	249-238
الفصل الخامس **الملخص والخاتمة والتوصيات**	
الملخص	254-250
الخاتمة	258-255
التوصيات	260-259
المصادر و المراجع	273-261
الملاحق	283-274

فهرس الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول يوضح النوع	174
جدول يوضح العمر	175
جدوي يوضح المستوي التعليمي	176
جدول يوضح الحالة الاجتماعية	177
جدول يوضح الحالة العملية لرب الاسرة	178
جدول يوضح نوع مهنة رب الاسرة	179
جدول يوضح الدخل الشهري	180
جدول يوضح من يكفل الاسرة حالياً	181
جدول يوضح اذا كانت كفالة الاسرة من غير الزوج ما السبب	182
جدول يوضح هل من يقوم بكفالة الاسرة قادر علي هذه المسؤلية من حيث الانفاق	183
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بلا كيف يتم سد النقص	184
جدول يوضح هل يعاني رب الاسرة من مرض مستديم او اعاقة	184
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بنعم اذكر نوع المرض او الاعاقة	185
جدول يوضح عدد افراد الاسرة	186
جدول يوضح هل تم دعمك باي مساعدة من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية	187
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بنعم ما هي المؤسسة التي قدمت لك المساعدة	188
جدول يوضح ما نوع الاعانات والمساعدات التي قدمت لك	189
جدول يوضح كم مره في السنة قدمت لك هذه المؤسسة المساعدة	190
جدول يوضح هل كانت المساعدة المقدمة من المؤسسة كافية لتلبية احتياجاتك واحياجات اسرتك	191
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بلا ما المطلوب لتلبية احياجاتك من	192

قبل هذه المؤسسات	
جدول يوضح في حالة مرض احد فراد اسرتك هل هنالك جهه قدمت لك المساعدة العلاجية	193
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بنعم ماهي الجهه التي قدمت لك المساعدة	194
جدول يوضح عند الاصابة بالمرض هل تقوم بزيارة الطبيب	195
جدوب يوضح اذا كانت الاجابة بلا ما سبب عدم ذهابك الي الطبيب	196
جدول يوضح ما نوع العلاج الذي تستخدمه للتداوي من المرض	197
جدول يوضح هل لديك واسرتك بطاقات تامين صحي	198
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بلا لماذا لم تستخرج بطاقات تامين صحي	199
جدول يوضح هل لديك ابناء في سن التعليم ولم يدخلوا المدارس والجامعات	200
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بنعم ما سبب عدم دخول ابناءك المدارس والجامعات	201
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بنعم ما نوع الخدمة المدرسية التي قدمتها لك الجهات الداعمة	202
جدول يوضح في حالة وفاة رب الاسرة هل تقوم احد المؤسسات بكفالة الايتام	203
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بنعم ما هي الجهه التي تكفل ابناءك	203
جدول يوضح ما نوع الكفالة التي تقدم	205
جدول يوضح هل تم تمويل احد افراد الاسرة بمشروع لزيادة الدخل	205
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بنعم مانوع المشروع	206
جدول يوضح مانوع التمويل الذي قدم لك	207
جدول يوضح ما هي الجهه التي قدمت لك المشروع	208

جدول يوضح هل المشروع ساهم في ذيادة دخل اسرتك	209
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بلا لماذا لم يساهم المشروع في ذيادة دخل اسرتك	210
جدول يوضح هل وفر المشروع فرصة عمل لبعض افراد اسرتك	211
جدول يوضح هل تم تدريب احد افراد اسرتك في حرفه من المهن الحرفية	212
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بنعم ما نوع الحرفه المهنية	213
جدول يوضح ما هي الوسيلة التي تم دعمك او تمويلك بها	214
جدول يوضح اذكر الطريقة التي اوصلتك للمشروع وعبرها تم تمويلك	215
جدول يوضح هل تمت دراسة حالتك قبل الدعم او التمويل	216
جدول يوضح هل توجد صعوبة في اجراءات الدعم او التمويل	217
جدول يوضح اذا كانت الاجابة بنعم ما هي الصعوبات	218
جدول يوضح قبل او اثناء فترة التمويل هل تم تدريبك علي ادارة المشروع	219
جدول يوضح هل سبق ان تعثرت في سداد الاقساط	220
جدول يوضح في حالة العجز عن السداد ما الاجراءات التي تتخذها الجهه الممولة للمشروع	221
جدول يوضح ما هي وجهة نظرك في اجراءات السداد	222
جدول يوضح هل تستهدف مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية الفئات الضعيفة فقط ام هنالك فئات اخري يتم دعمها	223
هل توجد استراتيجية لتخفيف حدة الفقر بالولاية	224
هل تتماشي الاستراتيجية مع الاستراتيجية العالمية لتخفيف حدة الفر	224
جدول يوضح مدة استراتيجية تخفيف الفقر	225
جدول يوضح نسبة الفقر بالولاية	226
جدول يوضح النسبة المسنهدفة سنوياً في برنامج تخفيف الفقر	227

جدول يوضح المحاور التي تعمل فيها المؤسسات لتخفيف حدة الفقر	228
جدول يوضح المشكلات التي تواجه المؤسسات في مجال تخفيف الفقر	228
جدول يوضح راي المبحوثين في اليات تخفيف حدة الفقر	229
جدول يوضح تقييم المبحوثين لفاعلية اجراءاتتخفيف حدة الفقر	230

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة:

المقدمة.

المشكلة الدراسة.

اهمية الدراسة.

اهداف الدراسة.

فروض الدراسة.

حدود الدراسة

نظرية الدراسة

المفاهيم الاجرائية للدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للبحث:

المقدمة:

إن الفقر يعد من المشكلات الإجتماعية التي لازمت وجود المجتمع الإنساني إلا أنه يختلف في طبيعته، وحجمه، ومساره، من مجتمع لأخر، ومن فترة زمنية لآخري في المجتمع ألواحد، وأن طبيعة المجتمعات الإنسانية تعاني من بعض المشكلات الإجتماعية في سد بعض الإحتياجات الأساسية وما يترتب عليها من معاناة للإنسان، فقد عملت كثيراً من المجتمعات في معالجة الفقر بطرق وأساليب متنوعة ومختلفة، وذلك وفقاً لإمكاناتها، وآلياتها المتاحة، بهدف التخفيف من حدته وتحقيق الرفاهية الإجتماعية بالمجتمعات، فالفقر والمرض والضعف والعجز وكل الأمراض الجسمية والعقلية والنفسية كلها مشكلات اجتماعية تؤثر علي حياة الأفراد، ويجد المتصفح للتراث المعاصر في الدراسات الاجتماعية نفسه أمام قضية فرضت نفسها تدريجياً على رأس اهتمامات المجتمع الدولي، وهي قضية الفقر التي تنتشر، وتتذايد في كثير من الدول في عالمنا اليوم، وبطريقة مخيفة ومطردة، تهدد مستقبل الإنسانية، وتنذر بعواقب وخيمة، وبشكل لم يسبق له مثيل في مجالات الأمن والاستقرار والسلام، ويمكننا أن نلمس هذا الخطر في التقارير الدولية التي تؤكد تردي الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية لمعظم البلدان النامية، وتزايد عدد الجياع والمحرومين الذين كثيراً ما يفتقرون إلى ما يكفي: من الغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، وشعوراً بهذه المشكلة وما يتبعها من مخاطر، بدأت مؤسسات الدول محاربة الفقر، كما حاول الباحثون تقديم إسهامات نظرية وعملية حول توصيف الفقر وتحليله، في إطار التشكيلات الاجتماعية، والاقتصادية، ولا زالت الجهود العملية مستمرة لا تتوقف، سواء في تحديد أسباب الفقر وإنماطه أو في إجراء البحوث الامبريقية وسن السياسات الملائمة لتغيير البنى الاجتماعية القائمة، وليس

هناك من شك في أن التغيرات التي اعترت التفكير السياسي الأوربي، قد قادت إلى ظهور محاولات تنظيرية تتناول في مجملها ظاهرة الحرمان التي تعني إنكار أو عدم توفير الحقوق الاجتماعية، أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية، فبالنظر علي ظاهرة الفقر بالسودان نجدها أثرت سلباً علي نمط الحياة المعيشية في المجتمع، إلا أنه لاتوجد إحصائيات دقيقة توكد النسبة الحقيقية لحجم الظاهرة، فقد أشارت التقارير التي قدمتها وزارة الرعاية الإجتماعية للعام 2013م أن نسبة (64,3%) من السكان يعانون من الفقر والجوع، وأن هذه النسبة تم اعتمادها وفقاً لمؤشرات البنك الدولي حول الفقر، (تقرير التنمية البشرية، 2014م) وأيضا أوضحت الدراسة التي قامت بها وزارة الرعاية الاجتماعية خلال عام 2005–2008م أن متوسط دخل الفرد يتباين بين الريف والحضر، حيث بلغ صرف الفرد اليومي في الحضر 4 دولار مقابل 2 دولار في الريف وقد أشار التقرير الاستراتيجي لمجلس الوزراء لعام 2003م: أن نسبة الأسر التي تعيش في مستوي الفقر بلغت (35%) إلى (46%)، إلا أن هنالك جهات كثيرةً تقلل من صحة هذه النسب لوجود أعداد كبيرة من الفقراء لم تتضمنها الإحصائيات، فقد حاولت كثير من المؤسسات الحكومية والأهلية المتمثلة في ديوان ألزكاة، ووزارة الشئون الاجتماعية، ومؤسسة التمويل الأصغر، والضمان ألاجتماعي، وبنك الإدخار والتنمية الاجتماعية، والتامين ألصحي، وصندوق ألمعاشات، والتأمين الاجتماعي، وغيرها للتصدي للظاهرة بمختلف الطرق والأساليب، وفقاً لإمكاناتها، وإلياتها، في معالجة وتخفيف حدة الفقر، ولتوفير الخدمات الأساسية للفقراء من مأكل، ومشرب، وملبس، ومسكن، وخدمات صحية، وتعليمية، وغيرها....، وذلك بهدف تلبية بعض الاحتياجات الضرورية للفقراء، ولضمان توفير الحياة الكريمة لهم.

ويلاحظ أن هذه الظاهرة بالغة التعقيد والأثر في مجتمع الدراسة، لذا قد تتعدد أسبابها وهي قد تكون نتاج حروب، وصراعات، ونزاعات، وأفرازات سياسات السوق الحر، والخصخصة، والإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في رفع الدعم عن السلع الضرورية، مع عدم توفير بدائل للأسر الفقيرة، بالإضافة لوجود بطالة، وقلة فرص العمل، والاعتماد علي القطاعيين التقليديين: الزراعي، والرعوي، كل ذلك قد ساهم في زيادة الفقر بمعدلات مرتفعة ومستمرة في مجتمع الدراسة، وهذا مما حتم لبعض المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، للقيام بأدوار لمعالجة وتخفيف حدة الفقر، لذا يحاول الباحث في هذه الدراسة تسليط الضوء علي مدي فاعلية دور مؤسسات الرعاية والتنمية الإجتماعية في تخفيف حدة الفقر في ولاية غرب دارفور.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الفقر مشكلةً حقيقيةً في المجتمع السوداني بما يفرزه من مشكلات عديدة متمثلة: في عدم الحصول علي الغذاء، والمأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن، والحرمان من الخدمات الصحية والتعليمية، قد يؤدي إلى إختلال النظام الاجتماعي، وانحلال في منظومة القيم، والمعايير الاجتماعية للمجتمع، ونسبة لحدوث تغييرات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، اصبحت مشكلة الفقر في ذيادة واطراد مستمر، مما دفع مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في السودان للقيام بأدوار اجتماعية، واقتصادية، معاً في تخفيف حدة الفقر علي الفقراء، والحد من انتشاره، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالى:

1. ما دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية بولاية غرب دارفور في تخفيف حدة الفقر؟

أسئلة فرعية :

1. ما مدي فاعلية أنشطة وبرامج ومشروعات، مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية بولاية غرب دارفور في تخفيف حدة الفقر؟

2. هل ساهمت المشروعات المقدمة في زيادة الدخل والاستقرار الاجتماعي للأسر الفقيرة؟

أهمية الدراسة : تأتي أهمية هذه الدراسة من جانبين:

الجانب العلمي : تعد هذه الدراسة إضافة علمية للتراث العلمي في مجال الدراسات الاجتماعية المتعلقة بالفقر، والعمل علي تخفيف حدته، عبر مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية بالمجتمع، ومد المكتبات بهذا النوع من الدراسات.

أما الجانب ألتطبيقي: تأتى الأهمية لهذه الدراسة أن مجتمع الدراسة به العديد من الفقراء، وفي تزايد مستمر مما أثر علي نمط الحياة المعيشية لهم، لذا استدعي الباحث للبحث في هذا المجال، وأن النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة يمكن أن يستفاد منها في معالجة مشكلات الفقر في المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى ذلك استفادة المؤسسات الحكومية والمنظمات الوطنية وغير الوطنية من نتائج وتوصيات هذه الدراسة في وضع حلول لمعالجة مثل هذه المشكلات.

أهداف الدراسة: يحاول الباحث في هه الدراسة تحقيق العديد من الأهداف أهمها :

1. التعرف علي الانشطة والبرامج التي تقدمها مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في مجال الغذاء.

2. التعرف علي الانشطة والبرامج والمشروعات الصحية التي تساهم في تخفيف حدة الفقر.

3. التعرف علي مساهمة مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في مجال التعليم.

4. التعرف علي المشروعات الاقتصادية التي تساهم في ذيادة دخل الاسرة والاستقرار الاجتماعي في مجتمع الدراسة.

5. التعرف علي الوسائل والآليات التي تستخدم في تقديم الانشطة والبرامج والمشروعات للفقراء بمجتمع الدراسة.

6. التعرف علي الاستراتيجية الموضوعة للتخفيف من حدة الفقر في مجتمع الدراسة.

فروض الدراسة :

1. ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الغذائية للفقراء بمجتمع الدراسة.

2. ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الصحية للفقراء بمجتمع الدراسة.

3. ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفقراء بمجتمع الدراسة.

4. ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في زيادة دخل الأسر والاستقرار الاجتماعي بمجتمع الدراسة.

5. لمؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية طرق و آليات مختلفة ووسائل فعاله في تقديم البرامج والمشروعات للفقراء بمجتمع الدراسة.

6. توجد بمؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية استراتيجيات مختلفة للتخفيف من حدة الفقر في مجتمع الدراسة.

حدود الدراسة: ان حدود الدراسة هي مجموعة النقاط التي تندرج عند نطاقها هذه الدراسة وتنقسم الى الاتي :

1. الحدود الجقرافية (المكاني):

نظراً لكون هذه الدراسة الحالية تبحث عن دور مؤسسات الرعاية و التنمية الاجتماعية في تخفيف الفقر بمحلية الجنينة شملت حدود الدراسة كل الوحدات الادارية بالمحلية وتم اختيار عدد (2) وحدة ادارية بطريقة علمية بأحدي انواع العينات الاحتمالية (العينة العنقودية)، ووقع الاختيار على وحدة (اردمتا، والجنينة الاداريتين) وان هذا الاختيار هو من اجل معرفة دور الؤسسات في تخفيف حدة الفقر على الفقراء بهذه المحلية.

2. الحدود البشرية: يضم جميع الفقراء بوحدتي الجنينة واردمتا الاداريتين والذي يقدر عددهم (6,839) هم حدود لهذه الدراسة وفقآ لنظام اجتماعي داخلي يحدد ارتباطهم بهذا المكان وامكانية توفير لهم الخدمات الضرورية للحياة.

3. الحدود الزمانية: لقد دامت فترة الدراسة اربعة سنوات حيث تضمنت هذه الدراسة جانبين: الاول نظري والثاني ميداني، فالجانب النظري تجلي في القراءات وجمع المراجع حول موضوع الدراسة لتوصل الى عوامل واسباب الظاهرة وفهم هذه الظاهرة والذي بدأت على شكل تساؤلات رئيسية.

وبعد الانتهاء من الجانب النظري تطرقت مباشرة الى الجانب الميداني والذي استقرق حوالي ستة اشهر، وذلك ابتداء من تاريخ (25/ 7/2017م – 28/ 2/ 2018م) وتم من خلال هذه الفترة الاتصال المباشر (وجهآ لوجه) مع المسؤلين بالمؤسسات وزارة الشؤون الاجتماعية بالولاية التي تم دمجها الان مع وزارة اخري واصبحت الان

باسم وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية، ديوان الذكاة، ومؤسسة للتمويل الاصغر، وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية، وعدد من قيادات المجتمع المحلي وخاصة بالوحدات الادارية، والاحياء التي وقع عليها الاختيار، وكانت هذه الزيارات بغرض التعريف بالموضوع واسباب القيام به، وقد تكررت الزيارات عدة مرات من اجل الحصول على الموافقة بعمل الدراسة الميدانية بخطاب رسمي من الوزارة مرفق مع الخطاب الصادر من الجامعة بقرض تسهيل مهمة هذا الباحث.

و قد بدات الدراسة الميدانية الى توزيع الاستمارة وملائها مباشرة والذي استقرق مدة زمنية لا تتعدي شهر ونصف.

النظرية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على النظرية البنائية الوظيفية لان فلسفة هذه النظرية تهتم بدراسة الواقع الاجتماعي، والتغيرات التي يتعرض لها، والنتائج المترتبة عليها، وتدعو للاستقرار وتحقيق الترابط والتماسك في ضوء تلك التطورات والتغيرات، كما انها تهتم بتحليل وتفسير النتائج المترتبة عليها للمحافظة على النظام واهتمامها بالجانب الثقافي والاتجاهات الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية، وتوضح العلاقة بينهما وهذا فضلاً عن اهتمامها بدراسة الواقع المتكرر والمشاكل الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع والعلاقات فيه وهذا ما أكده بعض روادها مثل (بارسونز، ماكس فيبر، ميرتون) وغيرهم من علماء الاجتماع.

مصادر جمع المعلومات: سوف يتم جمع المعلومات عن طريق الكتب، والدوريات، والأوراق العلمية، والمؤلفات، والبحوث، والمنشورات والوثائق العامة والمجلات، وكل هذه مصادر ثانوية لجمع المعلومات عن موضوع الدراسة، وأيضا هنالك مصادر أولية: هي العمل الميداني الذي يعتمد علي الاستبيان والمقابلة والملاحظة.

المفاهيم الاجرائية:

دور: دار الشئ يدور دوراً ودوراناً، وتدوير الشئ جعله مدوراً، والمداورة كالمعالجة.

دور: هو توقف الشئ علي ما يتوقف عليه الشئ.

مؤسسات: المؤسسة من أسس يؤسس تأسيساً، والمؤسسة كل تنظيم يرمي إلى الإنتاج أو المبادلة للحصول علي الربح.

ألرعاية: من رعي يرعى رعاية فهو راع وراعيت الأمر نظرت إلى أين يصير.

تخفيف: من خفف يخفف خفاً، وخفه صار خفيفاً، والتخفيف ضد ألتثقيل والخف: كل شئ خف محمله.

حدة: الحده ألشده يقال احدته حده وهو معروف بحده التفكير وعمقه.

ألفقر: أن يحذف أنف البعير، وفقر أنف البعير، يفقره ويفقره فقراً، والفقير: حفير يحفر حول الفسيلة إذا غرست، أو البئر التي تغرس فيها ألفسيلة، والفقر بكسر الفاء: خرزات ألظهر، الواحدة فقرة، والفقر: ألحاجة، وفعله الافتقار والنعت فقير.

التعريف الإجرائي للفقر:

هو حالة متعلقة بتدني دخل الأسرة، والفرد، وعدم الكفاية للحصول علي الحاجات الأساسية، والضرورية للحياة من مأكل، ومشرب، وملبس، ومسكن، وخدمات صحية وتعليمية، أي عجز الفرد عن إشباع حاجاته الشخصية الرئيسية بالشكل المطلوب، وهو خطر علي أمن المجتمع واستقراره.

الفصل الثاني:

الاطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: المفاهيم العامة للبحث.

المبحث ألثاني: النظريات المفسرة للبحث.

المبحث الثالث: الملامح التاريخية للفقر في المجتمع الانساني

المبحث الرابع: الفقر: أسبابه، وانواعه، ومقاييسه، ومؤشراته

المبحث الخامس: أثار ومخاطر الفقر والمشكلات المترتبة منه

المبحث السادس: الرعاية الاجتماعية وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي

المبحث السابع: دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في ولاية غرب دارفور

المبحث الثامن: استرايجيات واساليب تخفيف حدة الفقر

المبحث التاسع: الدراسات السابقة

تمهيد: في هذا الفصل يستعرض الباحث المفاهيم الاساسية، ثم نستعرض النظريات والاتجاهات النظرية المفسرة لمشكلة الدراسة، والملامح التاريخية للفقر، وانواع الفقر واسبابه، ومقاييسه ومؤشراته، واثاره ومخاطره والمشكلات المترتبة من الفقر، ودور المؤسسات في تخفيف حدة الفقر في السودان، ثم ندلف بعد ذلك الي استعراض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة والتعقيب عليها.

المبحث الأول :المفاهيم الاساسية للدراسة:

مقدمة: تعتبر المفاهيم والمصطلحات العلمية العامة مدخلاً رئيسياً للبحوث الاجتماعية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة، فقد تتعدد وتتداخل التعريفات للمفهوم الواحد، الأمر الذي يخلق قدراً من التضارب واللبس عند استعمال مثل هذه المفاهيم، لذا يناقش الباحث في هذا الفصل: المفاهيم العامة للدراسة وذلك بعرض علمي للتعريفات ومفاهيم الفقر، والمفاهيم المرتبطة بالبحث والتعريفات الإجرائية كمبحث أول، والنظريات المفسرة للدراسة والتعقيب عليها وتوضيح النظرية التي أعتمد عليها هذا البحث كمبحث ثاني، والدراسات السابقة ومناقشتها كمبحث ثالث، وفى نهاية هذا الفصل يستعرض الباحث ملخص للفصل يبين فيه كل ما اشتمله هذا الفصل بصوره علمية دقيقة وواضحة من خلالها يدرك القاري ما إحتواه هذا الفصل، وتمهيداً للفصل الثالث وما يتناوله فيه من بيانات وذلك بتسلسل علمي ومنهجى لحلقات الدراسة.

مفهوم الدور: هو مجموعة القيم والمعايير التي تحدد السلوك المنتظر من شخص معين استناداً الي سماته الشخصية وخصائصه الفردية، او هو الاسلوب او مجموعة الاساليب التي يؤدي بها الشخص السلوك المطلوب او المتوقع منه في موقف ما حسب المعايير الموضوعة، ويري (البورت) ان الدور هو تصور للسلوك الذي يرتبط

بمركز الشخص او بموقف اجتماعي معين وهو اسلوب المرء في الاسهام في الحياة الاجتماعية، ويتضمن الدور ثلاثه عناصر اساسية هي الواجب، الانسجام، السلوك، وان للدور مظهرين احدهما نفسي وهو من جوانب الشخصية، يعني تحقيق الذات الفردية، والأخر اجتماعي ويعبر عن قيم المجتمع، ويعني بتحقيق الذات الاجتماعية للفرد، ويعتبر التوازن بين المظهرين اساس التوافق بين المطالب والادوار.(الحاج،2018م، ص5)

ماهية ومفهـوم الفقـــر:

مإذا يعني الفقر؟ وكيف يمكن تعريفه؟ يميل الكثير من علماء الاجتماع والباحثون إلى انتهاج واحدة من مقاربتين لقضية الفقر: وذلك عن طريق تطبيق مفهوم (الفقر المطلق) و (الفقر النسبي) ويرتبط مفهوم الفقر النسبي إساساً بفكرة العيش (الكفاف) أي الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها ليظل المرء' علي قيد الحياة في وضع صحي معقول، وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي والمأوي والكساء، فإذا توافرت هذه عندئذ يوصف المرء بأنه يعيش في حالة من الفقر، وينظر لمفهوم الفقر المطلق عادة بإعتباره مفهوماً إنسانياً شاملاً لجميع البشر في كل زمان ومكان، وأن مقايس العيش الكفاف واحتياجاته متماثلة لكل البشر من ذوي الفئة العمرية والحالة الجسمانية المتشابهة، وتختلف الأراء حول إعتبار هذه الشروط مقياساً شاملاً لجميع البشر، ويعتقد العديد من الباحثين أن من أنسب تطبيق مفهوم (الفقر النسبي) الذي يشير إلى معدل مستوي المعيشة في مجتمع ما، ويري هؤلاء أن الفقر: هو ما يجري تعريفه ثقافياً، وفي سياقات اجتماعية محددة، مما يجعل من المتعذر قياسه وفقاً لمعايير نموذجية شاملة للحرمان، ومن الخطأ الإفتراض أن الحاجات البشرية متطابقة في كل مكان، لأنها في واقع الأمر تتباين في المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة، وأن الأمور التي تعتبر جوهرية وأساسية في

مجتمع ما قد ينظر إليها بإعتبارها من الكماليات المرفهة في مجتمع آخر، ففي المجتمعات الصناعية مثلاً: تعتبر المياه الجارية والمراحيض، واستهلاك الفواكه والخضار، من الضروريات الأساسية للعيش الصحي، والفقراء هم من لا تتوفر لديهم هذه المتطلبات، وإلا فمثل هذه الأمور قد لا تتوفر لقطاعات واسعة من الناس في كثير من البلدان النامية، ومن هنا فإنه لا يصح تحديد وجود الفقر أو غيابه بناءاً علي هذه الأسس.(غدنيز،2005م، ص373)

وللفقر مظاهر متنوعة تشمل: قلة الدخل، والموارد، والإنتاجية اللازمة لتأمين سبل كسب العيش المستدام، ومقاومة الجوع، وسوء ألتغذية، والجهل، والأمية، وقلة فقدان فرص العمل، والخدمات الأساسية الأخري، وأيضاً تزايد معدلات المرض، والوفاة، والتشرد، وعدم كفاية المسكن، والبيئة غير الامنة، والتمييز، والعزل الاجتماعي، وعدم المشاركة في إتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع المحلي، وفي الحياة الاجتماعية المحلية والثقافية، وأن سبل كسب العيش بسبب الركود الاقتصادي، والفقر المفاجئ بسبب الكوارث الطبيعية، والنزاعات الأهلية والتشرد لبعض الأسر خارج نظام الأمان العائلي، ومؤسسات وشبكات الأمان الاجتماعي، فإن هذا الفقر كصور للبؤس البشري العام بإشكاله المختلفة، يمثل عائقاً أمام حق الإنسان في الحياة الطبيعية الكريمة الامنة من الخوف والجوع.(حسن، 2013م، ص15).

تعريفات الفقـــر:

هنالك تعريفات عديدة للفقر في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بموضوع الفقر، أن كان أغلبها يركز في تعريفها لمفهوم الفقر على مستوي الدخل

والإنفاق اللازم للحصول على الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية اللازمة للعيش: كالغذاء، والملبس، والمسكن، ومن ثم فان الشخص الذى يقل مستوي دخله وإنفاقه عن الحد الأدني من أساسيات المعيشة يعد فقيراً، وعليه وضعت كل دولة لنفسها حداً اطلقت عليه (حد الفقر الوطني) وتم تحديده بالعملة المحلية.(منصور، بدون سنه، ص3) .

ويعرف الفقر في قواميس علم الاجتماع بأنه (مستوي معيشي منخفض لا يفي بالإحتياجات الصحية، والمعنوية، والمتصلة بالإحترام الذاتي لفرد، أو مجموعة من الأفراد) وينظر علي المفهوم نظرة نسبية نظراً لإرتباطه بمستوي المعيشة العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات الاجتماعية، هذا ويعرف خط الفقر عادة بأنه: الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزاً عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء، والملبس، والمسكن الضروري لنفسه، ويعرفه (فليب عطية) بانه ندرة المادة، أو تبديدها، أو توزيعها علي نحو غير عادل.

ونجد أن الفقر: ظاهرة متعددة الأبعاد، يمكن التعبير عنها من خلال مفهومين للفقراء هما: فقر الدخل: الذي ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً، فقر القدرة: الذي ينحرف إلى تدنى مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية، ويرى (مارك فريد) إلى أن الفقر حالة واقعية وليست وحدة تصورية، وأنه يمثل مجموعة مشكلأت غير مترابطة مثل: تفشي البطالة، والبطالة المقنعة، واللامساواة في الرفاهية، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، أي أن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير.

وهكذا يتبين لنا: أن مضمون الفقر لا يرتبط فقط بالحرمان والعوز المادي فقط، وإنما هو ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة، وبعد كل هذه التعريفات

الخاصة بالفقر نستخلص منها أن الفقر ليس فقط عجز إمكانية الفقير لتلبية حاجاته الأولية فقط ولكنها تشمل عدة أبعاد، هنالك بعد اقتصادي، وأحياناً اجتماعي، وآخر سياسي، وسيكولوجي، وكل تلك الأبعاد تؤثر علي الفرد وتنمية المجتمع ككل.

مفهوم الفقر في الفكر الاسلامي:

يبدأ فقهاء المسلمين في تعريفهم للفقر، والفقراء، عند بحث مصارف الزكاة من المعني اللغوي والذي يعرفه بان الفقر: (العوز والحاجة، وهي ضد الغني).(بن منظور، معجم مصطلحات القران الكريم)، وهو بذلك يرتبط بمدي توفر الحاجات اللازمة للانسان، وعدم قدرته علي الوفاء بها، وأيضاً تستخدم الفاظ اخري للدلاله علي هذا المعني غير الفقر وردت في القرآن الكريم منها: المسكنه او المسكين، والسائل، والضعيف في مجال المال، والمحروم.(الدرير، 2015م، ص492)

اما اصطلاح الفقهاء فجاء تعريفهم للفقير بحسب مدي استحقاقه للزكاة وبالتالي اختلفت تعريفاتهم من حيث حد الفقر الموجب لأخذ الزكاة، فلدي الحنفية: الفقير من له ادني شئ في مقابل المسكين الذي لا شئ له، وقدروا الحد الادني بنصاب الزكاة وبشرط ان لا يكون مستغرقاً في الحاجات الاصلية مثل السكن والة العمل.(الدرير، 2015م، ص492)

اما الشافعية والحنابلة: فيقولون الفقير هو (من لا مال له ولا كسب يقع موقع حاجته، اما المسكين فهو الذي يملك ما يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه) ويفهم من ذلك ان هنالك مستويات او درجات للفقر، هذا مع مراعاة تقدير هذه الحاجة لدي الفقهاء يختلف من زمن لآخر وبحسب اعبائه.(الشربيني، 1994م، ص272)

تعريف البنك الدولي للفقر:

عرف البنك الدولي في تقريره عن التنمية في عام 2000م-2001م والذي كان موضوعه الأساسي الفقر: الفقر أنه عدم القدرة علي تحقيق الحد الأدني من مستوي المعيشة، ووضع البنك الدولي حدين للفقر هما: دولار واحد للحد الأدني، ودولارين للحد الأعلي، وفقاً للقوة الشرائية المعادلة لعام 1985م.(منصور، بدون سنه، ص3).

ويعني الفقر تدني أنصبة الفرد من النواحي المادية، والاجتماعية، والعاطفية، فهو قد يعني تقلص الطعام، والكساء، مما يجب أن يتحقق من الدخل، والفقر بهذا مسؤل عن ارتداد الفرد من تطلعه إلى المستقبل، وتضاؤل فرص التعليم أو انحسار الأمن علي المدي البعيد، وإذا كان الفقير: هو من يتهدده الموت أو المرض المفضي اليه فإن الخدمات الأساسية كالصحة، والتعليم، والإسكان، لها نفس الأهمية بحيث يمثل قصورها تهديداً للفرد لا يقل عن الخطر الأهم للموت.(ابوالنصر،2010م، ص75) .

تعريف المنظمة الدولية لحقوق الإنسان: عرف الفقر بأنه وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن، من الموارد، والإمكانات، والخيارات، والأمن، والقدرة علي التمتع بمستوي معشي لائق، وكذلك من الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية الأخري.

وفي المقابل ركز الأكاديميون في تحديدهم للفقر على الفقر الهيكلي، العزل أو الأبعاد، التهميش والأستغلال، وهذا يعني أن الفقر قد ينجم عن الأوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي والاجتماعي، الذي يكون في الواقع مسؤولاً عن إنتشار التعاسة الواسعة، أو قد يرتبط بحرمان فئات معينة، من تحقيق التراكمات الرأسمالية وتحصيل نصيبها العادل في عائدات النمو الاقتصادي، أما أنصار نظرية التجريد من القوة:

فينظرون إلى الفقر على أنه أحد أشكال التجريد من القوة المتمثل في النقص النسبي لتحصيل الرزق، أو نفقات المعيشة، فضلا عن إسماع صوت الفقراء وإنعدام أهميتهم، وخضوعهم السلبي للسلطة.(غربي،2003م، ص183).

وقد حظي تعريف الفقر بإهتمام بالغ في دراسات العلوم الاجتماعية، والانثروبولوجيا، وخبراء التنمية، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو آخر، وفي هذا الإطار في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ورد تعريف **الفقر الاجتماعي** بأنه: عدم المساواة الاجتماعية، والمركز الذي يحتله الفقير كما يحدده نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعرف الفقر أيضاً بأنه **الفاقة** أي صفة من الناس غير قادرين على أعالة أنفسهم على الإطلاق، أو حتى الوصول إلى الحد الأدنى المتفق عليه بدون مساعدة خارجية، وتبقي إعالة هذه الفئة فرضاً على المجتمع وتستحق المساعدة العامة.(بدوي،1986م، ص322)

الفقر عند علماء الاجتماع: هو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات عالمية يجب إشباعها وفي حالة عدم إشباعها يعرف الناس كفقراء، بمعنى أن الفاصل بين الوضعين: الفقير، وغير الفقير، هو المؤشر الاجتماعي كخط فاصل، إلا أن الحاجات الأساسية والبيولوجية غير كافية لوحدها كمحددات للفقر، فالناس يأكلون، ويحيون، ومع ذلك يعتبرون أنفسهم ويرأهم الآخرون فقراء بالمعنى الاجتماعي.(شكري،2005م،ص34-35)

وعبر بعض الدارسين عن الفقراء: (بانهم أولئك الذين يعيشون على إعانات من الدولة، إذ لا يدخل في دائرة الفقراء سواء الذين تقر الدولة بفقرهم، لأن ليس لهم دخل، أو دخولهم أقل من الحد الأدنى، وفي هذا الصدد وضع **(أوسكار لويس Oscar Louis)** تمييزاً بين الفقير وثقافة الفقر، **فالفقر** ليس مجرد الحرمان

الاقتصادي، وغياب المستلزمات المادية، بل هو أيضا أسلوب حياة تعيش في محيطه الطبقات الدنيا، وهو بذلك ثقافة متمايزة يتجاوز الحدود الإقليمية الريفية والحضرية وهي ثقافة فرعية ووجودها مكمل للثقافة السائدة، كما قدم أيضاً **(محمد الجوهري)** تعريفا واسعاً لثقافة الفقر وقال : أن ثقافة الفقر هي طريقة حياة لطبقة، أو فئة ما في المجتمع، وهي تتضمن أسلوب ينظم السلوك الفردي، وأوجه الحياة المختلفة ومن بينها :العمل، نوعه، طريقته، مواصفاته، مستوى الوعي الصحي، ومستوى الوعي الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، طريقة التكيف مع الحياة المدنية، وبعض سمات الفقراء مثل الافتقار للخصوصية، والشعور باليأس، والميل إلى التشاؤم، والهامشية، وعدم التخطيط للمستقبل وتكرار البطالة.(شكري،2005م،ص34-35)

غير أن **التعريف السوسيولوجي للفقر**: اعتبره عملية اجتماعية ذات طابع موضعي دينامي وذات أسباب ونتائج، بينما الفقراء فئة تحصل من المجتمع على مساعدة اجتماعية، فالشخص الفقير، وهو المعترف به رسمياً من قبل الدولة.

تبدو الاختلافات واضحة بين تعريفات الفقر، ويرجع ذلك إلى أن الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، ولذلك تركز معظم دراسات الفقر على معيار قلة الدخل، والإنفاق الذي يقوم على طريقه خط الفقر، حيث كان الفقر في الاقتصاد الوضعي معروفاً بفقر الدخل، ولم يظهر ذلك إلا مؤخراً، والمعروف بالفقر البشري من قبل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** فقر الدخل : بانه الحرمان من حيث بعد واحد، وهو الدخل، وعليه يرتبط الفقر بمستوى الدخل من الناحية الاقتصادية **وتعرف (فوزية عبد الستار) الفقر** : بأنه عجز الفرد عن إشباع الحد الأدنى من مطالب الحياة الذي يحفظ له كرامته الإنسانية، وورد **بقاموس (لونجمان)** أن الفقر يوجد

عندما لا يملك الناس إلا نقود قليلة جداً، ويعيش الناس في فقر شديد.(العليمي، بدون سنه، ص22).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن فقر الدخل في الاقتصاد الوضعي هو قصور الدخل بشكل لا يمكن من الحصول على مستوى الكفاف من المعيشة، وبصورة كمية هو الشخص الذي يعيش على أقل من دولار واحد يومياً، ويحدد تقرير البنك الدولي تصوراً واضحاً لقضية الفقر، فهو يتضمن الأوضاع الاجتماعية من (تعليم وصحة وتغذية بالإضافة للمفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض).(سراج الدين، 1997م ، ص38)

أما الفقر في مفهوم **التنمية الإنسانية العربية:** يعرف على أنه حرمان من القدرات البشرية يؤدي إلى تفاقم البطالة وعجز الناس عن امتلاك هذه القدرات اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما شخصاً كان، أو أسرة، أو مجتمعاً محلياً.(برنامج الامم المتحدة،2002م،ص90)

وفي **تقرير التنمية البشرية** ورد تعريف الفقر كما يلي: الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير، وهو طريقة في الحياة تعيش في نطاقه جماعات من الأفراد ذات المستويات المعيشية الدنيا، والتي لها قيم مختلفة تتعارض كلية مع قيم واتجاهات للأغنياء، وفي هذا السياق يعرف **تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير الفقر:** بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، لأن دخل العائلة ومتوسط نفقات الفقر مقياسان كافيان لمستوى المعيشة طالما يشملان إنتاجها الخاص.(برنامج الامم المتحدة،2002م،ص90)

المفاهيم الأخري المرتبطة بالفقر:

مفهوم الحاجات الأساسية: الحاجة في اللغة: تعني الطلب، الفقر، الاحوجاج وما أدي إلى مشقة، والحاجة إلى الشئ تعني الفقر للشئ مع محبته، وجمعها حاجات وحوائج، حاج، يحوج، احتاج، ويقول عز وجل في القرأن الكريم قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا ﴾ (سورة يوسف،الاية 68)، وفي العلوم الشرعية صيغ مفهوم الحاجة: علي أنها حالة طارئة تلحق بصاحبها في شإن ما من شئونه، أو بعض شئونه، تكون حياته معها علي شئ من المشقة والحرج بسببها، والحاجه تعني الفقر ايضاً،(القاموس المحيط، ص236)، وعندما يقترب المرء من موضوع الحاجات الإنسانية الأساسية فإنه قد يشعر لأول مرة أنه أمام (مفهوم غامض) وأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اعترفت في الدراسة التي أجرتها بأن مفهوم الحاجات الأساسية يتسم بالغموض الفكري، فقد ذكرت الدراسة أنه لم يرد بها قائمة بالحاجات الأساسية، ما عدا قائمة واحدة تلك التي أعدها مكتب العمل الدولي في جنيف عن (العماله، والنمو، والحاجات الأساسية) حيث ذكرت أن الحاجات الأساسية تشمل: الاستهلاك الشخصي، وإمكانية استخدام الحاجات العامة، والحصول على وظيفة منتجة، وعائدها مُجز، بشكل مُرْض، أو مقبول، وأن الاستهلاك الأساسي يشمل: غذاءً ملائماً، وسكناً لائقاً، وملابس ملائمة، وكذلك عدة سلع منزلية أخرى، وأن أهم الخدمات الأساسية هي التعليم الأبتدائي، وتعليم الكبار، والمياه النظيفة، والمجاري، والأدوية الوقائية، والعلاجية، والوظائف ذات الإنتاج الكافي، والعائد المجزي بالقدر الذي يسمح للأفراد بمقابلة احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية.

تعريف مارتن ولتر للحاجات الاجتماعية:

أنها حالة من التوتر متولدة من العمليات الفسيولوجية أو النفسية أو أداء الوظيفة الاجتماعية، وهي رد فعل سببي حيث كل الكائنات لديها الدافع الأساسي

لأعادة التوازن، وهذه الحاجة من شأنها أن تثير السلوك الملائم لارضائها لاعادة التوازن، فإذا اختل هذا التوازن يشعر الفرد بحالة من التوتر، ومن ثم يقوم بنوع من السلوك الظاهر أو الباطن، أو بهما معاً، وهو سلوك يستهدف إزالة هذا التوتر أو خفضه واستعادة التوازن. .(السكري،2015م، ص161- 165)

تعريف دي لي للحاجة: يعرف الحاجة بأنها مجموعة المطالب التي يحسها الشخص ويكافح من أجل غاية معينة، أو يلائم نفسه من أجل الحصول عليها.

تعريف الحاجة في القانون الأمريكي: ادرك مخططوا الرعاية الاجتماعية في المجتمع الأمريكي أهمية تقدير الإحتياجات كأساس للتعرف علي الخدمات المطلوبة، وتصميم برامج تواجه هذه الاحتياجات، ولذلك جاء القانون في يناير1975م في الفقرة (228,31) لقانون الضمان الاجتماعي الأمريكي لتضع تعريف للحاجة: الحاجة هي أي وضع قابل للتحديد يعوق الشخص، أو الفرد، أو عضو الأسرة، عن القيام بأداء دوره بالكامل، والاحتياجات دائماً يعبر عنها من مفاهيم متصلة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية.(السكري،2015م، ص161- 165)

تعريف عبد العزيز مختار: الحاجة هي حالة عدم استقرار، أو عدم إتزان، أو خلل يصيب التركيب البنائي، أو وظائف النسق: (فرد، جماعة، منظمة، مجتمع) بسبب مواجهة النسق لموقف طارئ، أو مستمر، أو متوقع يهدد بعض أو كل المقومات لبقاء النسق وأدائه لدوره أو وظائفه داخل النسق الأكبر.(السكري،2015م، ص161- 165)

الحاجات الأساسية والفقر:

يمثل عدم إشباع الحاجات الأولية أكثر مظاهر الفقر وضوحاً، فالفقر المطلق يوجد حيث ينعدم إشباع قسم كبير من الحاجات الأولية، في حين يشير الفقر النسبي إلى التباين الكبير فيما يتعلق بمستوى إشباع الحاجات وأسلوب الحياة بين فئة الدخول العالية وفئة محدودي الدخل، وهذا التباين أو التفاوت يمكن أن يوجد حتى في حالة إشباع الحاجات الأولية لفئة محدودي الدخل.(الرماني،2013م)

مفهوم سوء التغذية:

يشمل مفهوم سوء التغذية Malnutrition جميع الحالات التي تعاني من تغذية غير سليمة خارجة عن المعايير العلمية لاحتياجات الإنسان الفعلية من المواد الغذائية مما يؤدي إلى اعتلال الصحة والمرض، وهذا المفهوم بالمعني الدقيق للكلمة يشمل حالات فرط التغذية كما يشمل حالات نقص التغذية، وهي الحالات الشائعة الواسعة الانتشار في بلدان العالم الثالث ومحط أهتمامنا الرئيسى، لقد جرت العادة على استخدام لفظ سوء التغذية ليعني بالتحديد نقص التغذية، ومثل هذا الاستخدام أكثر ما يكون شيوعا خارج الدوائر الأكاديمية، لكن حيثما يستخدم هذا اللفظ أو ذاك لن يكون هناك مجال للالتباس، ففي المجاعات وحالات التضور لن يتصور المرء غير النقص الشامل للغذاء، عدا هذا فإن النقص النوعي للفيتامينات أو العناصر أو المواد البروتينية يشكل النمط السائد لأمراض سوء التغذية، وأن إطلاق لفظ الجوع النوعي على مثل هذا النقص لمن التعبيرات ذات الدلالة البالغة، فالجوع قبل أن يكون إحساساً عضوياً مميزاً، إنما هو حالة افتقار فسيولوجي لابد من إشباعه.(عطية، 1992م، ص31)

وإذا كان التضور الذي يتخذ شكل المجاعات يمثل الجانب الصارخ من المشكلة التي يعانيها سكان البلدان الفقيرة ، فإن الجوع النوعي هو الجانب الصامت الذي تعايشه أكثرية صامتة، تمارس حياتها دون أن تجذب الاهتمام، إنه على حد قول أحد الباحثين (أزمة غير مرئية ومأساة يومية تحرم مئات الملايين من تحقيق حقوقهم منذ الولادة)، وأن كان سوء التغذية لا يأخذ صفة الأخبار الدرامية فإن تأثيره في حياة الإنسان يفوق تأثير المجاعات التي تحدث كل حين، أن المأساة تنعكس

كتآكل للثروة البشرية بما يعني تدهور الكائنات البشرية بسبب الجوع وسوء التغذية، وتآكل الثروة البشرية ليس تعبيراً إنشائياً إنه حقيقة علمية أكدتها الأبحاث، لكن يجدر قبل أن نستعرض الحقائق العلمية المتعلقة بنقص التغذية إلقاء نظرة على الخريطة العامة لتوزيع المشكلة في عالم اليوم، ليكن واضحاً منذ البداية أنه ما من بلد من بلدان العالم يخلو من من يعانون من نقص التغذية لسبب أو آخر، لكن ما يستحق النظر حجم المشكلة في البلدان النامية، حيث يمثل سوء التغذية المشكلة الصحية الأولى التي يكمن سببها الرئيس في عدم القدرة على الحصول على الغذاء الملائم، حقاً هناك الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى سوء التغذية، فالجهل بمكونات الغذاء السليم يمكن أن يصيب الفرد مهما كانت قدرته الشرائية بعرض من أعراض النقص الغذائي، كما يوجد العديد من الأسباب المرضية التي تمنع الجسم من الاستفادة الكاملة من الغذاء لكن مجمل تلك الحالات لا يعد شيئاً مذكوراً بجانب الفقر، وإذا كان سوء التغذية على حد قول أحد خبراء هيئة الرقابة الدولية مظهرًا من مظاهر الفقر، فإن جذوره تقع في البنيان السياسي والاقتصادي، وهي الجذور التي لا يمكن اقتلاعها كاملاً بالتخطيط الحكيم فقط، ولكن بالإصلاح الاجتماعي الرشيد، أن استمرار سوء التغذية الواسع الأنتشار في عالم ينتج طعاماً كافياً للجميع يمكن أن يكون مقياساً للفشل في التركيب الاجتماعي في العالم.(عطية،1992م،ص32).

مفهوم الامن الغذائي:

هو القدرة المستدامة للحصول علي الاحتياجات الغذائية الكافية مباشرة من الإنتاج اليدوي أو عبر إلية السوق المتبادل، أو هو امكانية حصول الناس في كل الأوقات علي الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتوفر الأمن الغذائي لدولة ما عندما تصبح نظم إنتاجيته، وتسويقه، وإحتوائه علي نظم تجارية قادرة علي إمداد المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، حتى في حالات الأزمات واوقات تردي الإنتاج وظروف السوق الدولية، والغذاء الكافي يختلف من دولة لأخري ويتوقف علي الحد الأدني لمستلزمات المعيشة.(فضل، 2008م، ص37)

الهشاشة في الأمن الغذائي:

تعني التعرض المستمر لنوبات نقص الغذاء الكافي مع قلة أو إنعدام القدرة علي التأقلم مع مثل تلك النوبات، وينتج عن ذلك الظواهر المرتبطة بنقص الغذاء أو عدم القدرة للإيفاء بالاحتياجات الغذائية، وهي من ظواهر الفقر الغذائي.(فضل، 2008م، ص37)

مفهوم الأمـن البشري:

لقد تمت مناقشة هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي يعنى فى مجمله تؤمن الفرد من التهديد المستمر للجوع، والمرض، والجريمة، والقهر، كما يعنى أيضاً الحماية من التقلبات المفاجئة، والضارة فى نمط الحياة اليومية، سواء كان ذلك فى المنزل، أو العمل، أو المحيط الاجتماعي أو البيئة، ويهدف الأمن البشري إلى الآتي :

1 – نشر التعليم الأساسى للإناث والذكور علي مستوي العالم.

2– تخفيض نسبة الأمية بنسبة(50%) علي ألا تكون نسبة التخفيض بين الإناث أقل من الذكور .

3– توفير الرعاية الصحية للجميع مع الاهتمام بتطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية.

4– مواجهة حالات سوء التغذية الحادة مع تخفيض الحالات بنسبة (50%).

5– توفير مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي للجميع.

6- إتاحة مصادر الائتمان للجميع لضمان فرص التوظيف الذاتي.(جيلي، 2009م، ص20).

مفهوم حقوق الإنسان:

لقد أصبح مفهوم حقوق الإنسان أكثر المفاهيم تداولاً في السنوات الاخيرة، حيث بدا الاهتمام بشكل رسمي بحقوق الإنسان منذ أكثر من خمسين عام، وذلك في عام 1948م، ويعتبر (رينيه كاسان) هو أحد الذين ساهموا في صياغة الإعلأن العالمى لحقوق الإنسان، حيث عرف هذه الحقوق بانها: فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان، ويهتم بتجدد المطالب والاحتياجات الضرورية لازدهار شخصية كل إنسان، ومن التعريفات الأخري لحقوق الإنسان بأنها: مجموعة من الاحتياجات والمطالب الواجب الوفاء بها لكل البشر علي قدر المساواة دون تمييز فيما بينهم نابعه من مجرد وجودهم كبشر، ويرتكز مفهوم حقوق الإنسان علي ثلاثة محاور أساسة:

أ. المنتفع بالحقوق : هو الإنسان الذي يختلف عن الفرد وذلك لأن كلمة الفرد تجعل من الشخص مجرد ذات جسدية في حين أن كلمة إنسان تنطوي علي الجسد والفكر والكرامة.(جيلي،2009م، ص62-64).

ب. نوعية ألحقوق: هنالك اختلاف حول أهمية حقوق الإنسان وإنماطها تبعاً للتوجهات الايدلوجية للدول مثلا: تركز الدول الغربية علي الحقوق السياسية والمدنية مثل حق التعبير، والانتخابات، والحرية، والمساواة، في حين تركز بعض الدول الاشتراكية علي الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، وخاصة تلك التي تطالب بإشباع الاحتياجات الأساسية basic needs للإنسان كالمأكل، والملبس، والمسكن، والرعاية الصحية، وحق العمل، والتعليم، وأعتبرت هذه الحقوق الأولي بالرعاية

والاهتمام، لأن بدون اشباع الحاجات الأساسية للإنسان فإن معظم الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية تتحول إلى شعارات بلا مضمون.

ج. أن مفهوم حقوق الإنسان يشير إلى ضرورة تنظيم المجتمع لتلك الحقوق الطبيعية، وذلك بوضع التشريعات والقوانين التي تحمي الحقوق من أخطار الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها.

التخفيف من حدة الفقر: التخفيف من حدة الفقر هو عملية تنمية اجتماعية، واقتصادية، تمكن الفقراء من المشاركة بصورة فاعلة في تنميتهم الخاصة وفي التغلب علي شتي أشكال الفقر، كما تمكن هذه العملية الدولة، والمؤسسات، والمنظمات، والأطراف الفاعلة الخارجية من تهيئة وتحسين هذه البيئة المواتية التي تحدث في إطارها عملية التخفيف من حدة الفقر علي الفقراء.(خليل،2010م، ص346).

مفهوم الرعاية الاجتماعية:

هنالك إتفاق علي قدم الرعاية الاجتماعية بإعتبارها من النظم الاجتماعية الأساسية في تقديم الخدمات الاجتماعية للإنسان، إلا أن هنالك إتجاهات مختلفة في تحديد مفهوم الرعاية ألاجتماعية بعضها يحصر الرعاية الاجتماعية في إطار ضيق، يقتصر علي الضمان الاجتماعي والتأمينات ألاجتماعية، والبعض الآخر يوسع من دائرتها لتشمل التعليم، والصحة، والإسكان، ورعاية الأمومة والطفولة، والدفاع الاجتماعي، والتامين الاجتماعي، والبرامج الثقافية والترويحية، التي تقابل احتياجات الناس في مجتمع الأصحاء منهم، والمعوقين، والأسوياء، والشواذ، وتشمل: الأنشطة الإنسانية المنظمة وتخضع لفلسفة ومنهج لتحقيق حياة اجتماعية أفضل بمساعدة الناس علي اشباع احتياجاتهم، لذلك تعريف الرعاية الاجتماعية حديثاً: بأنها بناء منظم من المؤسسات، والخدمات الاجتماعية، التي تهدف إلى مساعدة الأفراد

والجماعات علي تحقيق مستويات معيشية وصحية ملائمة، كما تهدف إلى تنمية قدرات الأفراد، والجماعات، وزيادة رفاهيتهم والإسهام في تنمية المجتمع وتقدمه، وتصبح الرعاية الاجتماعية بهذا المعني مجموعة من المؤسسات التي منشأها المجتمع، ومجموعة من الخدمات التي يقدمها للناس وفقاً لأيدلوجية معينة بغرض رفع المستوي المعيشي اقتصادياً، واجتماعياً، وصحياً، وثقافياً، بهدف تحقيق الرفاهية ألاجتماعية.(يوسف، 1972م، ص243-244).

ويري (سوبرين) أن الرعاية الاجتماعية نظأما اجتماعياً مركباً تنتظم في إطاره كل المهن التي تعني بمساعدة الناس بما تحمله برامجها وخدماتها الموجه للمجتمع دون تمييز بين الناس، سواء في حالة الغني، أو الفقر، أو الصحة، أو المرض، وأيضاً هي مجموعة من الجهود والخدمات والبرامج المنظمة التي تساعد أفراد المجتمع الذين عجزوا عن إشباع احتياجاتهم الضرورية لمواجهة هذه ألاحتياجات، وتحقيق النمو والتفاعل الإيجابي فيما بينهم، وتحقيق أقصي توافق بينهم وبين البيئة الاجتماعية المحيطة بهم.(ابوالنصر، 2008م، ص255) .

تعريف هيئة الأمم المتحدة لمفهوم الرعاية الاجتماعية:

المقصود بالرعاية الاجتماعية النشاط المنظم الذي يهدف إلى إحداث التكيف الناضج بين الأفراد، وبين بيئتهم الاجتماعية، ويتحقق هذا الغرض عن طريق استخدام الأساليب، والوسائل، التي تصمم من أجل تمكين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، من مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، عن طريق العمل المتعاون لتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً تعرف بأنها: برامج الهيئات والمؤسسات الاجتماعية ذات التنظيم الرسمي، والتي تعمل علي إيجاد عوامل تنمية

وتطوير الظروف الاقتصادية والصحية والقدرات الخاصة لكل المواطنين أو لجزء منهم.(برهم، 2011م، ص24-25).

مفهوم التنمية الاجتماعية: تعني التنمية الاجتماعية كل التغيرات المنشودة لإحداث تحسين مطرد ومتزايد في مستوي معيشة الفرد، وذلك عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية للحياة من رعاية صحية، وفرص عمل، وتأمين سكن، وغير ذلك من الحقوق، ويقوم العمل الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية الاجتماعية علي تنظيم الجهود بين شركاء التنمية للمساهمة الفاعلة في تعزيز الإنتاجية، واستثمار القدرات والطاقات ألبشرية، وتعظيم الاستفادة من الامكانات المتاحة، والتوعية بالمشكلات الاجتماعية وانعكاساتها علي المجتمع لضمان الأمن ألاجتماعي.(ابراهيم، 2006م، ص403).

يري اخرون ان مفهوم التنمية الاجتماعية يشير الى نمو العلاقات الاجتماعية بين الافراد وبين الجماعات في المجتمع، وهذا على اساس ان المجتمع عبارة عن مجموعة من الافراد او الجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية، كما يضيف انصار هذا الراي ان البعد الاجتماعي، يمثل مكانه هامة بالنسبة للتنمية الشاملة، لانه يتضمن في معانه تحليل القوة الاجتماعة السائدة في المجتمع، والتي تتضمن(طبيعة السلطة ونظم الحكم، ومشاركة الجماهير في صنع القرار، وتحليل طبيعة المجتمع من عادات و تقاليد، وعنصر المقارنة بين الماضي و الحاضر، ودور المرأة في المجتمع وغير ذلك من الامور الاجتماعية التي يتسم بها المجتمع المعاصر).

التنمية الاقتصادية: مفهوم التنمية الاقتصادية عبارة عن: عملية يذيد بواستطها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي، خلال فترة طويلة من الزمن، و هذا على اعتبار ان المسائل الاقتصادية، تعد من اهم العوامل التي يمكنها ان تؤثر على

ارتقاء الامم أو تأخرها، ولذا فانها اهتمت من خلال تحليلها لهذا المفهوم بالتنمية الاقتصادية، و كثيراً ما اشارت إليها على انها تعني النمو الاقتصادي او التغير طويل الامد، و هذا ما اكده علماء الاقتصاد أمثال (كارل ماكس، هيجل، رستو،ماكس فيبر) وغيرهم من علماء الاقتصاد، وكما يري علماء الاقتصاد ان التنمية الاقتصادية عصب التنمية الشاملة وعمودها الفقري في نفس الوقت، كما يرون ايضآ ان التنمية الاقتصادية تعد بمثابة ثورة العالم الثالث ضد الفقر والبؤس والتخلف بصفة عامة، وهذه الافكار كانت الركيزة الاساسية للنظرية الكلاسيكية في الاقتصاد.(ابراهيم، 2004م، ص175).

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المفهوم الراسمالي الحديث:

هي التنمية الشاملة والتي عرفت بانها: العملية المجتمعية الواعية والموجهه نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي قادرة علي تنمية طاقة انتاجية مدعومة ذاتياً تؤدي الي تحقيثق ذيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد علي المدي المنظور، وفي نفس الوقت موجهه نحو تنمية علاقات اجتماعية وسياسية تكفل ذيادة الارتباط بين المكافأة، والجهد، والانتاجية، فضلاً عن استهدافها توفير الاحتاجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة، وسعيهاٌ الي تامين متطلبات أمنه واستقراره في المدي الطويل، والتنمية الشاملة بهذا المفهوم لايمكن لها ان تتحقق الا بنجاح التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية جنباً الي جنب. (ماشا، 2018م، ،ص17-19).

مفهوم التنمية المحلية: ظهر هذا المفهوم عند الرأسمالين في الستينات من القرن السابق بعد اذدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة علي المستوي القطري فالمجهودات الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل اهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في التنمية، ويعتمد مفوم

التنمية المحلية علي عدد من المعايير التي يجب توفرها مثل: اشراك القطاعات الفاعلة في الوسط الجغرافي المحلي، واستحداث نظم ومؤسسات للشراكة، ودراسة المجال المحلي وتحليله، ووضع برامج عمل علي اساس التخلص من مركزية قرارات التنمية وتمركزها في مناطق معينة، ولقد اضافت الازمة المالية العالمية الي الاذهان مفهوم التنمية المحلية بابعاد جديدة واصبح موضوع اهتمام للعديد من الباحثيين والعلماء في مجال البحث الاقتصادي والاجتماعي، ولا يوجد اتفاق علي تعريف التنمية المحلية من وجهة نظر الفكر الرأسمالي حيث برزت مفاهيم رأسمالية عديدة للتنمية المحلية ظهرت من خلالها عدة تعريفات للتنمية المحلية منها:

- ❖ هي مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود المجتمعات المحلية مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الاحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة اكبر في تقدم الوطن ككل.

- ❖ هي اسلوب عمل يقوم علي قواعد واسس عملية من اجل احداث تغيير في جميع نواحي الحياة يتحقق من خلاله الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع افراد المجتمع المحلي.

- ❖ هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الا حياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية.(ماشا، 2018م، ،ص17-19).

المبحث الثاني: النظريــات المفسرة للدراسة:

تمهيد: تعددت النظريات والاتجاهات النظرية العلمية المفسرة للفقر، بتعدد مفاهيمه وأسبابه وأساليب مواجهته كمشكلة إنسانية بالغة الخطورة على أمن المجتمعات، واستقرارها، فضلاً عن اختلاف الأطر النظرية الموجهه للباحثين فى العلوم الاجتماعية، وفيما يلي عرض للنظريات المفسرة لمشكلة الدراسة.

النظرية البنائية الوظيفية:

ظهرت النظرية البنائية الوظيفية في القرن التاسع عشر علي يد العالم الاجتماعي البريطاني (هربرت سبنسر) وطورها كل من (تالكوت بارسنر)، وتفسر النظرية المجتمع والظاهرة الاجتماعية وفقاً للإجراءات، والمكونات، والعوامل المفردة التي يتكون منها البناء الاجتماعي، بعيداً عن وظائف هذه الأجزاء والنتائج المتمخضة عن وجودها، وتنظر النظرية البنيوية الوظيفية إلى الظواهر أو الحادثة أنها وليدة الأجزاء أو الكيانات البنيوية، وأن النظرية البنيوية الوظيفية تعترف بأن لكل مجتمع، أو مؤسسة، أو منظمة بناء، والبناء يتحلل لأجزاء وعناصر تكوينية، ولكل جزء أو عنصر وظيفة تساعد علي ديمومة المجتمع، أو المؤسسة أو المنظمة، لذا فالفكر البنيوي الوظيفي يعترف ببناء الكيانات، أو الوحدات الاجتماعية، وبالوظائف التي تؤديها الأجزاء والعناصر الأولية للبناء أو المؤسسة، وهنا يقول: (تالكت بارسنر) في كتابة (النسق الاجتماعي): (لا بناء بدون وظائف اجتماعية، ولا وظائف بدون بناء اجتماعي) وهذا يدل علي علاقة متفاعلة بين البناء والوظيفة، وشبة (سبنسر) الكائن الاجتماعي بالكائن العضوي، فيتكون من مجموعة مؤسسات أو نظم اجتماعية فرعية: كالنظام الاقتصادي، والنظام السياسي، والديني، والأسري، والقرابي، والعسكري، والنظام الواحد يتحلل إلى أدوار، كتحليل النظام الاقتصادي إلى أدوار

قياسية، ووسطية، وقاعدية، وأن لكل دور واجبات وحقوق اجتماعية، ومن أهم المبادئ التي ترتكز عليه النظرية البنيوية الوظيفية هي:

- يتكون المجتمع، أو المؤسسة، أو الجماعة، مهما كان غرضها وحجمها من أجزاء، أو وحدات مختلفة بعضها عن بعض.
- المجتمع أو الجماعة يمكن تحليلها تحليلاً بنيوياً، ووظيفياً إلى أجزاء، وعناصر أولية.
- وجود نظام قيمي أو معياري تسير البني الهيكلية للمجتمع أو المؤسسة في مجاله، فالنظام القيمي: هو الذي يقسم العمل علي الأفراد ويحدد واجبات كل فرد وحقوقه، ويري العالم (هانز كيرث وسي) من خلال دراسته المجتمع البشري بأننا لا نستطيع فهم المؤسسة، والدور، والبناء دون دراسة الشخصية، علماً بأن الشخصية تتأثر بالنسق الاجتماعي، والعوامل الحضارية، أو الثقافية، والعامل البيولوجيي، وأن هنالك خمسة مستويات لتحليل المجتمع وهي: مستوي تحليل الشخصية، ومستوي تحليل الدور، ومستوي تحليل المؤسسة، ومستوي تحليل الواجبات والحقوق، واخيراً مستوي تحليل البناء الاجتماعي، وعرف البناء الاجتماعي بأنه: هو مجموعة من الأحكام والقوانين والضوابط التي تحدد علاقات الأفراد وممارساتهم في المؤسسات الاجتماعية الستة التي يتكون منها البناء.(الحسن، 2005م، ص48-58) .

النظرية المادية التاريخية الدايلتيكية:

طرح هذه النظرية المفكر الالماني (كارل ماركس) في كتابة (راس المال) وتعد هذه النظرية من أهم النظريات الأساسية في الفكر الماركسى، إذ أنها تفسر التاريخ والمجتمع والسياسة تفسيراً مادياً جدلياً، إذاً دراسة تاريخ الظاهرة لابد منها لفهم الظاهرة، ومعرفة مساراتها، وتحولاتها الانية والمستقبلية، وينبقي أن تدرس الظاهرة

دراسة مادية اقتصادية أيضاً، ذلك أن الواقع هو الذي يؤثر علي الوعي وأن الوعي لايؤثر في الواقع بأي شكل من الإشكال، ويعني ماركس بالواقع: الظروف والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية للفرد، بينما يعني بالوعي: جملة الأفكار والمعتقدات، والقيم، والمبادي، والدين، والفلسفة، التي جميعها تتأثر بالعوامل المادية.

فإذا غيرنا واقع الإنسان ألاقتصادي أي من فقير لغني، فإن ذلك الإنسان لابد أن يغير وعيه ألاجتماعي، أي يغير قيمة وأفكاره ومعتقداته وفلسفته ونظرته للحياة، وما يتعلق بالتفسير المادي للسلوك، والعلاقات، والنظم الاجتماعية، ويربط (ماركس) بين الظروف الاقتصادية التي يعيشها الفرد وحالته المعنوية والاعتبارية، ومقدار الاحترام والتقدير الذي يحصل علية من المجتمع فالفرد نتيجة لأوضاعة الاقتصادية المتميزة يكون ذا معنوية عالية وشخصية قوية ومؤثرة، ويكون محترماً ومقدراً ومقيماً من المجتمع، فإن نصيبه من شغل الموقع السياسي يكون عالياً، أما إذا كان الفرد معدوماً وفقيراً، فإن معنويته تكون ضعيفة، ومهزوزة ولا يكون محترماً، ومقيماً من الأخرين، وأن احتمالية اختياره في المنصب السياسي الحساس تكون ضعيفة، أو معدومة، ومكانته الدينية في المجتمع تكون واطئة، ويربط (ماركس) بين العوامل الاقتصادية كعوامل جوهرية في السلوك والعلاقات، وبين العوامل المعنوية والنفسية، إذ يعتقد أن العامل المعنوي يستند علي العامل المادي، كما يعتقد أن العامل الاجتماعي يستند علي العامل المعنوي، أو ألنفسي، أما العامل السياسي والديني، يعتمد علي العامل ألاجتماعي، إذ تكون هنالك علاقة مساندة بين العوامل المادية، والمعنوية، والعوامل الاجتماعية، والسياسية، والدينية، إلا أن العامل الاقتصادي هو الأساس الذي ترتكز عليه بقية العوامل حسب اعتقاد (ماركس) وأن العلاقات الاقتصادية: هي التي تحدد طبقة الفرد الاجتماعية وترسم اهتماماته، وانتمائاته السياسية، وتفرز القيم والممارسات الاخلاقية والمثالية التي تؤمن بها، وقد

عزز (ماركس) طروحاته الفكرية هذه بدراسته للعلاقة الدايلتيكية بين الفرد والمجتمع.(الحسن،2005م، ص151-154) .

نظرية الحلقة المفرغة للفقر :

تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ بة وتنتهي به، وهذه الحلقة تبدأ من أنخفاض مستوى التغذية، ثم انخفاض مستوى الصحة، ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، إذاً أن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغه للفقر، هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع الأغنياء يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا، بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض الفقراء أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر، إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير الى أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، وتبدأ بانخفاض مستوى التعليم، ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية، ثم انخفاض مستوى الدخل، وتنتهي بانخفاض مستوى التعليم، وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي، ثم التغذية، وتنتهي بانخفاض المستوى الصحى، فالعلاقة بين الفقر ومستوى الاستثمار، والمتجلية في هذه النتائج سمة أساسية لنظرية الحلقة المفرغة وهي من النظريات التي ذاع صيتها خلال العقود الماضية.(الشمري، 2004م)

النظرية المالتوسيه في تفسير الفقر:

أن تزايد أعداد السكان له تأثير علي أذدياد الفقر، وزيادة السكان يشكل لب نظريه (مالتوس) والتي ترتبط ارتباطاً قويا بقضايا التخلف والفقر، وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان، فالرؤية المالتوسيه التي خرج بها (روبرت مالتوس) تتعلق

بقدرة الإنسان علي التكأثر، فإن عدد سكان الأرض سيزداد بصوره أسرع من الغذاء إذ لم يعرقل نموه موانع، ومن ثم فإن مشكلات الجوع، والبطالة، والفقر، إنما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها، فهي ترجع إلى مفهوم هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل مكان وزمان، وفي كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان، أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكأثرهم.(الشمري، 2004م)

التفسير الماركسي للفقر:

فسر (ماركس) الفقر بأنه: أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالى فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي، وبتعبير أخر أكثر تجريداً يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجة نجد أن حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع، ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه، إذا أن تشخيص أوضاعهم الواقعية وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وتعدية البناء الاجتماعي القائم بما ينطوي عليه من تناقضات ومثالب، وليس في التفكير الأكاديمي وسن السياسات المختلفة.

وبما أن الفقر يعدّ ظاهرة مركبة تنشأ بسبب عوامل متعددة اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، لذلك تناول الباحثون معالجة الفقر حسب تخصصاتهم، نجد أن الدراسات التي تناولت الفقر اختلفت في تحديدها لأسبابه، فمنها من أرجعه إلى الأفراد أنفسهم، وبذلك يكون المنظور الفردي هو المدخل لتفسير أسباب الفقر، ومنهم من أرجعه إلى منظورٍ اجتماعي بنائي، بحيث فسّر الفقر بأنه: نتيجة لعدم العدالة

الاجتماعية، وهناك أيضاً من تبنى المنظور التكاملي الذي جمع بين تعدد الأسباب.(الحسن،2005م، ص216).

التفسير الديني لظاهرة الفقر:

تختلف المذاهب الإسلامية في تفسير ظاهرة الفقر، فهنالك المقدسون لظاهرة الفقر من المذاهب الصوفية المتأثرة بالمسيحية، والمانويه، والصوفية الهندية، وهنالك أهل السنة يعترضون المذاهب الإسلامية التي تقدس الفقر، ويذهبون إلى انه لاتوجد اية واحدة في القرآن الكريم تمدح الفقر، ولا حديث صح عن رسول الله (ص) حبذ فيه الفقر علي ألغني، وينكر أهل السنة رأي الطائفة الجبرية التي تزعم أن الفقر أمر محتوم، وقدر مقسوم، فغني الغني وفقر الفقير كلها بمشيئة الله، وعلي كل فرد أن يرضي بوضعه دون أن يطلب تبديل أو تغير ذلك الوضع، أما بالنسبة للمسيحية فقد تفاوت موقفها من ظاهرة الفقر، (فالكاثوليك) يتعاطفون مع الفقراء، بينما تقسو (البرستانتية) عليهم، فقد وقفت الكنيسة في بداية الأمر موقفاً معارضاً لتدخل الدولة في مجال الرعاية ألاجتماعية، فالرعاية يجب أن تكون للأسرة والكنيسة، ولكن بالتدريج تباينت مواقف المؤسسات والمذاهب الدينية المسيحية من مبدأ تدخل الدولة في مجال الرعاية ألاجتماعية، حيث انقسم رجال الدين المسيحي إلى مؤيد ورافض لتدخل الدولة، وأصبحت هذه المذاهب تنتقد ظاهرة الفقر وعدم المساواة، ومذاهب أخري للدفاع عن عدم المساواة، وادانة الفقراء، بينما تري بعض المذاهب المسيحية أن ابناء الله يجب معاملتهم معامله إنسانية متساويه، وعلي الناس أن يسعوا إلى تحقيق هذه المساواة فيما بيهم، فإن هنالك من يرون بأن عدم المساواة من خلق الله ويخدم غرضاً مفيداً، ولذلك يجب أن لا يتدخل الناس في ارادة الله إلا في الحدود التي تسمح بها.(عجوبه،1990م، ص8-10).

نظريـــة الـــدور:

يتجه علماء الاجتماع في معالجتهم لنظرية الدور إلى تأكيد أهمية المراكز الاجتماعية في تفسير الدور وذلك لأن دور الشخص محكوم لدرجة كبيرة بالترتيب الاجتماعي، والمراكز التي يحتلها الناس في المجتمع، وأحتلت هذه النظرية وضعاً مميزاً في تطور علم الاجتماع، نسبة لاتساع رؤيتها لتشمل النطاق الواسع علي مستوي البناء الاجتماعي، وعملياته، من خلال الأدوار ألاجتماعية، وأهتم العالم (جورج هربرت ميد) بمفهوم شغل الدور وأرتبط تحليله للتفاعل في المجتمع بما يشير إلى أن تنظيم التفاعلات يعتمد علي العقل، وبدون القدرات العقلية لايستطيع الأفراد أن ينسقوا انشتطهم، وما اكده (ميد) تكمن الفاعلية المباشرة لشغل الدور في الضبط حيث يكون الأفراد قادرين علي الممارسة فضبط افغال الأفراد في عملية التعاون يمكن أن يأخذ مكانه في سلوك الفرد نفسه، إذا استطاع أن يشغل دور الأخر وهذا هو الذي يؤدي إلى قيمة هذا النمط من الاتصال من وجهة نظر تنظيم السلوك في الجماعة.

ويري (جاكوب مورينو) أن التنظيم الاجتماعي أنه شبكة من الأدوار التي تحدد مجري السلوك، وميز هذا بين عدد من إنماط الأدوار المختلفة في الآتي:

الأدوار السيكوماتية: والتي يكون فيها السلوك مرتبط بالحاجات البيولوجية، والمحكومة بواسطة الثقافة التي يمارس فيها الدور.

الأدوار السيكودرامتية: والتي يستعرض فيها الأدوار وفقاً لتوقعات سياق اجتماعي معين.

الأدوار الاجتماعية: والتي يجاري فيها الأفراد التوقعات الأكثر عمومية للفئات الاجتماعية التقليدية المختلفة مثل (الاب، الام، الاقارب،...الخ).(شتا،1999م، ص13-18).

نظريات وأراء تفسر الفقر:

يمكن تقسيم التفسيرات المختلفة للفقر بصورة عامة إلى مجموعتين من النظريات: أولهما أن الأفراد الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأولي، بينما تعتقد مجموعة أخري أن القوة الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي التي تنتج الفقر وتعيد انتاجه، وتوصف عادةً بمقولتين هما (لوم الضحية) و (لوم النظام).(غدنز، 2005م، ص384).

هنالك تاريخ طويل للمواقف التي تعتبر الفقراء مسؤلين عما هم فيه من استضعاف، وقد شاع في القرن التاسع عشر (دور الفقراء) التي كان الداعون إلى انشائها يعتقدون أن اصول الفقر تعود إلى واحدة، أو أكثر من الخصال، والخصائص في شخصية الفقير نفسه، فالفقير في هذه الحالة هو الشخص الذي يعاني العجز، أما بسبب الافتقار إلى المهارات أو نقص جسماني، أو اخلاقي فيه، أو لهبوط همته، أو تدني قدراته، مما لايساعده علي تحقيق النجاح في المجتمع، وكان الوضع الاجتماعي للفرد يعتبر مرآة لما يتمتع به من مواهب، ومهارات، وكفاءات، ولما يقوم به من جهد، وسري الاعتقاد بأنه لا يحقق النجاح الا لما يستحقه، وأن الفشل هو نصيب العاجزين، وانتعشت مثل هذه الاراء منذ أوائل السبعينيات وطيلة الثمانينات من القرن الماضي عندما بدأ التأكد السياسي علي روح المبادرة وعلي تحميل الأفراد المسؤلية عن أوضاعهم، وفي نطاق هذا كله طرح أحد المنظرين(Lewis 1961) رأيه في وجود (ثقافة الفقر) في أوساط كثير من الناس،

ووفقاً لهذا الرأي فإن الفقر ليس نتيجة لنواحي القصور والعجز الفردي، بل هو محصلة لبيئة اجتماعية ثقافية واسعة، تجري فيها التنشئة الاجتماعية للاطفال، وتنتقل ثقافة الفقر عبر الاجيال، لأن الاطفال يدركون في سن مبكرة أن لا معني للطموح أو التطلع إلى حياة افضل، ويصورون عن هذا بالاستسلام والتواكل والرضي بأوضاع الفقر والعوز، وتناول ايضاً العالم الأمريكي (Murray 1984) (ثقافة الفقر) وهو يعتقد أن ثمة نوعين من الفقراء، هنالك فئة لا يد لها في فقرها، مثل الأرامل، والأيتام، والعجزة، وهنالك فئة أخري تنتمي إلى ثقافة الاتكال والتبعية، التي يعتمد أفرادها إعتماداً شبه كلي علي ما تقدمه الحكومة من معونات ومساعدات، وهم يعزفون عن دخول سوق العمل، وبحسب هذا الرأي فإنه دولة الرفاه خلقت ثقافة فرعية تعترض الطموح الفردي، والرغبة في التنمية الذاتية، ومثل هذه النظريات والارأء تجد أصداء لها لدي قطاع كبير من الناس، في المجتمعات الغربية الصناعية، ممن يرون أن دولة الرفاه التي تقدم المعونات والخدمات الاجتماعية للمواطنين غير العاملين قد اسهمت في خنق الحوافز لدي قطاع متذايد من الناس للعمل والنشاط الإنتاجي المثمر.

أما النظرية الثانية لتفسير الفقر، فتؤكد علي العمليات الاجتماعية العريضة التي تنتج الفقر ويتعزر علي الأفراد تجاوزها أو التغلب عليها، وتري هذه النظرية أن قوي هيكلية قائمة في بنية المجتمع، مثل: الطبقة الاثنية، والمنزلة المهنية، والتحصيل العلمي، وما إلى ذلك، وهي التي تشكل اسلوب توزيع الموارد، ويميل المنظرون في هذا الاتجاة إلى التأكد علي هبوط الهمة، وغياب الحوافز، وانعدام الطموح بين الفقراء ليست سبباً في شيوع (ثقافة التبعية) بل هي في واقع الأمر محصلة ونتيجة للقيود المفروضة علي أوضاعهم، وأن تخفيف الفقر لا يعتمد علي تغير توجهات الناس ونظرتهم إلى الحياة، بل علي وضع السياسات الهادفة إلى

توزيع الدخل والموارد بصورة أكثر انصافاً في المجتمع، وأن من بين السياسات الاصلاحية المطلوبة اجراءات عملية لدعم رعاية الطفل، وضمان الحد الأدني من الاجور، وتأمين مستويات دخل مضمونة للعائلات، ويجدر بنا الا نتبني الحجج التي تسوقها المقاربتين السالفة الذكر، غير أن علينا في جميع الاحوال أن نتحاشي النظر إلى افراد المجتمع باعتبارهم اشخاصاً سلبين قانعين بقبول الأوضاع الاجتماعية التي يجدون انفسهم فيها.(غدنز، 2005م ، ص385)

اهم الاتجاهات الحديثة في دراسة الفقر:

لقد احتلت قضية الفقر اهتماماً بالغاً علي يد المتخصصين في العلم الاجتماعي قي الوقت الحديث، لذا يمدنا علم الاجتماع وغيرة من التخصصات الاجتماعية بالشواهد العديدة علي كثرة وتنوع الاتجاهات التي تعرض ما يسمي بعلم اجتماع الفقر، الا انه هذه المحاولات جاءت متفرقة وتنتمي الي تخصصات متنوعة، الامر الذي يذيد من صعوبة صياغة نظرية اجتماعية مفسرة لهذه الظاهرة، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار الطابع الامبريقي للدراسات الاجتماعية المعاضرة، مع عدم وجود محاولات جادة لدراسة وتصنيف التراث المتوفر حول ظاهرة الفقر، لكن يمكننا القاء الضوء علي الجهود النظرية التي بذلت لاكتشاف جوانيه وابعاده، وتنوع اسهامات الباحثين وتعددها علي النحو التالي:

اولاً: اتجاه الهامشية: *Marginality approach*

يعد مفهوم الهامسية من اهم المفاهيم التي ابتكرها عالم الاجتماع المكسيكي نظراً لاتساع نطاق الهامشية في المجتمع المكسيكي سواء في الريف او الحضر، وكان (بابلوكازنوفا) هو اول من صك هذا المفهوم عام (1965م) للاشارة الي فقراء الفلاحين المهمشين الذين يعانون من الفقر، وينتمون الي اصول هندية، ويشير هذا

المفهوم بشكل عام الي الافراد الذين يعيشون علي هامشية أي طبقة اجتماعية، وقد استخدم مفهوم الرجل الهامشي ليشير الي الفرد الذي ينتمي الي ثقافتين، او مجتمعين، دون ان يندمج في احداهما اندماجاً كلياً، وهذا ما جعل بعض الباحثين يربطون بين الهامشية والفقر، والشعور بالعزلة الاجتماعية، –ولقد اصبحت الهامشية من الملامح المميزة للدول النامية في الوقت الحديث مما جعل الكثير من الباحثين يهتمون بالطبقة الهامشية، ويري (لينسون) ان الطبقة الهامشية تقع خارج نطاق النظام المهني، وعرفها بانها مجموعة من الناس ينقصهم التدريب والمهارة العالية، ويعانون من البطالة والبطالة المقنعة، كما انهم خارج نطاق قوة العمل، كما يشير الي الاسر التي عاشت لفترات طويلة تعاني من الفقر وتبعية الرفاهية، وعلي هذا فان الطبقة الهامشية تعيش خارج نطاق المجتمع المحترم، وهذه سماتها الاساسية فالمجتمع عاجز عن استيعابها في دائرة الانتاج، وهي تعيش خارج نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية، ويعتقد (Nun) أن الهامشية هي الابن البار للتنظيم الرأسمالي حيث تعمل الراسمالية علي تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء ممن يعملون في مجال الحرف الصغيرة، والخدمات الخاصة، والتجارة البسيطة، وتحجيم دورها في المجتمع، أي ان الهامشية حقيقة من حقائق التراكم التبعي لهيمنة الانتاج الراسمالي العالمي، وليس اثراً عارضاً له، وانها تخضع لمنطق القوانين المنظمة للراسمالية العالمية، وللدور المتعاظم للشركات الاحتكارية العابرة القومية، وبالتالي يظل عدد كبير من القوة العاملة في العمر الانتاجي علي هامش العملية الانتاجية، ووفقاً لذلك فان اتجاه الهامشية يتركز علي دارسة مشكلات الفقر الحضري التي تحدث بسبب الانتقال الديموجرافي وسياسة التصنيع.(الخواجه، 2015م، ص158–160).

اتجاه القطاع غير الرسمي: *Informal–sector approach*

ترجع نشاة هذا الاتجاه الي (كيث هارت Keith Hart) عام (1971م) ويقوم نموزج (هارت) علي فكرة معقولية العمل، وتحديد جماعة القطاع الحضري غير الرسمي كجماعة مستهدفة نظراً لما يحققه هذا المفهوم من تحولات مهمة في الحياة الحضرية كتطور الانتاج، وفتح فرص جديدة للعمل، وتحقيق توزيع عادل للثروة، واستخدم هذا الاتجاه لتفسير وفهم واقع الفئات الاجتماعية التي تمتهن انشطة اقتصادية ارتبطت بفقراء المدن، وتوجد علي هامش الاقتصاد الحضري، بالاعتماد علي فكرة القطاع غير الرسمي، ويذهب انصار هذا الاتجاه الي ان الموارد والفرص في مدن الدول النامية ليست كافية لمواجهة التدفق السكاني عليها مما ادي الي ظهور مشكلات اجتماعية، واقتصادية، من اهمها تضخم العاملين في القطاع الخدمي، ونمو السكن العشوائي علي اطراف المدن، وتزايد البطالة، فضلاً عن تدهور الخدمات الحضرية، باعتبار ان القطاع غير الرسمي يتميز بسهولة الدخول اليه، وارتكازه علي العمليات الانتاجية الصغيرة، واعتمادة علي سوق غير منظم، قائم علي المنافسة وقلة المهارة، مما جعل هذا القطاع يجذب عدد كبير من الحضريين للعمل فيه، وان هذا القطاع اخذ يتزايد ويتضخم من خلال اخفاق عدد كبير من المهاجرين الريفيين في الالتحاق باعمال صناعية، ولجؤهم الي اعمال حرفية وضيعة في المدن، وهي الحرف غير الانتاجية، والاعمال اليدوية، والمشروعات الصغيرة، واعمال الخدمات، والبيع المتجول، ولهذا فان الهجرة الريفية الحضرية التي تمثل مصدراً للعمل يمكن ان تري كنتيجة لنمو الانشطة الحضرية غير الرسمية، التي تجذب مباشرة المهاجريين، لان النجاح الذي تحققه الانشطة الحضرية غير الرسمية يجعلها الغاية المفضلة لهم بشكل خاص، وعلي هذا فان انصار هذا الاتجاه يؤكدون علي اهمية الدور الاستيعابي الانتاجي الخدمي الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الحضرية، فلقد ذهب (هارت) الي تصور الانشطة الحضرية غير الرسيمية كنسق اجتماعي فرعي له وسطه الاجتماعي والاقتصادي ويتمتع بدينامية التنموية التي

تجعله في مقدمة الانساق الاجتماعية التي تساهم في تحقيق وظيفة المجتمع العامة، عن طريق التكامل بين الانشطة الرسمية، وغير الرسمية يتجنب المجتمع أي خلل وظيفي، ويضمن بقاءه واستمراره، فضلاً عن ان هذا القطاع يحقق دخلاً متزايد لفقراء المدن. (الخواجه، 2015م،ص169-170)

اتجاه قطاع الاستهلاك بين الفقراء: ***The consumption sector approach.***

لقد اكدت العديد من الدراسات الحديثة علي العلاقة بين الطبقة، وثقافة الاستهلاك، فلقد ذهب البعض بان انتشار الثقافة العالمية للاستهلاك ادت الي تذويب الحدود بين الطبقات، فلم يعد الاختلاف في الملبس والمسكن ونمط قضاء وقت الفراغ مثلاً من الفروق الجوهرية بين الطبقات الغنية والفقيرة، في حين ذهبت بعض الدراسات الي ان ثقافة الاستهلاك ترتبط بسياقات اجتماعية خاصة في داخل المجتمع الواحد، او بين المجتمعات ككل، وبالتالي فهنالك تميز طبقي في ثقافة الاستهلاك وقد لعبت الطبقة العاملة دوراً في هذا التمايز من خلال ثلاثة عناصر اساسية هي:

1. المشاركة في الاستهلاك الخاص private consumption
2. الاعتراف بحق تحسين فرص الحياة Life chance
3. الاعتراف بنسق الرفاهية The welfare system

ومن الدراسات التي تؤكد النوع الاول دراسة (Featherstone) عن مدخل ثقافة الاستهلاك، وقد ذهبت الدراسة الي ان الخصائص المعاصرة لثقافة الاستهلاك متشابهه، او متماثلة، حقيقة ان الناس يختلفون في مستواهم الاجتماعي، والاقتصادي، ويختلفون في ميلولهم، وانماطهم الاستهلاكية، ولكنهم جميعاً يستهلكون بحيث يمكن القول ان الاستهلاك وثقافته اصبحا من اكثر العناصر التي تربط الناس

جميعاً سواء كانوا فقراء، او الاغنياء، وان فكرة النزعة الاستهلاكية تمثل اقوي الدوافع الاجتماعية المهمة، حيث اصبح الاستهلاك هدفاً في حد ذاته، واصبح يسيطر علي كل تصرفات وسلوك الافراد تجاه السلع وطرق اشباع رغباتهم منها.

وفي حين يمثل الاتجاه الثاني دراسة (ايبتروبولس) عن اسلوب الحياة وثقافة الاستهلاك في المجتمع الهامشي، والتي تؤكد ان عملية الاكتساب الثقافة الاستهلاكية يكشف التمايز بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث ان الفقراء يمتلكون نمطاً استهلاكياً يختلف عن انماط الاستهلاك لدي الاغنياء، سواء في الاسلوب، او الممارسة.(الخواجه، 2015م،ص169-170)

المبحث الثالث

الملامح التاريخية للفقر في المجتمع الإنساني:

تمهيد: الفقر مالوف في المجتمع الإنساني ولا يعتبر من الظواهر التي تختص بها أمة أو مجتمع دون الآخر، ولا عصر من دون الآخر، ولو تباينت الأيدلوجيات، والثقافات، والحضارات، فهو موجود بوجود الإنسان في الأرض في أي زمان ومكان، ارتبطت حدته وعمقه طردياً بتطور الإنسان وتعقد الحياة وزيادة تطلعات وطموحات البشر، والمجتمعات الإنسانية واجهت مشكلة الفقر ممثلة في الحكومات والمنظمات والنظم الاجتماعية منذ أقدم العصور، فقد ارتبطت مشكلة الفقر بفقدان الموارد، أو الحروب التي كانت تؤدي إلى الاستعباد والقهر، مما جعل الأديان السماوية كلها والنظريات الاجتماعية والمصلحين الاجتماعيين يدرسون ويهتمون بمشكلة الفقر، والجميع يتفق على أنها قضية أغنياء وأثرياء في المجتمع، مقابل فقراء مصلحتهم إبقائهم في حالة فقر مستمر، واهتمت الفلسفات القديمة بأمر الفقر فعملت علي حل مشكلة الفقر عن طريق الوصايا والوعظ، وتارة بتخيل عالم مثإلى لا تفاضل فيه، ولا طبقات، ولا حرمان، ونشأت المجتمعات الزراعية في الحضارات القديمة لاحتياج الإنسان دائماً إلى نظم محددة لإشباع حاجاته، فكأن أبسط إشكال السوق الاقتصادي هو تبادل السلع والخدمات عن طريق المقايضة، وهنا يمكن القول أن بعض الناس لا يمكنهم توفير احتياجاتهم في إطار هذا النظام لعدم امتلاكهم أدوات المقايطة أو الإنتاج، مما يجعلهم يعيشون في ظروف عوز وحرمان وفقر، ومن ثم يتعرضون لمشكلات الجوع، والمرض، والتشرد، لذا يمكن القول أن التاريخ الإنساني لا يخلو من مظاهر الفقر ووجود أناس فقراء فالفقر ملازم للإنسان.(الفارس، 2001م، ص9)

الفقــر في العالـــم:

يحتفل العالم يوم 17 اكتوبر من كل عام باليوم العالمي للقضاء على الفقر، فالفقر المدقع والتفاوت الفاحش في المستوى المعيشي، وعدم المسأواة تماماً كالعبودية، والتمييز كلها آفات اجتماعية تعاني منها البشرية، فالموت والجوع والمرض أهم ملامح الحياة اليومية في الدول الفقيرة، فالفقر هو كارثة حقيقية حين يعم على نطاق واسع من الشعوب وأسبابه متعددة ولها درجات مختلفة من ألخطورة تختلف من مكان لأخر، ومعالمه تتضح في انتشار الجوع وانعدام الخدمات الصحية والتعليم... بعبارة أخرى معالم الفقر يتسم بالتخلف في جميع مجالات الحياة، وليس بالضرورة أن تكون الدول فقيرة بسبب شح الموارد فيها، فبعضها تمتلك ثروات طبيعية لا تمتلكها دول غنية، والفقر ليست قدراً محتوماً بل يمكن محاربته والانتصار عليه كغيره من الآفات ألاجتماعية مثل ما حصل مع الرق ونظام الفصل ألعنصري وهو ما تسعى اليه المنظمات الدولية بحيث عملت على إدراجه ضمن أهم الأهداف الإنمائية للألفية لمواجهة القرن الحادي والعشرين، وقد ذكر موقع global issues في 2008م في بعض التقرير يعيش فوق كوكب الأرض (6) مليارات من البشرية ويبلغ عدد سكان الدول النامية (4,3 مليار وأن(40%) من السكان حول العالم يحصلون علي (5%) فقط من الدخل العالمي، بينما يسيطر (20%) علي ثلاثة أرباعه وأن حوإلى ثلث سكان العالم (1,2) مليار نسمة يعيشون في أحزمة الفقر، كما يوجد مليار شخص في الدول النامية لا يحصلون علي كمية كافية من المياه وأن(1,6) مليار نسمة أي ما يزيد علي ربع البشرية بلا كهرباء، وأن(30,000) طفل يموتون سنوياً بسبب نقص المياه، والمرافق الصحية، في حين يلقي (2,2) مليون طفل حتفهم من إمراض يمكن التلقيح ضدها، (180) مليون سنوياً يموتون بسبب الإسهال، وعامة تتأثر إفريقيا بنسبة (50%) من الوفيات بالملاريا في العالم،

ويمثل أكثر من (80%) من ضحايا الملاريا أطفال العالم الثالث حيث (7,2) مليون طفل في الدول النامية في سن التعليم الابتدائي كانوا خارج المدرسة عام 2005م منهم (57%) إناث وهنالك من (27%-28%) من أطفال الدول النامية يعانون من نقص في الوزن والتقدم.(ابوالنصر، 2010م، ص84-87)

الفقر في أوربا:

برز الفقر كظاهرة في أوروبا في القرون الوسطي مرتبطة بالحياة الخاصة بالأرض، فبعد أن كانت الأرض الزراعية والرعوية ملك ثابت ودائم للمجتمع ولا يملكها الأفراد إلا ملكية مؤقته تنتهي بانتهاء فصول الزراعة والحصاد، تحولت منذ القرن الثاني عشر في انجلترا إلى ملكيات خاصة يحتجزها اللوردات ويخصصونها لأنفسهم ، فحلت هذه الحيازات الخاصة محل الملكية العامة للأرض، وتحول غير المالكين إلى أرقاء يعانون رهق الفلاحة والعمل، رغم أن الاتحاد الأوروبي كان قد أعلن أن سنة 2010 هى السنة الأوروبية لمكافحة الفقر، إلا أن الظاهرة ما زالت موجودة بقوة، وتشير تقارير الاتحاد الأوروبي إلى أن معدلات الفقر في دول الاتحاد وصلت إلى (16%)، وهي مرتفعة في الجنوب عنها في الشمال، حيث تصل إلى المستوي الأدنى في الدول الاسكندنافية في حين تصل في إسبانيا واليونان إلى (20%)، أما أكثر الفقراء الأوروبيين فهم المجريون و البلغار والرومانيون، والغريب أن المانيا أغني دولة أوروبية بها أيضا معدلات فقر تصل إلى(13%) من نسبة عدد السكان، منهم 1.7 مليون طفل لا تتجأوز أعمارهم سن 16 سنة، وهي مشكلة يراها البعض عاراً علي المانيا قاطرة أوروبا الاقتصادية وأقوى اقتصاد أوروبي.(سليمان،www.mubasher.aljazeera.net)

وهناك في أوروبا من يعيش بحوإلى 100يورو في الشهر فقط، في بلد مثل (مولدوفا)، كما أن هناك عمّال في (بلغاريا) ورومانيا يحصلون على رواتب أقل من

تلك التي يحصل عليها مواطن في دوّل عربية، مثل مصر والأردن، بل أن نسبة البطالة في دولة مثل البانيا تكاد تساوي نسبة البطالة في قطاع غزة المحاصر، وليس الأمر ينحصر على هذه الدول الفقيرة، إذ توجد مناطق في المانيا يضطّر سكانها للوقوف في طوابير لكي يحصلوا على لقمة العيش، كما أن الذي يقع في الفقر مرّة، فليس من السهل عليه الخروج منه، كما تؤكد دراسات ووثائقيات المانية.

الفقر في بلغاريا:

تعد بلغاريا أفقر دولة في الإتحاد الأوروبي وفقاً ل(اتحاد النقابات البلغارية المستقلة) فإن(78%) من البلغار يعيشون تحت الحاجة اللازمة للعضو في الأسرة، وهي (284) يورو، ومن بين هؤلاء هناك (2.2) مليون نسمة يعيشون تحت الفقر، وهو (151) يورو، وبحسب دراسة ألمانية لسوق العمل البُلغاري، فإن أجرة العامل البلغاري بلغت عام 2013م أقل مستوى لدولة أوروبية بمعدل (3.7) يورو لكل ساعة عمل، في حين أن الحد الأدنى في المانيا مثلاً يبلغ 8.5 يورو، كما أنمعدل الدخل الشهري في بلغاريا يبلغ حوإلى (415) يورو شهريًا، علمًا بأن متوسط الدخل في العاصمة (صوفيا) يصل إلى حوإلى (550) يورو، بينما يبلغ خارج العاصمة أقل من ذلك بكثير، إذ يصل في بعض مناطق شمال بلغاريا إلى (340) يورو تقريبًا، وهذا يعني أن الدخل في بعض مناطق الاتحاد الأوروبي أسوأ من دخل كثير من الموظفين في دول عربية، كالأردن، على سبيل المثال.

إلى جانب بلغاريا فإن رومانيا تحتل المرتبة الثانية ضمن قائمة أفقر بلدان الاتحاد الأوروبي التي أوردها موقع "هاندلز بلات"، أما المرتبة الثالثة فتحتلها اليونان، كما أن هناك دول أخرى مثل (هنغاريا، وبولندا، وإيطاليا، والبرتغال)، وعمومًا فإن أفقر دول الاتحاد الأوروبي هي الدول المتواجدة شرق وجنوب الاتحاد.

الفقر في دول شرق أوروبا :

أن أفقر دُول القارة الأوروبية عمومًا، هي دول أوروبا الشرقية، وبالرغم من أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في دول، كاليونان أو حتى بلغاريا، فإن هناك دول مثل مولدافيا، اوكرانيا والبانيا تُعاني من أوضاع اقتصادية أصعب، إذ أن معدل الدخل للفرد يساوي المعدل في الهند، والكثير من السكان هناك، يعيشون شهريًا بأقل من 100 يورو في اوكرانيا، والتي تعتبر من أكبر وأفقر البلدان الأوروبية فإن القدرة الاقتصادية للفرد تقدّر بـ(3800) دولار أمريكي في السنة، وهي حوالِى(10%) فقط من القدرة الاقتصادية للفرد الالماني في العام وللمقارنة فقط، يشير تقرير اقتصادي حول الفقر في أوروبا أن اوكرانيا حصلت على المركز الأول براتب متوسط قدره 170 دولاراً للعامل كل شهر، وهي بهذا تكون الأقل حتى من الرواتب المدفوعة في الصين الشعبية.

في البانيا، البلد الأوروبي الذي تبلغ نسبة المسلمين فيه حوالِى (70%) من السكان، يعتبر كذلك من أفقر الدول الأوروبية، وبحسب تقرير لقناة الألمانية الثانية، فإن معدل دخل الفرد السنوي في البانيا يصل إلى(3000) يورو فقط، ما يعني 250 يورو شهريًا، هذا غير أن نسبة البطالة هناك مرتفعة جدًا، وتقدر بـ(25%)، بينما تذهب تقديرات أخرى إلى أن النسبة الحقيقة هي(40%)، وهذه النسبة مساوية لنسبة البطالة في قطاع غزة.

الفقر في ألمانيا:

ولكن ماذا عن دولة مثل المانيا؟ هل فيها فقر؟ الإجابة هي: بالطبع؛ إذ تشير التقارير إلى أن معدل الفقر يبلغ (16%)، والمانيا ليست وحدها؛ فتعداد الفقراء في الدول الصناعية يصل إلى (300) مليون إنسان، كما أن نسبة الفقر في دول الاتحاد

الأوروبي تصل إلى (17%) من السكان، ولكن ما هو مفهوم الفقر في الدول الصناعية؟ في الواقع أن تعريف الفقر في الدول الصناعية يختلف عن مفهومه في دول أخرى حول العالم، إذ يعتبر فقيرًا كل من يضطر للعيش بأقل من(60%) من الدخل المتوسط داخل بلده، ولكن هذا لا يعني وجود حالات "فقر مدقع" في دولة مثل المانيا، في وثائقي على قناة (إيه آر دي ARD الألمانية بعنوان) طوابير من أجل الخبر القديم يُمكن للمشاهد أن يرى طوابير من الألمان في ولاية (ماكلينبورغ فوربومرن) يقفون عند بوابة إحدى الجمعيات الخيرية، التي تقوم بالحصول على طعام قديم، ليس للحوانيت حاجة فيه، فيدخل المواطنون (الفقراء) هناك، ويأخذون ما يحتاجونه مقابل 1 يورو فقط، وهؤلاء أغلبهم بشكل عام ينتمون إلى طبقة العُمال، الذين خسروا وظائفهم وبدأوا الحصول على معونات من الدولة، ولكنهم وجدوا أنفسهم يعيشون في فقر، يضطرّهم للوقوف في طوابير، من أجل كسب لقمة العيش في واحد من أغنى دول العالم.(عاصي،www.sasapost.com)

الفقر في الوطن العربي:

يقدر إجمالى عدد السكان فى الدول العربية فى عام 2013م حوالى (370) مليون نسمة، وبلغ متوسط معدل النمو حوالى (2,2%) سنوياً خلال الفترة(2000م-2013م) ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً يفوق جميع أقاليم العالم الرئيسية، ويرجع هذا المعدل الى ارتفاع الخصوبة فى معظم الدول العربية، وبلغت نسبة السكان فى الفئة العمرية (15-65 سنة) فى الدول العربية حوالى (65%) من إجمالى السكان، وتنقسم الدول العربية من حيث فقر الدخل إلى أربعة مجموعات، تتكون المجموعة الأولى من الدول التى تقل فيها نسب فقر الدخل عن (10%) وتضم دول مجلس التعاون الخليجي "عدا البحرين" بالاضافة الى كل من المغرب، ولبنان، والجزائر، وتتكون المجموعة الثانية من الدول التى تتراوح فيها نسب فقر الدخل (20,10%)

وتضم تونس، والاردن، وسوريا، والبحرين، والمجموعة الثالثة تتراوح فيها نسب الفقر بين (30,20%) وهى العراق، ومصر، وفلسطين، أما المجموعة الرابعة فتضم الدول الاقل دخلاً وهى اليمن، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال، وجزرالقمر، والسودان، وتتراوح فيها نسب الفقر بين (38 و46,5%)، ورغم تقدم الدول العربية في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا أن هنالك تبايناً في مدى تحقيق تلك الأهداف بين الدول العربية، وتفيد المعلومات أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر تقدماً في تحقيق تلك الأهداف، ورغم تراجع نسب الفقر في عدد من الدول إلا أنها ما زالت مرتفعة في بعض الدول، حيث تجد تلك الدول صعوبة في تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر والجوع وخفض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم الى النصف بحلول عام (2015م)، وارتفعت معدلات الفقر في الدول العربية في السنوات الأخيرة نتيجة لموجة الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة، فضلاً عن عدم تحقيق تقدم ملموس في جانب رفع الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، والتي هي اللبنة الأولى لتخفيف مستويات الفقر وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي، ونقص معدلات البطالة بين الشباب، وبلغ معدل القيد الصافي في التعليم الأساس في الدول العربية حتى عام (2011م) حوالى (89%) مقابل (90%) الدول النامية و (91%) في دول العالم ككل، وتعانى الدول العربية الأقل نمؤ من ارتفاع مستويات التسرب من التعليم الابتدائي، حيث لا تتجأوز معدل القيد في مرحلة التعليم الأساس في كل من جيبوتي (69,5%) والسودان (72,6%) والصومال (32,6%)، وبلغ القيد في مرحلة التعليم الثانوي (71,1%) في جميع الدول العربية، وبلغ معدل التعليم العالى حوالى(24,1%) في الدول العربية في عام 2012م، وتبلغ نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) حوالى(22,5%)، ولا يزال ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث يمثل تحدياً حيث بلغت نسبة أمية الإناث حوالى (32%) في عام 2011م، وأحرزت الدول العربية تقدماً في مجال التعليم وخاصة

فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ورفع معدلات القيد في التعليم الابتدائي إلا انه مازالت هنالك حاجة إلى بزل مجهودات كبيرة في مجال معالجة النقص في المواد الغذائية واتاحة الموارد المائية الصالحة للشرب، وتخفيض نسبة وفيات الأمهات عند الولادة والأطفال دون سن الخامسة.(التقرير الاقتصادي العربي،2014م)

الفقر في الدول النامية:

ظهر مفهوم الدول النامية في الاستخدام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً عند المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وكانت هنالك مصطلحات أشد حدة مثل: الدول المتخلفة، أو الدول المتأخرة، أو دول العالم الثالث، أما مفهوم الدول النامية والذي لا يشكل هاجساً نفسياً لسكان هذه الدول فيشير إلى أن هذه الدول متخلفة ولكن في طريقها إلى النمو، والتخلف ليس صفة دائمة بل مرحلة معينة يمكن تخطيها والخروج منها، لأن المجتمعات في حالة تغير مستمر، ودائماً نجدها تتوق إلى الأفضل، مع أن هنالك عوامل ضاغطة لا يمكن الخروج منها إلا بالبذل، والتفاني، ونكران الذات، والعمل لمصلحة الجميع، فنجد أن الدول النامية لم تتمكن من إشباع احتياجات أفرادها بشكل تام، وتشير الإحصاءات إلى أن الدول النامية تمثل ثلثي سكان العالم، وتقع هذه المجتمعات في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وأن اغلب هذه المناطق كانت تحت الاستعمار الغربي(فرنسا، وبريطانيا) وتتصف بعدد من الخصائص من أهمها: انخفاض مستوي التعليم، حيث نجد أن نسبة الأمية في الدول النامية كبيرة جداً تقدر بحوالى (85%) مقارنة ب(5%) من الأمية في الدول المتقدمة، وانخفاض المستوى الصحي يقود إلى قصر العمر المتوقع للحياة عند هذه الشعوب بين (40– 45) سنة نسبة لاستيطان الأمراض، وضعف الأطر الطبية الحديثة، وندرة الموارد الغذائية، والبناء الطبقي، وتدني الإنتاجية الزراعية،

والتمسك بالعادات البالية، والهياكل التنظيمية الهشة، وتشغيل الأطفال، والفقر، والبطالة، وضعف الدخل القومي.(عبدالله، 2006م، ص28) .

ولقد وضع علماء الاجتماع مقاييس كمية لمدى انتشار الحرمان في العالم باعتماد مؤشرات تقريبية معينه منها: نقص التغذية في الفرد، ومتوسط العمر المتوقع عند ولأدته، ومدى انتشار الأمية وغيرها، أما التغذية فحاجة بدنية أساسية لازمة، وأما متوسط عمر الفرد فيعكس مدى تأثير مختلف أنواع الحرمان، ويضاف إلى هذين المقياسين عنصر الأمية كمؤشر للحرمان في التطور الاجتماعي، وتعطي هذه المؤشرات الثلاثة بنظر خبراء الأمم المتحدة صورة موجزة وواضحة لمدى انتشار الفقر في مظاهره الشائعة، وعلى هذا الأساس صنفت هيئة الأمم المتحدة عام (1971م) دول العالم حسب هذه المقاييس إلى ثلاث فئات: دول متقدمة، ودول نامية فقيرة، ودول معدمة، فالفئة الأولى المتقدمة فتشكل (25%) من سكان العالم وهي (37) دولة تعدادها حوالى (1100) مليون نسمة، والدول النامية تشكل مع الدول المعدومة (75%) من سكان العالم، ومجموع دولها آنذاك (89) دوله، ولازال هذا التصنيف سائداً في عالم اليوم، وأن اختلف عدد السكان وكذلك عدد الدول، وفي الوقت الحاضر يحدّد الفقر، والظلم الاجتماعي الذي يلازمه، بوصفهما العقبتين الرئيستين اللتين تعترضان سبيل التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، وتحسين نوعية الحياة.(الرماني، 2013م)

ففي سنة (1978م)، كان حوالى(800) مليون شخص أي(40%) من سكان البلدان النامية يعيشون في فقر مطلق، وأغلبهم في أرياف جنوبي آسيا، واندونيسيا، وأفريقيا الاستوائية، ورغم أن نسبة الفقر في أفريقيا أعلى، إلا أن عدد الفقراء في آسيا أكثر من عددهم في أفريقيا، لأن عدد سكان آسيا أكثر من عدد سكان القارة الإفريقية، ويوجد في العالم الإن ما لا يقل عن(500) مليون فرداً يعانون أما من

حالة الجوع المطلق، أو الجوع النسبي، أو سوء التغذية، وهؤلاء يوجدون في البلاد النامية الواقعة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وينعكس الجوع، وسوء التغذية، في هذه البلاد في ارتفاع معدلات الوفيات، وزيادة التعرض للأمراض، وانخفاض متوسط عمر الفرد المرتقب، وفي بؤس أحوال الطفولة، وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل البشري وضآلة متوسط الإنتاج بالنسبة للفرد، وجاء في أحد تقارير منظمة الفاو أن أكثر من (مليار) نسمة لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء، وجاء في الأرقام المقدمة إلى مؤتمر باريس للدول الأقل نمواً المنعقد سنة (1982م)، أن (63%) من سكان آسيا، و (61%) من سكان أفريقيا و (36%) من سكان أمريكا اللاتينية و (33%) من سكان الشرق الأوسط، يواجهون حالة الجوع.(الرماني، 2013م)

الفقر في أفريقيا:

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته القارة الإفريقية في رفع مستوى معيشة الأفراد، فإن حصة أفريقيا ممن يعيشون تحت خط الفقر، (أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يوميًّا) ما زالت هي الأكبر، حيث يقدر عدد هؤلاء بحوالى (522) مليونًا في جنوب آسيا في عام (1998م)، بالمقارنة بما يقارب من (291) مليونًا في إفريقيا جنوب الصحراء، و (278) مليونًا في شرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادي، وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها دول القارة لخفض نسبة هؤلاء، فإن النجاح كان نسبيًّا؛ حيث تمكنت القارة من خفض نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بواقع (1.4%) فقط في الفترة من(1990م)، وحتى (1998م)، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالنجاح الذي حققته القارة الآسيوية، حيث انخفضت النسبة بواقع (4%) في منطقة جنوب آسيا، و(12.3%) في منطقة شرق آسيا، وهو ما يعني أن نسبة من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يوميًّا قد زأدت من

(19%) في عام (1990م) إلى (24%) في عام 1998م، وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج الغذاء في الفترة من عام (1980م) إلى عام 1995م في مناطق الدول النامية بنسبة (27%) في آسيا، و(12%) في أمريكا اللاتينية، فقد انخفض في إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة(8%)، ورغم انخفاض انتشار الجوع في آسيا فإن ثلث سكان أفريقيا ما زالوا يعيشون في ظل الجوع الشديد، والنسبة في ازدياد مستمر، وما زالت القارة الإفريقية تعاني من ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية، حيث انخفضت النسبة انخفاضًا طفيفًا من (35% إلى32%)، في حين تأمل أهداف التنمية إلى خفض النسبة إلى (17%) في عام 2015م، وهو هدف بعيد المنال استنادًا إلى مسار الإنجازات الحالية.(ثابت،2013م)

ونلاحظ ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال التسعينيات في أمريكا اللاتينية لتصل إلى (90%) من الأطفال، وتبلغ النسبة (79%) في جنوب آسيا، بينما زادت النسبة (3%) فقط في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى(60%) من الأطفال، ونتيجة لهذا ترتفع نسبة الأمية في إفريقيا، حيث قدرت نسبة الأمية في القارة الإفريقية لدى البالغين من عمر 15 عأما وما فوق(62.4%) في عام 2001م، بعد أن كانت تقدر بما يربو على (50%) في عام 1990م، بينما ارتفعت هذه النسبة في الفئة العمرية من(15-24)عأما من (76.4%) في عام 1990م إلى (77.9%) في عام 2001م، كما وصل مجموع نسب الالتحاق الإجمإلية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعإلى في الفترة من 2001م إلى 2002م ما يقرب من(45%)، وذلك رغم اختلاف نسبة الأمية فيما بين الدول الإفريقية، حيث تصل إلى أدنى معدل لها في دول مثل: زيمبابوي (12%) وموريشيوس (16%)، بينما تبلغ أعلى معدلاتها في دول مثل: النيجر (85%)، وبوركينا فأسو (77%)، وجامبيا (56%).(ثايت،2013م)

يتضح عدم امتلاك الأفراد في القارة للقدرة العلمية التي تمكنهم من الارتقاء بوضعهم الاقتصادي، أو مكانتهم الاجتماعية، فتظل أوضاعهم الاقتصادية بلا تغير يُذكر، مهما كانت المحاولات المبذولة في سبيل ذلك، كما ترتفع نسبة الوفيات أثناء الحمل، والولادة، بشكل مخيف في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل النسبة إلى نصف وفيات الأمهات في العالم النامي، حيث تتوفى أُمٌّ من بين كل مائة أثناء الولادة، وفي هذا الإطار تبدو الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة أهدافًا بعيدة المنال، حيث تنص على تخفيض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين مع حلول عام 2015م، بينما تبلغ نسبة الوفيات من الأطفال دون الخامسة في إفريقيا (17%)، ومن هنا لن تتمكن القارة من تحقيق هدف خفض الوفيات سوى بعد نحو 150 عاماً، وفي حين يعتبر الحصول على مياه الشرب النقية أمرًا ضروريًّا للبقاء على قيد الحياة، ولتحقيق أهداف التنمية، تبلغ نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مامونة (65%) في آسيا، بينما تصل إلى (28%) في إفريقيا، أما بالنسبة للصرف الصحي، فيقدر عدد المحرومين من سكان آسيا (80%)، بينما تصل نسبة المحرومين من خدمات الصرف الصحي إلى (13%) في إفريقيا، إلا أن الفقر ووفقًا لتعريف البنك الدولي لا يقتصر على بالمعنى المادي فقط، بمعنى الحرمان من المال، والثروة، وهو ما يقاس بمفهوم الدخل والاستهلاك، ولكنه يتسع ليشمل انخفاض نصيب الفرد من عوائد التنمية الاقتصادية، من الخدمات الأساسية، والتعليم والرعاية الصحية... إلخ" فالفقير ليس من تنقصه الأموال والثروة المأدية فقط، ولكن هو من يعاني من ضعف مستوى الدخل، ومن ثم الاستهلاك، وضعف نصيبه من الخدمات التعليمية، والصحية، والأمن، نتيجة تعرضه للتقلبات الاقتصادية، وكذلك يعاني من ضعف فرصته في المشاركة السياسية، ومن ثم فرصته في الوصول إلى السلطة، وبهذا المعنى لا يصبح الفقير فقيرًا بالوراثة، ولكنه يصبح كذلك عند افتقاده للوسائل والأدوات التي تمكنه من الخروج من دائرة الفقر والتهميش، وتعينه على تحسين

مستواه الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا يكون اختزال الفقر من خلال تمكين الفقراء ، بمعنى منحهم الأدوات والقدرات التي تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وظروفهم المعيشية.(ثابت، 2013م)

الفقر في المجتمع السوداني:

كشف أول تقرير ينجزه السودان حول التنمية البشرية أن (46%) من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأن(14%) يعيشون في فقر مدقع، وأشار التقرير الذي أعلنت نتائجه وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي أن معدل البطالة بالسودان ارتفع إلى (19%) مع نهاية عام 2010م، وخلص التقرير إلى وقوع تقهقر كبير في مؤشرات التنمية البشرية في المناطق التي تشهد توتر وصراعات، وأوصي التقرير بزيادة مخصصات الحكومة لجسر الهوة بين هذه المناطق فيما يخص الاستفادة من الخدمات العامة بغرض التخفيف من حدة الصراعات، وكان تقرير التنمية البشرية الذي أنجزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي قد صنف السودان في المرتبة 145 عالمياً ضمن مؤشر التنمية البشرية، وذلك ضمن أدني دول العالم التي تتميز بتنمية متدنية، ويشير التقرير الأممي إلى أن دخل الفرد بالسودان لا يتجاوز 1353 دولاراً سنوياً.(يوسف، 2014م، ص28).

ووفقاً للمسح القومي لميزانيات الأسر لعام 2009م يعيش تحت خط الفقر (46,5%) من الأسر في ولايات شمال السودان أي ما يعادل (14,4) مليون شخص تقريباً، ويعرف خط الفقر بأنه يشمل الأشخاص الذين تقل قيمة استهلاكهم الاجمالى الشهري عن (114) جنيهاً سودانياً (محسوبة علي أساس أن جرعة الطاقة اليومية اللازمة للفرد تساوي (2400) من السعرات الحرارية) ومعدلات الفقر اعلي بكثير بين سكان الأرياف حيث يعيش (57,6%) من الأسر تحت خط الفقر بالمقارنة مع سكان المناطق الحضرية، حيث تبلغ تلك النسبة (26,5%) وفى شمال السودان يعيش (58%) من السكان في المناطق الريفية (باستثناء البدو)، وتبلغ نسبة

فقراء الريف حوالى (75%) من مجموع الفقراء، وبما أن المناطق الريفية يغلب عليها الطابع الزراعي فإن الفقر منتشر على أوسع نطاق بين الأسر الزراعية.

أوضح المسح القومي لميزانيات الأسر أن أهم مصادر دخل الأسرة في السودان هي الزراعة بنسبة(40%)، والأجور والمرتبات(31%)، والعمل الحر (16%)، ومصادر أخري (14%)، وتتراوح النسبة المئوية لمن يكسبون عيشهم من أنشطة الزراعة، وتربية الحيوان بين (74%) في شمال دارفور، و(69%) في شمال كردفان، و(3%) في الخرطوم، و(62%) في غرب دارفور، و(68%) في جنوب دارفور، و(68%) في جنوب كردفان، و(57%) في النيل الأزرق، و(51%) في سنار.(علي، 2013م، ص24-25)

الفقر الريفي في السودان:

يضرب الفقر بجذوره في أعماق السودان، ويتركز الجانب الأعظم منه في المناطق الريفية، وفى عام 2002م بلغ عدد من يعيشون دون خط الفقر على اقل من دولار واحد يومياً حوالي 20 مليون نسمة، وتشير التقديرات إلى أن19 مليون شخص أو(85%) من سكان الريف يقعون تحت وطأة الفقر المدقع، ويعانى معظمهم من اجل الحصول على لقمة العيش لأنفسهم ولأسرهم، وتضيق سبل الحصول على مياه الشرب الآمنة والخدمات الصحية، ويتفاوت انتشار الفقر تفأوتاً شديداً تبعاً للإقليم وهو ما يرجع في جانب منه إلى تفاوت توزيع النمو الاقتصادي، ولكنه ناجم كذلك من الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه الصراع في إنحاء معينة من البلاد، وتعانى مختلف المناطق من تفاوت شديد في فرص الحصول على التعليم، والإصحاح والمياه النظيفة، والوصول إلى البنية الأساسية والموارد الطبيعية والحصول على الدخل والعدالة، والحماية السياسية، وتشتد وطأة النمو السكاني

السريع على النظم الايكولوجية الهشة بالفعل، وهى حاله استفحلت جراء تشريد السكان بسبب الجفاف أو الصراع، فالصراع في دارفور وحده أدي الي تشريد ما يربو على مليوني شخص، بالإضافة إلى تدهور الموارد بسبب تأكل التربة وضياع خصوبتها، والإضرار التي تلحق بمستجمعات المياه، وتتناقص الإنتاجية الزراعية بسبب الافتقار إلى استخدام التكنولوجيا في مجال الزراعة، ويزداد التعرض للفقر بين صغار المزارعين، والرعاة، في مناطق الزراعة التقليدية، وقطاعات تربية الحيوان عنه في مناطق الري، وبلغ عدد من كانوا في حاجة إلى مساعدات غذائية خلال عام 2006م نحو 2,5 مليون شخص في دارفور، وتمثل العزلة احد العوامل الرئيسة المؤثرة في الفقر، فالمستوطنات التي تقع على مسافات بعيدة عن الطرق الرئيسية تعاني انعدام أو ضيق سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والأسواق، ويبلغ الفقر اشد درجاته في المجتمعات الريفية بين الأسر التي لا تمتلك أصولا أو قوة عاملة، وهى اسر تتكون من كبار السن أوالمعاقيين، أو الأسر التي ترأسها النساء ولديها صغار ومعالون، وتعد النساء والفتيات من أكثر إفراد الأسرة حرماناً، إذ لا يحصل إلا اقل من ثلثهن على التعليم.(يوسف، 2014م، ص28).

موجات الفقر السودانية وخصائصها:

نمط إستراتيجيات التنمية الموروث منذ القدم، والحروب التي خاضها الخليفة التعايشي (1885-1898) أدت لانهيار حياة العديد من المجتمعات، وكانت المصادر الأساسية لأول موجات الفقراء الذين توافدوا على المشاريع الزراعية في النيل الابيض، الجزيرة، القضارف، وشكلت القوى العاملة في هذه المشاريع، سكنوا الكامبوهات، القطاطي، وبيوت الطين في الجزيرة ابا على شواطئ النيل، أبناء هؤلاء تم استيعابهم في دائرة دولة التعليم، والصحة المجانية، واستطاع كثير منهم الافلات من دائرة الفقر، ومع منتصف السبعينات بدأ السودان يشهد تحولات إجتماعية، وإقتصادية، اعنف واشد قسوة، بدأت الدولة بالاستجابة لروشتة الصندوق بالتخلي عن

دولة التعليم والصحة المجانية، والانكماش في الوظائف والاجور وغيرها، لعب ارتفاع اسعار البترول بعد حرب اكتوبر 1973 دوراً كبيراً في زيادة الاسعار، وعجزت الدولة عن توفير الكميات الكافية منها لاغراض الزراعة، هذا هو عصر تآكل الطبقة الوسطي وفقدان التوازن بين الاجور وتكاليف الحياة، وعانى السودان آنذاك من توزيع اراضي الزراعة المطرية بعد نزعها من ملاكها الاصليين، سوء إدارة المشاريع الزراعية والعوامل الطبيعية من الجفاف الذي اصاب المنطقة، انعكس هذا أيضاً على الفقراء، وبدأت الموجة الثانية بتكأثر اعدادهم، الزيادة والظهور في طرقات المدن، وفي مجاري الامطار ما اطلق عليهم بعد ذلك (الشماسة) مع اشتداد قبضة صندوق النقد الدولي على النظام، وإنشاء البنوك والمعاملات الإسلامية ودخول الإخوان المسلمين ضمن حكومة نميري، وبدء المصالحة الوطنية، وفد إلى السلطة نوع جديد من الرأسمالية، كان يتواجد دائماً على هوامش الحركة الاقتصادية، ويلعب دوراً محدوداً فيها، بدأ نشوء فئة ما اطلق عليها الرأسمالية الطفيلية، أن هذه الفئة التي تنامت منذ أواخر السبعينات، وكانت جزءاً من إستراتيجيات بناء حزب الإخوان المسلمين، ذات خصائص محددة في السودان:

الخاصية الأولى: فهي نشأت بشكل مفاجئ، عكس رصيفتها الرأسمالية التقليدية، التي تطورت عن طريق إنشاء مشاريع إنتاجية، أو تجارية، وعلى مدى زمني طويل استغرق اجيالاً من الأسرة، وهذا طبيعي لأن طبيعة عمل هذه الفئة ارتبطت بإنشطة ذات عائد سريع، وكبير مثل: تجارة العملة أو تغييرها، الاراضي وتخصيصها، احتكار السلع ورفع الاسعار..الخ.

الخاصية الثانية: أنها تعتمد في نموها على علاقتها بالدولة وروابطها مع البرقراطية الحكومية.(محمود، 2015م)

الخاصية الثالثة: أنها ضعيفة الحس الوطني العملة، تجريف الاراضي هي أنشطة تخريبية للدول..الخ، وتعمل في الأنشطة غير الإنتاجية، لاتعترف بالقوانين السارية وأخلاقيات العمل، الاجور أو تأثير انشطتها على التدهور الإقتصادي العام، في هذه

السنوات اندلعت حرب الجنوب الثانية عام 1983، هذه الفترة دفعت بالموجة الثالثة من الفقراء، بنوعين من الفقراء كانوا الأثر المباشر للسياسات التي سادت آنذاك، النوع الأول كان بدء هجرة الجنوبيين في رحلة عذاب طويلة إلى الشمال، والدول المجاوره، المجموعات التي اسست أحياء اطراف الحاج يوسف، مايو، السلام ...الخ، النوع الثاني أيضاً ترحلوا طويلاً بعدما اجتاحت المجاعة غرب السودان، وبالأخص إقليم دارفور، في عام 1984 مما حدا بهم إلى النزوح إلى أقرب مدينة بحثاً عن ضروريات الحياة حتى وصلت طلائعهم إلى معسكرات المويلح، الشيخ أبو زيد، على مشارف أم درمان، مع هذه المجموعات سيبدأ ظهور المنظمات الإسلامية المحلية أولاً، ثم ستتبعها المنظمات العالمية في السودان بشكل كبير، التي لن تغادر السودان بعد ذلك، من هذه المجموعات ستبدا خصائص جديدة فقد هاجروا إلى مدن الدولة المايوية، وقد غابت دولة التعليم، والصحة المجانية، ودخلوا دائرة فقر متشابكة لن يفلتوا منها لا هم ولا ابنائهم، هذه سنوات بداية إستراتيجيات محاربة الفقر لأنها عمت القارة الافريقية بسوء ادارة إقتصادها، والفساد الكبير، وحروبها وكوارثها الطبيعية والجفاف الطويل، عندما خرجت جماهير ضاق صبرها بالضنك، والظلم، وفقدان الامن يوم 26ابريل 1985، ضم كل الوان الطيف من بقايا القوى الحديثة: القانونيين، والأطباء، والصيادلة، والمهندسين، مع هؤلاء ظهر لأول مرة مشردي المدن، وجائعي الاطراف، ومهاجري الهوامش، مما اطلق عليهم الشماشة. الاعوام التي تلت لم تشهد سوى محاولات بطيئة في حل المشاكل العالقة من دستور دائم، حل مشكلة الهوية والتفاوت الجهوي والمناطقي، مثلت تلك الفترة في أحسن حالاتها، إستراحة شعب أهلكه الغلاء، الفقر، والتهميش.(محمود،2015م)

الموجة الرابعة من الفقراء، كدسها نظام الإنقاذ طوال أكثر من عقدين، هذه الموجة تكونت من مدقعي الفقر، يقدر عددهم 3–4 ملايين، والذي يعرفون بأنهم يعيشون باقل من دولار واحد في اليوم، دفعت بهم الحرب المهلكة في الجنوب، والشرق، في عقد التسعينات حتى منتصف الالفية الثانية.(محمود،2015م)

النوع الأخير في هذه الموجة هم ضحايا حرب دارفور والذين تشردوا من قرأهم الآمنة من واقع القمع القاسي، وتدمير المنشآت، والاعتداءات، والاغتصابات، والذين قتلوا تقدرهم الجهات المحايدة بحوإلى 300- 400 الف والباقون تشتتوا في أكثر من 100 معسكر ووصلت اعدادهم لملايين عديدة، تبعهم بعد قليل نازحي جبال النوبة، والنيل الازرق، لقد افلحت الإنقإذ في أن تقيم افضل نظام، واكفأ عملية لتوليد الفقر والعجز والاخفاق، وانتجت البلاد البترول الذي نجح في وضع أكثر من (50%) من السكان تحت خط الفقر (اقل من دولار في اليوم) و(40%) على عتبة الفقر (دولارين في اليوم).(محمود،2015م)

المبحث الرابع:

الفقر: أنواعه، وأسبابه، ومقاييسه ومؤشراته

تمهيد: أن الفقر كظاهرة اجتماعية ذات طبيعة نسبية ليست قاصرة علي دول العالم الثالث، والمجتمعات النامية فقط، أو أنها ليست وثيقة الصلة بنظام اقتصادي معين، وإنما الفقر ظاهرة عالمية توجد في دول العالم المتقدم كما في دول العالم الثالث، والدليل علي ذلك معدلات الفقر العالية في الولايات المتحدة الأمريكية كواحدة من اقوي دول العالم اقتصادياً، وعلمياً، حيث قدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في خط الفقر (12,5%) من حجم السكان، وفي الاتحاد الأوربي (16%) من عدد السكان يعيشون دون خط الفقر، وأيضا ارتفاع معدلات الفقر في الصين التي تمثل ثالث اكبر قوة تجارية في العالم، كما تترفع معدلات الفقر بنسب متفاوتة في دول العالم الثالث، والدول النامية بصورة شاملة، ومعقدة، قد ترتبط بمجموعة من الأسباب والعوامل المؤدية اليها: تلك الأسباب والعوامل قد تكون بيئية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، وتختلف في شكل وطبيعة تواجدها بحسب شكل وطبيعة المجتمع الموجودة فيه، وعليه فإنني سوف أقوم ببيان تلك الأسباب والعوامل المؤدية للفقر في هذا الفصل من خلال هذا المبحث علي النحو التالي.

أولاً: أنواع الفقـر:

تمهيد: يتسم الفقر بكونه ظاهرة اجتماعية واقتصادية متعددة الجوانب، ولذا تتمثل تلك الجوانب في عدد من الأنواع والإشكال التي تحمل مضمونها وتعبر عن ظاهرة الفقر، حيث نجد أن الفقر يقسم بحسب أركانه، وطبيعته، وفترته الزمنية، ومكانه، وصوره، وسوف نقوم ببيان ذلك الأنواع فيما يلي:

أولاً: أنواع الفقر بحسب أركانه:

الفقر المطلق: هو حاله من الحرمان من ابسط مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللائقة، ويصف أوضاع الحياة لإفراد أو اسر معيشية معينه دون أي مقارنة بينهما وبين الأخرين،(عبدالحي، 2002م، ص302) وعادة ما يستخدم هذا المصطلح في الدول النامية، ويحصل عندما لاتتوفر للفرد أو الأسرة حاجات الكفاف الطبيعية الإنسانية معبراً عنها بالغذاء والملبس ومياه الشرب النقية وإصحاح البيئة والمسكن والصحة والتعليم، وأيضاً يعني العزل الاجتماعي من المشاركة الاجتماعية أو عدم تحصيل الحد الادني للمستوي الاجتماعي والثقافي المتعارف عليه في مجتمع معين.(حسن، بدون سنه، ص16)

ثانياً: أنواع الفقر بحسب طبيعته: ينقسم الفقر بحسب طبيعته إلى نوعين:

الفقر النسبي: هو الحالة التي يكون فيها جماعة من الأفراد أو الأسر المعيشية فقراء بالنسبة لأخرين أفضل حالاً، وبناءاً عليه يكون الأفراد فقراء إذا كان هنالك فارق حياتي بينهم وبين الأغنياء حتى إذا كانت دخولهم كافيه لأعاشتهم، وعادة ما يستخدم هذا النوع في الدول الصناعية ويشير إلى التخلف وراء معظم الأخرين في المجتمع المحلى، بحيث يعتبر الشخص فقيراً فقراً نسبياً إذا كان ينتمي إلى واحدة من ادني فئات الدخل في المجتمع. (عبدالحي،2002م،ص302)

الفقر المتناهي: ويكون الفقر متناهياً حينما لا تتمكن أي أسرة من تلبية (80%) من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، حتي وأن استخدمت (80%) من دخلها لشراء التغذية، ومثالنا في ذلك حالة الفقر المدقع والتي تعاني منها دولة أسوية مثل بنجلأديش، وأظهرت دراسة أجراها معهد بنجلأديش للدراسات التنموية مع مركز أبحاث الفقر بالمملكة المتحدة، أن نحو ربع سكان بنجلأديش يعيشون في فقر مدقع وأن حوالى خمس سكان القرى لا يستطيعون تحمل تكاليف تناول ثلاثة وجبات يومياً.

ثالثاً: أنواع الفقر بحسب فترته الزمنية: تواجه الشعوب موجات من الفقر هذه الموجات قد تجعل من الفقر احد نوعين حسب الفترة الزمنية للموجات:

الفقر العابر: ويشير الفقر العابر إلى الفقر لآجل قصير أو موقت أو موسمي، مثلاً الفقر المائي الذي يصيب مناطق معينة من العالم قد تدفع تلك المناطق إلى الافتقار في الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى انتشار الفقر في تلك المناطق وخاصة في دول العالم الثالث.

الفقر المزمن: يشير الفقر المزمن إلى الفقر طويل الأجل أو الفقر الهيكلي، ومثال ذلك ما أكده احد تقارير البنك الدولي انه في إعقاب انهيار الشيوعية في العالم وتحول عدد كبير من الدول إلى اقتصاد السوق من ضمنها دول الاتحاد السوفيتي، ارتفعت معدلات الفقر من(2%) إلى(21%) في تلك البلدان التي دخلت في طور التحول إلى نظام السوق، وظهرت أعباء ذات تكلفة اكبر واستمرت لفترة أطول وكان تأثيرها أعمق من أي تنبؤات في حينه.(رضوان، 2011م،ص44-46)

رابعاً: أنواع الفقر بحسب النوع البشري: بدأ الاهتمام بظاهرة الفقر القائمة علي أساس نوع الجنس البشري عالمياً من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1995م

والصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث لاحظ أن دليل التنمية البشرية يهتم بقياس معدل الانجازات في بلد ما لكنه لا يدمج درجة عدم التوازن النوعي في هذه الانجازات بالرغم من تفاوت النسب بين الرجال والنساء، ومن هنا ظهر دليل التنمية المتعلق بالجنوسة، والذي يستخدم نفس المقاييس التي اقرها دليل التنمية البشرية في قياس الفقر البشري، ولكنه يلم بالإضافة إلى ذلك باللامساواة بين الرجال والنساء، والمقصود بأنواع الفقر علي أساس الجنس البشري هو رصد لحجم ومدي انتشار الفقر البشري بين كلاً من عنصري النساء والرجال.(رضوان،2011م، ص46-47)

خامساً: أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان:

الفقر الحضري: يوجد في العواصم والمدن الكبيرة والصغيرة وغالباً يعرف بجيوب الفقر وسط الاحياء الغنية والفقيرة، ويشتمل علي كل مؤشرات وخصائص الفقر الاقتصادي والاجتماعي.

الفقر الريفي: يوجد في الريف والبادية وخصوصاً في الارياف النائية والمناطق المضروبة بالجفاف والتصحر، ويشتمل علي كل مؤشرات وخصائص الفقر الاقتصادي والاجتماعي.(ونيلا، 2005م، ص24).

سادساً: أنواع الفقر بحسب صوره:

الفقر الاقتصادي: ويقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة المعيشية علي الحد الأدنى من الدخل أو الإنفاق النقدي الضروري لتلبية الحاجات الأساسية (المأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن، والصحة، والتعليم) وطابعة اقتصادي بحت ويدخل في الفقر الاقتصادي الفقر الغذائي، ويقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة المعيشة

على الحد الأدنى من التغذية المطلوبة لحياة صحية نشطة، ويتنج من فقدان الموارد الضرورية لتامين هذا الحد.

الفقر الاجتماعي: ويعرف بأنه عدم كفاية أو عدم وجود الخدمات الأساسية الاجتماعية وأهمها خدمات مياه الشرب النقية، إصحاح البيئة، التعليم، والسكن، أضف إلى ذلك ضعف أو عدم المشاركة في الحياة الاجتماعية وطابعة اجتماعي، وأيضاً يعني عدم المساواة الاجتماعية الناتجة عن عدم العدالة في توزيع الدخل بالإضافة إلى عدم المساواة الاقتصادية المتمثلة في نقص الدخل وانخفاض مستوي المعيشة.(عبدالحي،2002م،ص4-5) .

الفقر الأخلاقي: يتحدد من خلال نسق القيم في المجتمع أو في احد جماعاته الفرعية ويشير هذا المعني إلى ما إذا كان الفقر مقبولاً أخلاقيا والى المكانة التي يشغلها الفقير وتحول دون تحقيقه لأهدافه، وبناءاً على ذلك فإن الفقر لا يعني فقط عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجية كما يقررها الفكر الاقتصادي بل يعنى عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية وتأثير ذلك علي عملية الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الإنسان في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته وتحديد دوره ووضعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي.(خليل، 2012م، ص501-502) .

سابعاً: أنواع الفقر بحسب أبعادة: يعتبر الفقر ذا إبعاد متعددة ومتداخلة تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويمكن النظر للفقر على انه متعدد الأبعاد ومتغاير على مدى الزمن ومشتمل على القدرات بجانب الأوضاع المعيشية ونسبي في جانبه الأخر تبعاً للأعراف والتطلعات المحلية.

فقر الحاجيات : يعنى عدم القدرة علي اسباع الحاجات الأساسية لتحقيق حد ادني مقبول من مستوى العيش، ويقاس ذلك بالإنفاق أو الدخل اللازم لشراء الحاجيات الأساسية والتي تشمل الغذاء والكساء والمأوى والصحة والتعليم.

فقر القدرات: يعني به عدم إمكان الاستفادة من الخدمات العامه مثل التعليم والصحة وذلك اما لعدم كفايتها لتغطية كل احتياجات الفقراء،ى وان من الدولة لا تقوم بدورها في اداء الخدمات العامة مجاناً لغير الغادرين، وتبيعها لهم ويعجزون عن دفع مقابلها.

فقر الوعي: هو فقر ثقافي يحول دون الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، فلا يقبل معه العقل تبديلاً لسلوك أو تغيراً لقيمة.(زكي ،www.alarabonline.org)

ثامناً: أنواع الفقر بحسب العوامل المسببة له:

فقر التكوين: يمثل فقر التكوين مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية والفسيولوجية والتي في مقدمتها الإعاقة البدنية أو العقلية أو النفسية بإشكالها المختلفة والتي تمثل قصور في القدرات الشخصية للأفراد وتؤثر علي قدراتهم علي الكسب، بالإضافة للعوامل الاجتماعية لبعض المجتمعات التي تعيق العمل أو الكسب مثل الأنوثة مقارنة بالذكور، والشباب مقارنة بالأطفال وكبار السن، والجماعات الفرعية أو الأقليات مقارنة بمجموعات أخرى كالمجتمع السياسي ومكونات الدولة العميقة.

فقر التمكين: يقصد بفقر التمكين (الفقر المؤسسي) وهو ذلك النوع الخاص بنقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو تفعيل قدراتهم المتاحة

وتفجير طاقاتهم الكامنة وتحفيزهم على توظيفها بشكل منتج أو أكثر إنتاجية وإبداعاً.(حشاش، بدون سنه، ص48)

تصنيف الفقر بحسب فئات الفقراء:

فئة أفقر الفقراء: وهم المعدمون ممن لا يمتلكون شيئاً، وحالتهم الصحية سيئة حيث يتناولون أغذية لا تفي بمتطلبات أجسامهم، ويعيشون في مباني سيئة، ولا يملكون أرضاً، وهم من ذوي الدخل المتدني جداً، ويتلقون معونات نقدية من صندوق المعونة الوطنية ومن صدقات المحسنين، كما أنهم أميون على الاغللب، وصلاتهم محدودة مع المؤسسات.(العجولي، 2010م)

فئة الفقراء المدبرون (القادرون على التكيف): وهم الفقراء الذين يملكون مجموعة من الموارد أكثر مما يملكه افقرالفقراء، ويمارسون أنواعا شتي من استراتيجيات سبل المعيشة، وينظر إلى هؤلاء الفقراء المدبرين باعتبار أن لديهم عدداً أكبر من الأطفال ومن أعضاء الأسرة قياساً على أفقر الفقراء ويعيشون في مساكن مناسبة ومقامة فوق قطعة أرض صغيرة، وينشطون في العمل الزراعي معتمدين على دخول متدنية أو رواتب تقاعدية، وتتالف تغذيتهم من الخضار والبيض والدجاج أحياناً، ونادراً ما يتناولون اللحوم على الرغم من تربيتهم لبعض الأغنام والماعز، إضافة إلى الدواجن، وربما يحصلون على الثانوية العامة في تعليمهم الذي لا يرقى إلى التعليم الجامعي، وليس لديهم تأمين صحي، وصلاتهم متوسطة مع المؤسسات.(العجولي، 2010م)

فئة الفقراء الميسورين: وهم الفقراء الذين يعيشون فوق خط الفقر دون رفاهية، ولديهم عدد أقل من الأطفال (4–5 أطفال) ، ويقيمون في أبنية جيدة من الطوب والإسمنت، ويملكون أراضٍ خاصة لزراعة المحاصيل الزراعية أو عملاً تجارياً،

ولديهم أكثر من مصدر واحد للدخل، ويربون الثروة الحيوانية، لذا تدخل اللحوم الحمراء والبيضاء في تغذيتهم، ولديهم تأمين صحي وصلات جيدة مع المؤسسات، ويجمعون في تحصيلهم العلمي بين التعليم الثانوي والجامعي.(العجولي، 2010م)

فئة الفقراء العاملون: تعرف منظمة العمل الدولية الفقراء بأنهم الذين يعملون وينتمون إلى اسر معيشية فقيرة حيث تظهر التقديرات أن نصف الأشخاص الذين يعيشون حالة فقر هم في سن العمل أي بين 15 و 64 عأما، وأن معظم الفقراء في البلدان النامية هم ليس عاطلين عن العمل، فهم يعملون ولكن في وظائف غير منتجة ومنخفضة الأجر إذ لايمكنهم أن يكسبوا ما يكفي ليرتقوا بأنفسهم وبعائلاتهم فوق خط الفقر، وتكشف البيانات أن العاملون من الفقراء يشكلون ربع القوة العاملة في البلدان النامية وتمثل المرأة (60%) من العاملين الفقراء البالغ عددهم 550 مليون في العالم.(خليل، 2012م،ص503).

ثانياً: أسباب وعوامل الفقـــر:

هنالك أسباب وعوامل عديدة تؤدي للفقر، وتتمثل في الأسباب والعوامل البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، ونحاول أن نستعرضها بالتفصيل في الآتي:

أولا: الأسباب والعوامل البيئية التي تؤدي للفقر:

التصحر : أن التصحر هو عملية تؤدي إلى كل إشكال التقهقر الطبيعي، أو الاصطناعي لموارد الأرض الطبيعية المتعرضة لتأثير الجفاف الشديد في ألمناخ، والتربة، التي بدورها تؤدي إلى تدمير النظام الحياتي الكامن للأرض وانخفاض المستوي المعيشي، وانعدام الإنتاجية، وسيطرة العوامل الصحراوية وتحويل البيئة إلى

ما يشبه الصحراء، ويعتبر الفقر احد أهم أسباب التصحر حيث يؤدي إلى سوء استخدام الأراضي الزراعية من اجل إنتاج اكبر كمية من المحصول، مما يؤدي إلى تدهور التربة، وينتج عنه هجرة أصحاب الأراضي المتصحرة مما يذيد من الضغوط الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، ويؤدي حتماً إلى انتشار وتفشي الفقر كنتيجة للتصحر، وأن التصحر يؤثر تأثيراً مفاجئاً للبلد علي الحالة الاقتصادية للبلاد التي ينتشر فيها، وفي كل عام يفقد العالم حوإلى(691) كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية نتيجة لعملية التصحر، وتقع اغلب المناطق المعرضة للتصحر في الدول النامية في إفريقيا ،واسيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي.(رضوان، 2010م، ص62-68)

ومن أهم المؤشرات الطبيعية للتصحر: تدهور الأراضي الزراعية المعتمدة علي الإمطار، انخفاض خصوبة الأراضي الزراعية، إزالة الغابات وتدمير نباتات الغابات وتدهور المراعي، أما العوامل البشرية الضغط السكاني الذي ينتج منه المذيد من الزراعة وإعداد الماشية وذيادة الرعي وقطع الغابات، ومما سبق يتضح أن التصحر من اخطر المشاكل التي تواجه العالم بصفة عامة، والقارة الإفريقية علي وجه الخصوص.(رضوان، 2010م، ص62-68)

(ب) الجفاف: هو تخلف المطر عن السقوط بدرجة غير عادية، ويلعب الجفاف دوراً أساسياً في تحديد حجم المعروض من السلع الغذائية نتيجة لتدني مستويات هطول الإمطار، مما يؤثر علي سبل العيش لدي السكان، لأنه ينقص الإنتاج الغذائي ويهلك الحيوان والزراعة، ويخفض القوة الشرائية، ويؤدي إلى حدوث أزمات مثل المجاعة، والفقر، والاضطرابات الاجتماعية، وإلى الحروب والصراعات في بعض الأحيان.(رضوان، 2010م، ص62-68)

ثانياً: الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي للفقر:

حجم الأسرة: أن حجم الأسرة يعتبر أيضا من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة، وارتفاع معدلات الإعالة إلى ذيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالى مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تذداد حالة العجز هذه باستمرار، وتتفاقم و ينتج عنها الفقر بكل ابعاده.

التضخم: أن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالى تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيذيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في اعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.

برامج التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، وإذدياد معدلاته خاصة على العالم النامي، فقد كانت الكثير من الدول النامية عرفت تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية مع تذايد سوء التغذية، وبطأ التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، وانخفاض مستوى التعليم...الخ.

سوء توزيع الدخل و الثروات: أن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض وإفقار البعض الآخر، ونجد من يعزي ظهور الفقر واستمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل اقتصادية وسياسية، واجتماعية وثقافية، ومن أهم تلك العوامل: سوء إدارة الموارد الاقتصادية، وسوء توزيع الدخل والثروات

والضغط السكاني، والكوارث الطبيعية، وتهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف، والنزاعات الداخلية والخارجية...الخ.(محمد،2011م)

تدني المستوى التعليمي: أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم، أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية (كمحو الأمية، وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم، وبلوغ وضع جديد كيفياً للثقافة) لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع، والأمية، والتخلف الاقتصادي، ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، أن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل أن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي، واثبتت الدراسات أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي منيت وما زالت ترسف تحتها الأمة العربية، تعود في أغلبها أن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والامية والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع الفكرية العربية.(محمد، 2011م)

البطالة: على الرغم من نُدرة الإحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة في الدول العربية، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة خاصة بين الشباب، فمعدل البطالة الكلية الحإلة للقوى العاملة العربية يترأوح مابين حوإلى (11.5%) أو ما يقرب من عشرة ملايين نسمة، وفق تقديرات التقرير الاقتصادي، ونحو(14%) أو حوإلى(12.5) مليون عاطل عن العمل وفق وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية عام2000، وتُعتبر هذه من أعلى معدلات البطالة في

العالم، ومن الطبيعي أن تتباين معدلات البطالة مابين الدول العربية منفرد، فمثلاً يصل المعدل إلى حوإلى(20%) في كل من الجزائر، والأردن، واليمن، ولبنان.

وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن هناك ما يزيد على 15 مليون بطال عربي،أي ما يعادل من (15–25%) من قوة العمل العربية، ويتوقع أن يتضخم هذا الرقم الى25 مليون في آفاق سنة2010، وتُشير وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية، في عام 2000، إلى أن غالبية العاطلين عن العمل من الشباب، حيث تزيد نسبتهم إلى إجمإلى العاطلين عن الثلثين في كل من مصر والجزائر، أما معدلات البطالة بين الشباب الخريجين نسبة إلى القوى العاملة الشابة(فئة العمر من15–24)، فقد تجاوزت (40%) في كل من تونس، والمغرب، والجزائر، وتُشير بيانات منظمة العمل العربية إلى أن ظاهرة بطالة حملة الشهادات التعليمية قد استفحلت في العديد من الدول العربية، حيث بلغت معدلات بطالة هذه الفئة إلى معدلات بطالة الأميين، ثلاثة أضعاف في الجزائر، وهذا أن دل على شيء إنما يدل أن معدلات البطالة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمع مرتفعة، وتتجاوز المقاييس والمعدلات العالمية، ولاشك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية، فهي قد تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش، ومن التهميش إلى الجنوح، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع، وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم استقرارية أشكال الاندماج، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي، وإضعاف العلاقة بين الأفراد والمجتمع، حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى، فإنقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي

التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدراً للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع.

التوزيع غير العادل للثروات الوطنية: تزداد معضلة الفقر يوما بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، ورغم جني الكثير من خيرات الكوكب التي يُجمع الخبراء على أنها كافية لتقديم الرفاهية للستة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقه لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة، إذ تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل(41%) من سكان العالم مجتمعين، وفي ذلك بيان على أن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي، واللامسأواة، وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية سواء على مستوى الأفراد، أو الجماعات، والدول، والمجتمعات والتمايز الاجتماعي ، واللامسأواة .

ثالثاً: الأسباب والعوامل السياسية التي تؤدي إلى الفقر:

النزاعات الداخلية و الخارجية: كالحروب مثلا تسأهم في عدم الاستقرار وما ينتج عنه من ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وغيرها وبالتالى السير نحو الفقر.

الفساد والبيروقراطية: بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، فالتعفن الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يُسأهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، وقد رصد تقرير الفساد لعام 2005 الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية، أربعه جوانب

يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جداً على البنية التحتية، ومن ثم على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، وتتمثل في الآتي:

1. الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية على المستوى الكوني، وأنخفضاً متواضعاً في الفساد سوف يعظم الاستثمارات في الاتصالات.

2. الفساد يقلص النمو الذي يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية.

3. الفساد يرفع تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية.

4. الفساد يقلل نوعية ومستوى البنية التحتية، ويقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء.(محمد، 2011م)

فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الإذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقاً أمام تخفيف حدة الفقر، وقد أظهرت الدراسات الأمبريقية أن الفقراء يدفعون نصيباً من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء، ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء، وعلى سبيل المثال يتطلب حل مشكلة البطالة توفير75 مليون دولار، فيما تهدر من300 إلى 400 مليون دولار بسبب الفساد المستشري بكثرة في العالم العربي والافريقي.

وتتشابه ظروف الفساد وعلاقة الفساد بالفقر في مختلف الدول العربية، والافريقية، ينشأ الفساد من خلال بيروقراطيات تتنامى جميعها بالتوازي مع طبيعة أنظمة الحكم منها البيروقراطية الملكية، وبيروقراطية الحزب، وبيروقراطية الدولة، وبيروقراطية العائلة والعشيرة، ويؤدي الاستئثار بالحكم إلى حالة قصوى من الفقر

الاجتماعي، يكون نتيجتها عدم استفادة الفقراء من الدعم الحكومي ومن الخدمات، وإجهاض سياسة استهداف الفقراء بالدعم، وهو النهج الذي أكده تقرير التنمية لسنة2004م.

التبعية السياسية: حرصت الدول الاستعمارية بعد خروجها من الدول والمجتمعات التي عملت علي تجريدها من خيراتها ومواردها لصالح بناء اقتصادياتها، حرصت على ربطها بمصالحها بعد خروجها منها ولتحقيق ذلك دخلت في أحلاف عسكرية واتفاقيات تعاون عسكري وإنشاء قواعد لتظل خاضعة لها ولمصالحها في ظل عدم تكافؤ القوي، فأصبحت بذلك أنظمة خاضعة في إدارتها السياسية، وكانت هذه الإستراتيجية من شأنها أن جعلت الدول الفقيرة غير قادرة على قيادة عملية التنمية الشاملة التي تحقق الرفاهية لشعوبها وبالتالى تعالج مشكلات الفقر وغيرها من المشكلات الأخري. (احمد، 2004م، ص182-183)

الاستبداد السياسي: النظم الاستبدأدية تحرص على ضمان استمراريتها بالقمع والعنف والتنكيل ومثل هذه الأجواء غير صالحة أو مواتية لخلق التنمية، ومن ثم تضييق مساحات الفقر والفقراء، والمجتمعات النامية شهدت وما زالت تشهد وجود نمإذج في النظم الاستبدأدية الفاسدة التي توظف معظم الموارد في تثبيت أركانها ومحاربة معارضيها مما يدعو للاضطرابات، كذلك نجد أن الاستبداد السياسي هو وجود شخص يحكم بشكل فردي دون شوري أو نقاش للقرارات أو الأوامر وخطورة ذلك أنها قرارات أحادية غير معروفة تلبيتها لمصالح الناس واحتياجاتهم. **الجو السياسي العام :** نجد أن معظم المجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر تعاني دولها وحكوماتها من الاضطراب السياسي، وعدم الاستقرار، مما تضيع معها كل فرص الاستقرار الاقتصادي وإتاحة الفرصة من اجل استغلال الثروات المتاحة

وإنجاح برامج التنمية ومشروعاتها والتقليل من الفقر وما ينتج عنه من آثار. (احمد، 2004م، ص182-183)

ثانياً: أسباب الفقر في السودان:

أن الأمر المريع هو ليس الفقر بل الشعور بالفقر والفوارق قد ذادت في السودان زيادة كبيرة في العقدين الماضيين مما تولد عنه شعور بالغبن والظلم، ويمكن أن يولد ذلك العنف أو النهب المسلح أو مشكلات اجتماعية أخري، وبالنظر إلى مسببات الفقر في السودان نجدها لا تختلف كثيراً عن مسببات الفقر العامة علي مستوي العالم، إلا انه يمكن تمييزها بعاملين هي عوامل طبيعية وعوامل من صنع الإنسان.

1. **أولا: العوامل الطبيعية:** شهد السودان عدة كوارث طبيعية متتالية من جفاف وتصحر وفيضان النيل والإمطار والسيول التي أثرت تأثير مباشر علي مقدرات المواطن الحيوانية والزراعية والتي تمثل المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني، فقد أدى الجفاف إلى ضرب الولايات الغربية في الفترات 1984م و1990م بجانب الظروف الأمنية غير المستغره التي أدت إلى نزوح إعداد كبيرة من المواطنين إلى المدن الكبيرة، بالإضافة إلى نزوح أعداد كبيرة من الجنوب إلى شمال ووسط السودان بسبب الحرب الذي أدي في النهاية إلى انفصال جنوب السودان وما ترتب علية من معاناة حتى الان.(حسن،بون سنه ،ص25)

ثانياً: العوامل التي من صنع الإنسان:

2. ضعف البرامج التنموية خلال الأربعة عقود الماضية.
3. الضغط المتزايد علي الخدمات العامة ووسائل النقل وانفجار السكن العشوائي.

4. امتداد المدن غير المنظم وبشكل سريع من الريف إلى الحضر الناتج عن الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية بالإضافة لعدم وجود إمكانات تؤهل البلد لمثل هذه الكوارث.

5. برامج التعديلات الهيكلية والتي تمثلت في خفض النفقات العامة على الخدمات الأساسية، وإلغاء الدعم الذي أدي إلى ذيادة الأسعار للطبقات الضعيفة وانخفاض الأجور الحقيقية.

6. لم تعمل نتائج النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة على مساعدة الفقراء بصورة واضحة لانها لم تعمل على خفض البطالة أو زيادة الإنتاجية أو الأجور.

7. تراكم الديوان الخارجية وتراجع أسعار الصادرات، وتوقف القروض والمعونات الخارجية الأمر الذي أدي إلى تدهور الإنتاج في كثير من المشروعات.

8. أدي الحصار الاقتصادي والسياسي إلى توقف القروض والمساعدات والتسهيلات المالية والعون الغذائي، حيث نقصت المعونات المالية من 800 مليون دولار إلى 50 مليون دولار.

9. استمرار الحرب الأهلية في الجنوب وما يرتبط بها من تكاليف مالية، ومادية، وبشرية، والتي تسبب في اختلال الموازنة العامة وميزان المدفوعات، كل ذلك أدى إلى الحد من توسيع الاستثمار الوطني وإخافة الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى استمرار الحروب مع الحركات المسلحة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان التي تدور حتى ألان.

10. استمرار الفقر نفسه نتيجة لنقص قدرات الفقراء من رأس المال البشري والمادي (الأصول).

11. عدم التوازن الاقتصادي، والاجتماعي، بين الريف، والحضر، حيث نجد أن المهارات والبنيات التحتية، والإمكانات التمويلية، والتسهيلات متمركزة في الحضر، مما جعله مناطق جذب خاصة في ظل الكوارث الطبيعية وفقدان الزرع وفرص العمل والكسب.

12. الفشل المتوإلى للسياسات الاقتصادية الكلية.

13. ارتفاع معدلات البطالة الصريحة والمقنعة والتزاحم حول الأنشطة الهامشية، الأمر الذي يقود إلى تحمل إفراد واسر العاطلين عن العمل بصورة خاصة والدولة بصورة عامة على نفقات هؤلاء العاطلين وتقليل فرص الإدخار والنمو وتحسين ظروف المعيشة.(فضل الله ، 2008م، ص44-46)

14. أهمال القطاع الزراعي والتنمية الزراعية التي تركز اهتمامها على مختلف أنواع المزارعين لرفع إنتاجيتهم، وهي السبيل الأفضل والأقل تكلفة الذي يجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تخفيف الفقر في أنواحد.

15. أهمال الريف السوداني من الهياكل الأساسية والخدمات العامة من أهمها التعليم، والصحة، وشح مياه الشرب النقية، في العديد من المناطق الريفية خاصة في غرب وشرق السودان، فقد ذاد من مشاكل المناطق الريفية لدرجة أن الإنتاج الزراعي يكاد أن يكون قد توقف، وهجر أهل الريف قرأهم إلى المدن في محاولة تحسين أوضاعهم الاقتصادية، والحصول على الخدمات الأساسية.(حسن،بون سنه ،ص25)

ثالثاً: أسباب دوام الفقر الريفي: اظهر تقرير المنظمة الدولية أيقاد عام 1994م عن ملامح الفقر في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، أن هنالك خمسة عوامل أساسية أدت إلى دوام الفقر وهي:

1. ارتفاع معدلات النمو السكاني.
2. ضعف قاعدة الموارد الزراعية.
3. قلة فرص الاستفادة من البنية التحتيه والخصخصة والخدمات الأساسية.
4. سياسة التعديلات الهيكلية والخصخصة .
5. تهميش المرأة.(عبدالرازق، 2006م، ص252)

رابعاً: أسباب فقر النساء العربيات: هنالك أسباب متعددة أسرية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودولية نختار منها الآتي:

الأسباب الذاتية: تؤثر علي قدرة النساء في الاستفادة من فرص العمل المتاحة وتعزي إلى سوء الأحوال الصحية والأيدلوجية وانعدام الثقة بالنفس، وخاصة بين المتقدمات في السن، تعجز بعض النساء من استيفاء متطلبات العمل الوظيفي، أو العمل لأسباب أسرية أهمها الإنجاب ويشمل الحمل ورعاية الأطفال نسبة لغياب أنظمة الرعاية الاجتماعية والخدمات، مثل دور الحضانة التي تساعد المرأة على التوفيق بين متطلبات عمل الأسرة والعمل خارج الأسرة. .(عبدالرازق، 2006م، ص252-253)

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

تشكل عاملاً هأما في الدول العربية ذات الموارد المتاحة القليلة، وتنخفض منها الدخول ولا تتوفر فيها فرص العمل المجزية، هذا وأن قصور السياسات الاقتصادية تؤدي إلى استمرار حالة الفقر وعدم تأهيل القدرات الوطنية والاعتماد على العمالة المستوردة، إضافة للخلل في البرامج السياسية والإنمائية وعدم التوزيع

العادل للموارد وأهمال الفئات المهمشه ومنها المرأة، يعود ذلك إلى تنامي فئات مفرطة الثراء وأخرى فقيرة.

تتأثر المرأة كذلك من عدم توفر المساعدات الضرورية وعدم مراعاة حاجة المرأة في اجراءات المؤسسات المالية (البنوك) والمؤسسات المالية التي تقدم العروض والخدمات الفنية، كما أن ابتعاد المرأة عن مواقع القرار، وضيق قاعدة المشاركة الشعبية، وتسييس الاقتصاد، وضعف التمسك بمتطلبات الكفاءة والموضوعية الضرورية أدي إلى تهميش المرأة في الريف، وعدم مشاركتهم في التنمية الريفية المستدامة.(عبدالرازق، 2006م، ص252-253)

الأسباب الثقافية:

تتمثل في نمط الاستهلاك والعلاقات الاجتماعية التي تستهدف المدخلات التي تحققها المرأة في عملها إضافة إلى اتجاهات واهتمامات اجتماعية في مفهوم ثقافة الفقر والتي تسمح باستمرار حالة الفقر حتى بعدما يتوفر الدخل الكافي لتجاوزه، وتتطلب هذه الحالة برامج ومساعدات تأهيلية لتعديل سلوك الفقراء واندماجهم في المجتمع وخاصة في حالة الفقر المتجدد والذي يصاحب الفقراء لزمن طويل.(عبدالرازق، 2006م، ص252-253).

ثالثاً: مقاييس ومؤشرات الفقر:

أولاً: قياس الفقر: هنالك العديد من المقاييس والمؤشرات، مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء، أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستخدم لتحديد وقياس الفقر المطلق، وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي إلا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل اساسى مفهوم معياري، وأن أي تعريف إحصائي للفقر إنما

يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في إطار اجتماعي وثقافي محدد، وفي فترة زمنية معينه.

هنالك اتجاهين لقياس الفقر والفقراء :

أولاً: الاتجاه الموضوعي: ويهتم بدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية ويحدد مستوي التقدم التكنولوجي ويهتم بأشياء يمكن قياسها كمياً، وأن تباينت مقاييس هذه الأشياء من مجتمع لأخر، وهذا المقياس يهتم بالفقر الظاهر أي يدرس مظاهر الفقر الواضحة، والتي تعبر عن انخفاض مستوي المعيشة وتعكس مظاهر الحرمان الكمي، فهنالك سلع وخدمات ضرورية يؤدي الحرمان منها إلى المعاناة، وهذه السلع والخدمات يمكن قياسها مثل حجم السكان ومدي ملائمته ومدي إشباع الحاجات الأساسية لاستمرار الحياة، والتي تتجلي في الطعام وتنوعه ومقداره، والملابس ومدي توفير الخدمات الصحية لمعالجة تفشي الأمراض، وهو اتجاه يعتمد علي التحليل الكمي للواقع.

ثانياً: الاتجاه الذاتي: وهو يعتمد على الرؤية الذاتية للباحث تجاه الفقراء وعادة ما تحدد هذه الرؤية النظرية التي يتبناها الباحث، وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن المرء فقير نتيجة ظروف حتمية قدرية لا دخل للمرء فيها.(الضبع، 2009م، ص160)

ووفقاً لذلك هنالك ثلاثة مناهج لقياس الفقر : **الأول:** يعتمد علي تحديد حجم الاستهلاك من سلع محدده، **والثاني:** هو الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة)، **والثالث:** هو مستوي الرفاهة الكلي، أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط، وإنما على الحاجات الأساسية الأخري، والخطوة التالية تتمثل في تحديد تكاليف هذه الاحتياجات من خلال تحويل الحاجات الأساسية إلى سلة تحتوى

الحد الأدنى من الطعام، وتكاليف الحاجات الأخري مثل الملابس والمواصلات، ويعتبر البعض أن منهج الدخل هو الاختيار الطبيعي لقياس الفقر، فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض علي الفرد أو العائلة ما يستهلكه وما لا يستهلكه، والمشكلة تتمثل في تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غير الفقراء، وهذا المستوي يرمز اليه بأنه خط الفقر الذي نسير اليه لاحقاً، ويحتم علينا تعريف مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، فالبعض يستخدم الدخل النقدي للعائلة، والبعض يستخدم الدخل الجاري، والدخل الفعلي، ويتم قياسة من خلال فترة زمنية محددة (أسبوع ، شهر، سنة).

خط الفقـر:

إذا كان من السهل الحكم على فرد ما بأنه من الفقراء، وفقاً لمعايير موضوعية أو ذاتية، فإن من الصعوبة إيجاد معيار محدد يمكن من خلاله الوصول للحكم نفسه بالنسبة للمجتمع ككل، أي تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما من المجتمعات، وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق علية الحاجات الأساسية للإنسان، الغذاء والملبس والمسكن والنقل، ولتحديد خط الفقر يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة الإنسان لسعرات حرارية كل يوم لكي يستطيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل، وهذه السعرات (طاقة الطعام) يتم تحويلها إلى سله من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية تبعاً للعادات الغذائية لكل قطر، ثم يتم احتساب خيارات متعددة وفقاً للأسعار السائدة في الفترة الزمنية التي يتم تحديد الخط لها، والقيمة الإجمالية تمثل بالانفاق على الطعام وبعد ذلك يأخذ اعتبار الاحتياجات الأخري (الملابس، السكن، المواصلات) والقيمة الإجمالية لهذه الاحتياجات الأساسية، والتي تمثل الحد الأدنى الذي ينبقي تحقيقه من اجل استمرار الحياة

الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، تشكل الحد الأدنى الاجتماعي أو خط الفقر.(الفارس، 2001م، ، ص21-24)

خط الفقر المدقع:(poverty line Extrem) يعرف بالحد الأدنى لاجمالى كلفة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، أو كما يعرفه اقتصاديوا البنك الدولي: بأنه يتمثل بالدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع وبمعدل يومي 2250 سعرة حرارية لكل فرد.

خط الفقر الثابت: (fixed poverty line) هو الذي يحدد بمقدار دولار واحد أو دولارين في إلىوم، وأن تدنى مستوي الدخل اليومي للفرد الواحد عن هذا المستوي يعد ضمن دائرة الفقر، وأن هذا المقياس قد استخدمه البنك الدولي إلا انه لا يأخذ في الاعتبار الجنس أو العمر أو الظروف في المجتمع.

خط الفقر إلىومي: (National poverty line) يعرف بالحد الادني لإجمالى كلفة سلة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية (السلع الغذائية والسلع غير الغذائية).

خط الفقر النسبي: يحدد علي وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل (10%) من السكان الأدنى دخلاً، وعليه فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى أخر أو من مكان إلى أخر.(النجفي، 2008م، ص55).

قياس مستوي المعيشة:

دليل الفقر البشري:

للتغلب علي الصعوبات الناجمة عن استخدام مقياس الدخل الفردي الحقيقي (pcy) كدليل للتنمية Index of development وكمؤشر لقياس مستوي المعيشة، قام البرنامج الإنمائي للامم المتحدة UNDP ببناء دليلين يمكن الاعتماد عليهما: في مقارنة مستوي التنمية ودرجة تقدم الأمم وهما:

دليل الفقر البشري (الإنساني)Human poverty index

دليل التنمية البشرية humandevelopmen index

ويقدم الدليلين قياسين للرفاهية أو الرخاء الإنساني للدول، والتي ليس بالضرورة أن تتفق نتائجها مع القياس المعتاد الذي يعتمد علي استخدام الدخل الفردي الحقيقي، ففي تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1997م ورد ما نصه (علي الرغم من أن نمو الناتج القومي الإجمإلى GNP يعد ضرورة مطلقة لمقابلة أو الوفاء بكل الأهداف الإنسانية الأساسية، فإن الدول تختلف في طريقة ترجمة هذا النمو إلى تنمية بشرية).

وبطبيعة الحال فإن مستوي التنمية البشرية في دول ما لا يعتمد فقط علي حجم الدخل في هذه الدولة ولكن أيضا علي مؤشرات اجتماعية أخري مثل:

توقع الحياة Life Expectancy التعليم Education ، معرفة القراءة والكتابة Literacy، الإمدادات الصحية Health Provision

وفيما يلي عرض لدليل الفقر البشري:

يعتمد بناء دليل الفقر البشري علي ثلاثة مؤشرات أساسية :

1. النسبة المؤية للسكان غير المتوقع أن يظلوا علي قيد الحياة حتى عمر 40 سنة (p1)
2. معدل أمية الشباب The adult illiteracy rate (p2)

3. مؤشر الحرمان Adeprivation ويعتمد مؤشر الحرمان علي حساب متوسط المتغيرات الثلاثة التالية:

أ. نسبة السكان غير المشمولين بخدمات المياه النقية.

ب. نسبة السكان غير المشمولين بالخدمات الصحية.

ت. نسبة السكان ناقصي الوزن دون عمر الخمسة سنوات.

ويمكن صياغة دليل الفقر البشري في النموزج التالى:

$$HPI= \{ (p_1^3 + p_2^3 + p_3^3) -3 \}^{1/3}$$

دليل التنمية البشرية:

يعتمد حساب دليل التنمية البشرية علي ثلاثة متغيرات اساسية:

1. توقع الحياة عند الميلاد: Life Expectancy at Birth

ويقدر بمتوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الشخص منذ لحظة ميلاده وحتى وفاته.

2. التحصيل الدراسي: Education al attainment ويتم قياسه عن طريق ربط كل من معرفة الشباب بالقراءة والكتابة، ويرجح بالوزن 3/2، ونسبة المسجلين في التعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي، ويتم ترجيحهم بالوزن 3/2 .

3. مستوي المعيشة: Standard of living

ويتم فياسه بالدخل الفردي الحقيقي مقوماً بالقوة الشرائية المتكافئة، ولبناء دليل التنمية البشرية يتم إتباع الخطوات التالية:

أ. تحديد الحد الأدنى والأعلى لقيم كل متغير من المتغيرات الثلاثة السابقة.(ريحان، ابراهيم(بدون تاريخ)، التنمية الريفية، ص61-67)

ب. حساب الدليل الفردي للتنمية البشرية لكل متغير من المتغيرات الثلاثة السابقة باستخدام الصيغة التالية:

القيمة الحالية – القيمة الدنيا

الدليل = القيمة القصوى – القيمة الدنيا

مستويات تحليل الفقر:

1. **مستوي الاقتصاد المحلي.** ويقصد به تحليل أوضاع الأفراد أو الأسر المعيشية الفقيرة التي لا تقدر علي تلبية حاجاتها الأساسية أو تشبعها بدرجة غير كافية، وهذا المستوى ينقسم واقعياً إلى مستويين تحليليين فرعيين:

مستوي المجتمع المحلي ، مستوي الأسرة المعيشية.

2. **مستوي الاقتصاد الكلي:** حيث يصل الفقر عندما يعيش الفرد (الفرد المتوسط) أي أوسط الناس في بلد ما في مستوى ادني من حياة الكفاف وهكذا فإن تحليل الفقر علي مستوى الاقتصاد الجزئي يتم علي نطاق خاص، وهو مستوى جماعة اجتماعية معينة، عادة الأسرة المعيشية بينما يتم تحليل الفقر علي مستوى الاقتصاد الكلي علي نطاق عام وهو مستوى البلد ككل، وهذا فرق جوهري.(حسن، بدون سنه،ص17-18).

ثانياً: مؤشرات الفقر:

خط الفقر علي الرغم من أهميته في دراسات الفقر في المجتمع، إلا انه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء من عدم الفقراء في المجتمع، ولا يعطي دلالات أخرى عن مدي عمق ظاهرة الفقر أو خصائص الفقراء، ومن هنا برزت جهود عدة لتطوير مؤشرات أخري تحاول تسد هذه الثغرات ومن أهم هذه المؤشرات هي: مؤشر عدد الرؤوس، ومؤشر فجوة الفقر، ومؤشر شدة الفقر.

مؤشر عدد الرؤوس: Head Count Index وهو ابسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعاً، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر، وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد، أو الأسر، في المجتمع الذين يقعون في تحت خط الفقر، وإذا افترضنا أن حجماً معيناً من السكان(q)هم فقراء، وأن حجم السكان يعادل(n) فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه ب: $H = q/^{N}$

وهذا المؤشر يعتبر جيداً لإغراض كثيرة، كما انه سهل الفهم والشرح، وجيد لإغراض المقارنة وتقييم آثار سياسات تقليل الفقر، كما أن مؤشر عدد الفقراء هو غير حساس للفروقات في عمق الفقر، ولتوزيع الدخل بين الفقراء.

مؤشر فجوة الفقر: Poverty Gap ولتكميل المؤشر السابق فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر، وهذا المقياس يحدد كالتالى: لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الأفقر لديهم Y_1 ثم الأقل فقراً لديهم Y_2، وهكذا حتي نصل إلى الفئة الأقل فقراً والتي لديهاY_q، والتي يكون دخلها بالتعريف ليس اكبر من خط الفقر Z .

وهذا المؤشر بالرغم من فائدته إلا انه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء، وللتغلب علي هذا تم اقتراح المؤشر الثالث وهو مؤشر شدة الفقر.

مؤشر شدة الفقر: Poverty Severity Index ويمكن احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر،

وكلما كان مؤشر الفقر عالياً كانت ظاهرة الفقر اشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.(الفارس، 2001م، ص20-30)

مؤشرات قياس مستوى المعيشة:والتي يمكن قياسها من خلال الاتي:

دخل الأسرة: يعبر هذا المؤشر عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشة، ومن الصعوبات التي تعترض هذا المؤشر تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة، وتباين الأسر من حيث حجمها وتركيبتها وفقاً للعمر والجنس، وتغير مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع تغير مستوى دخلها، وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل لعوامل اقتصادية واجتماعية.

الإنفاق الاستهلاكي الإجمالى للأسرة: استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وامكانية تقدير الانفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الانفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكي: يعتبر هذا المؤشر استكمالاً لمؤشر الانفاق الاستهلاكي الاجمالى للأسرة، وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها، ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالى للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية، ويؤخذ على هذا المؤشر تفاوت انفاق الوحدة الاستهلاكية من أسرة لأخرى تبعاً للموقع وما يتطلبه من ذيادة أو خفض في انفاق الوحدة، واختلاف الكيفية التي يتم حساب عدد الوحدات الاستهلاكية.

نسبة الإنفاق على المواد الغذائية: يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى أنه كلما ارتفعت نسبة الانفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من انفاقها على السلع غير الضرورية، وبالتالى فإنه مؤشر أو دلالة على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة، يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وأن تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل معها.

حصة الفرد من السعرات أو البروتين: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التغذوية الذي يمكن استخدامه للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقا لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين، وباعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء.(عبدالقادر،www.kantakji.com)

المبحث الخامس:

الآثار والمخاطر والمشكلات المترتبة عن الفقر:

تمهيد: بالرغم من اختلاف مفهوم الفقر من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك بشبه اتفاق حول خطورة هذه الآفة، وتأثيراتها الخطيرة على الفرد والمجتمع، والإجماع على انه الظاهرة الأخطر في العالم، ولا شك أن الفقر هو الداء الأعظم، والآفة الكبرى التي تعاني منها المجتمعات، فإن تأثيرات ومخاطر الفقر لا تقتصر على ناحية واحدة، أو تكون محدودة في إطار معين، وإنما تمتد آثار ومخاطر الفقر إلى كل ما يمكن أن تتقدم المجتمعات من خلاله وتزدهر، فلا تقتصر تأثيراته مثلاً على الحالة الاقتصادية أو الحالة الاجتماعية فقط، وإنما تكون مجموعة متشابكة من التأثيرات، قد تكون كافية لتدمير المجتمع بالكامل، مشيرًا إلى أن الفقر يعد العائقَ الأكبر أمام تنمية الإنسان، حيث يقف الإنسان الفقير عاجزًا أمام الكثير من الأمور التي يمنعه فقرُه من استغلالها، فلا يتمكن من تطوير نفسه، ومواكبة التطورات الهائلة في العصر الحديث، ويحرمه من الرفاهية التي يتمتع بها غيره، الأمر الذي يجعل الإنسان الفقير دائماً في حالة من عدم الرضا على وضعة الاقتصادي والاجتماعي والخوف من المستقبل، وأن آثار الفقر من وجهة نظر الباحث تكمن في النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، بالإضافة إلى أثرة علي الأطفال بصورة عامة باعتبارها الشريحة الأضعف في حلقة الفقر، مع بيان أثر الفقر على

الأسرة، وتتمثل مخاطر الفقر من وجهة نظر الإسلام في خطره على العقيدة، والأخلاق والسلوك، والفكر، والأسرة، المجتمع.

أولاً: آثار الفقـــر: يحاول الباحث بيان آثار الفقر على النواحي المختلفة لحياة الإنسان وذلك في مايلي:

أولا: الآثار الاقتصادية السلبية للفقر :

1. أن المجتمع إذا كان فقيراً فإن الدخل القومي يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة بدل أن تذهب إلى التنمية، والاستثمار، وبالتالى فلن تتحقق التنمية المنشودة في ظل الفقر المدقع.

2. ذيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والتعمير.

3. تبعية الشعوب الاقتصادية للدول والشعوب المانحة للقروض والديون، وما يترتب عليها من آثار سلبية في جميع الجوانب والجهات.

4. ذيادة الاستغلال والاحتكار، وبالتالى يزداد الفقراء فقراً، والأغنياء غنى، لأن الفقراء بسبب حاجتهم الشديدة يكونون غير قادرين على المنافسة، فيخضعون لشروط ألأغنياء والشركات.

5. انخفاض مستوى الإنتاج، وبالتالى انخفاض الدخل والاستثمار، والإدخار، لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع، يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض، بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تذيد في الإنتاج، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالى فيكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات.

ثانياً: ألآثار السلبية للفقر على العلم والثقافة :

1. أن الفقير في الغالب ينشغل بسد جوعه عن العلم والثقافة، فلا يبقى له الوقت الكافي للتعلم والثقافة.

2. أن أولاد الفقراء المعدمين لن يتركهم أولياء أمورهم في الغالب للتعلم والثقافة، بل يشغلونهم بالأعمال اليدوية، والزراعية، والرعوية، وبالتإلى يصبحون أميين.

3. أن الفقير لن يتمكن في الغالب بسبب عدم وجود المال لديه عن الاستفادة من تكنولوجيا العصر، والتقنيات الحديثة.

4. التلازم بين الفقر والجهل، فأينما كان الفقر المدقع كانت الأمية، وبالعكس.

5. أما أثر الفقر المدقع على العقل والإبداع فياتي من خلال ما قاله الخبراء : (أن سوء التغذية يضرّ بنمو وتطور الإنسان، وذلك بالتأثير على شكل حجم الجسم، أما في الصغار فيؤدي إلى تخلف خطير في النمو الفعلي)، ومن الجدير بالذكر أن للرفاهية، والغنى المفرط دون ضوابط آثاراً سيئة على العلم، والإبداع، والابتكار أيضاً، ولذلك كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستعيذ من شر الغنى، ومن شر الفقر.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية للفقر :

1. الأمية والجهل والتخلف كما سبق.

2. كثرة الأمراض، حيث أن معظم الأمراض تعود أسبابها إلى سوء التغذية، ويعود تأثيرها على الإنسان بالموت، أو الأنهاك وإلى عدم وجود الدواء المناسب الصالح، ومن المعلوم أن السبب الأول لسوء التغذية هو الفقر.

3. ذيادة معدل الوفيات، حيث ربط جميع الخبراء بين معظم الأمراض بالفقر، وبالتالى موت الكثيرين وقد ذكرنا أثر الجوع في موت الأطفال حيث ذكر أن نقص فيتامين A يؤدي إلى فقدان البصر، وأن ضحايا فقدان البصر هم أبناء العائلات المعدمة، وأن مرض التراخوما، وهو أيضاً أحد أسباب العمى يترتب على سوء التغذية في الغالب، وأن عدد المصابين به يقدر بأكثر من أربعمائة مليون نسمة، ومعظمهم في البلاد النامية، بل أن صحة الوليد مرهونة بعوامل عدة منها صحة الوالدين، وبخاصة الأم، ومستوى تغذيتها، والأمراض التي أصابتها، ومنها تغذية

الطفل، ومنها بيئة الطفل من حيث النظافة والتهوية، وجود المسكن الصحي المناسب.

4. نقص الخدمات الصحية والسكنية ونحوهما، فمما لا شك فيه أن الأمراض يرتبط جميعها ارتباطاً مباشراً، أو غير مباشر بالفقر، وانعدام الإمكانيات المادية، وانخفاض الخدمات الصحية، كما أن الشعوب الفقيرة تعاني من نقص الخدمات الأساسية من مياه الشرب الصالحة، والمسكن المناسب.

5. التبعية الاجتماعية، حيث أن معظم الفئات الغنية القادرة تبذل كل جهودها لاستغلال الفقر لصالح مصالحها الاقتصادية، والسياسية، وشراء أصواتهم بأموال لمكاسب سياسية، إضافة إلى التبعية الاجتماعية للدول المانحة، حيث لا تعطي الأموال مجاناً وإنما تحاول التغلغل في المجتمع الفقير بالتأثير فيه دينياً واجتماعياً، وجعله تابعاً لها.

6. التلازم بين الفقر المدقع والتخلف، فحيثما كان الفقر وبخاصة المدقع يؤثر تأثيراً مباشراً، ويؤدي إلى تحقيق التخلف للمجتمع، فالفقير الجائع غير قادر على المساهمة الجادة في تحقيق التنمية إلاّ أخذ بيده وتمت مساعدته.

7. هجرة العقول والعمالة إلى الخارج، فقد أشارت التقارير الحديثة في الهند مثلاً أن حوالى(30%) من خريجي معاهد القضاء وعلوم الكومبيوتر، والكيمياء، والهندسة الميكانيكية في الهند يهاجرون سنوياً إلى أمريكا، وكندا، وغيرها، ونشرت جريدة الحياة دراسة في الأمارات أن(34%) من الأطباء الأكفاء في بريطانيا هم من العرب (علماً بأن عدد الأطباء العراقيين فقط في بريطانيا وحدها (2000) طبيب) وأن(75%) من الكفاءات العلمية المهاجرة تتجه نحو أمريكا، وبريطانيا، وكندا، ومن الملاحظ أن هجرة العقول تدخل في الآثار الاجتماعية السلبية لأنها تؤدي إلى خلخلة الوضع الاجتماعي .(عبدالعظيم، 2000م ،ص204)

8. التفكك الأسري وزيادة الطلاق، أو عدم الزواج أصلاً ، حتى أن الإسلام أمر من كأن فقيراً بالعفاف قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾.(سورة النور، الاية 32) وذلك لخطورة الفقر على الأسرة، فالزوج العائل إذا لم يجد مالاً

ينفق على عياله الذين يتضورون جوعاً، أو يموتون بسبب عدم الدواء والغذاء يفكر أن لم يكن تقياً في أية وسيلة لتحصيل المال، ولذلك يستغل تجار المخدرات هؤلاء الفقراء ويغرونهم بالمال حتى يوقعوهم في شباك التهريب، والترويج لسموم الموت، بل أن الله تعالى أشار إلى ما كأن يفعله الجاهليون من قتل أولادهم بسبب الفقر فعلاً ،أو الخوف من وقوعه قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾.(سورة الانعام، الاية 151)

9. ذيادة الجرائم بين الشباب والنساء والأحداث، فلا شك أن للفقر أثره الكبير في ذيادة الجرائم التي تقع من هذه الفئات، حيث ترى المدرسة الاجتماعية في تفسير الإجرام أن الأحوال الاقتصادية السيئة تحتل المرتبة الأولى في مسؤولية الجنوح نحو الإجرام، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجريمة والفقر، فالبيئة التي فيها الفقر، والبطالة هي البيئة التي تكثر فيها جرائم المال، والاغتصاب، والقتل ونحوها.(الساعاتي، 1983م، ص112-118)

وتشير الدراسات الاجتماعية أن انتشار البغاء والدعارة له ارتباط كبير بالفقر والمناطق الفقيرة، وقد عملت مقابلات مع النساء الداعرات في تركيا فتبين أن نسبة كبيرة منهن دفعتهن الظروف المعيشية والجهل إلى هذه المهنة، وأن نسبة تذيد عن (٩٥%) مستعدات لتركها إذا أتيح لهنّ معيشة مناسبة مع زوج صالح، ولذلك فرق بعض الباحثين بين البغاء في المجتمعات الفقيرة الذي يرتبط بالحاجة، والبغاء في المجتمعات المتقدمة الذي يرتبط بالتحلل الجنسي والترفيه.(فكار، 1980م، ص148)

رابعاً: الآثار السياسية للفقر :

الاستبداد السياسي: والتبعية السياسية في الداخل من خلال أن القوة تكون لأصحاب الأموال والنفوذ في الداخل، والتبعية السياسية للخارج، إي للدول الاستعمارية المانحة للقروض والمساعدات، والواقع الفعلي للشعوب الفقيرة هي أنها تعاني من الاستبداد السياسي، والدكتاتورية المطلقة، وأن للفقر دوراً في صنع المستبد

والدكتاتور الذي يعتمد على الشعارات البراقة وعلى دعم الطبقات الجاهلة، وإبعاد الطبقات المتعلمة والسياسية عن مراكز القرار.

2. **الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار:** حيث تدل التجارب الواقعية على أن الفقر أحد أسباب الفوضى والاضطراب، وأن معظم المشاكل السياسية تعود إلى الفقر والعوز والحرمان، وأن غنى الشعب أحد أهم الأسباب لاستتباب الأمن ، لأن الأمن من مصلحته ، ومصلحه ماله فيحافظ عليه، ناهيك أن المجتمع الفقير محروم تنقص فيه نسبة المتعلمين، وتزداد فيه نسبة الأمية، ولا سيما إذا رأى الفقير المعدوم أن الأغنياء يتمتعون بغناهم المفرط وهو يتضور جوعاً، فلا يستبعد منه أن يبذل كل جهده للفوضى والاضطراب حتى يكون الجميع سواء.(زكي، 1987م، ص26) .

خامساً: أثر الفقر على الأطفال:

قد تعاني المجتمعات من الفقر، وذلك لتأثيراته الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها من التأثيرات، إلا أن هناك تأثيرات خطيرة للفقر قد تعدت ما دونها من تأثيرات، حيث يعود خطرها على مستقبل هذا المجتمع الذي يعاني من الفقر، ألا وهو تأثير الفقر على الأطفال الذين يتربون في أحضان الفقر، فإن الفقر يعد أحد أهم العوامل التي لها تأثيراتها الكبيرة والخطيرة على حياة الأطفال، ليست فقط فيما يخص قلة المال، وإنما تعدى ذلك إلى تأثيرات سلوكية ونفسية، قد تجعل الطفل الذي تغيب عنه الرقابة الأسرية من الوالدين نتيجة الفقر يتجه بشكل قوي إلى طريق غير مرغوب فيه، مليء بالفساد وعالم الجريمة، ويقول (مصطفى عبد الفتاح) المتخصص في علم الاجتماع، أن الفقر له تأثيراته السلبية الخطيرة على الأجيال الصاعدة في المجتمعات النامية والفقيرة، فإن الفقر يؤثِّر بدرجة كبيرة في تكوين ذكاء الأطفال، ومدى قدرتهم على الابتكار والتطوير في المستقبل، فإن الفقر يعد حاجزًا أمام الأطفال وأسرهم، ولا يعطيهم فرصة حتى ينخرطوا داخل المجتمع، ويتبادلوا فيه العلم والمعرفة، فكثيرًا ما نجد أطفالاً يتحلون بدرجة كبيرة من الذكاء الفطري الذي يكون

في حاجة إلى تنمية وأثراء من خلال العلم،(الشايب، 2014م، www.alukah.net) إلا أن هذا لا يحدث كثيرًا، فغالبية هؤلاء الأطفال يخرجهم أسرهم من التعليم، وأن هؤلاء الأطفال ينتهي بهم المطاف في نهاية الأمر إلى حياة مأساوية، يعانون فيها من أميتهم التي كانت سببًا في امتهانهم لأعمال ثانوية وغير مستقرة، حتى وأن كانوا أصحاب حرفة أو مهنة بعينها، ولكنهم ما زالوا أميِّين غير قادرين على الابتكار في مهنتهم هذه، مشيرًا إلى ضرورة تعميم التعليم، وفرضه على الجميع، لا سيما في المراحل الأولى منه، لأن ذلك سيعود بالنفع على هؤلاء الأطفال في المستقبل، كما أنه سيعود بالنفع على مجتمعهم، ويساعد في تقدمه وازدهاره، ويقول (إسماعيل فوزي) الباحث بالمجلس القومي لحقوق الإنسان أن هناك تأثيرات كثيرة ومتعددة للفقر على الأطفال، فهناك التأثيرات السلوكية، والنفسية، والاجتماعية، ولعل هذه هي أهم وأخطر التأثيرات السلبية على الأطفال، والناجمة عن الفقر، فإنما يترتب على الفقر داخل الأسرة الفقيرة لا يمكن إجماله فقط في قلة المال، والتغذية السيئة، والمسكن غير الصالح للعيش، فكلها أمور خطيرة، إلا أن الأخطر منها يتمثل في نشأة الطفل في بيئة مؤججة بالسلوكيات الخاطئة، والتربية النفسية غير الصحيحة، وشبه انعدام الوعي والرقابة الأسرية بشكلها الصحيح التي يجب أن نراها داخل الأسرة، وأن هذا كله يجعل هؤلاء الأطفال يواجهون تحديات هم أصغر منها تمر عليهم، وتذهب تاركة آثارها السلبية عليهم، الأمر الذي يضعهم وجهًا لوجه أمام المشكلات النفسية والسلوكية، التي تؤثر عليهم سلبًا في المستقبل ومن ثم يتجهون إلى أشكال مختلفة من الانحراف والجريمة، بدلاً من أن يسلك طريقًا صحيحًا ينفع به نفسه والمجتمع.(الشايب، 2014م)

سادساً: أثر الفقر على الأسرة:

لقد أثبتت كثير من الدراسات أهمية العوامل الاقتصادية في الحياة الاجتماعية للأفراد، حيث أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يمكن أن تنعكس آثاره على كثير من الجوانب المعيشية الأخرى كالتعليم، الصحة...الخ، ويمكن أن يمتد هذا التأثير إلى مستوى عمليات التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة، فالانتماء إلى فئة اقتصادية معينة ينعكس بدوره على طبيعة العلاقات المتبادلة في الأسرة، وكذلك على نظام قيمها، فهو يحدد في الوقت نفسه انتماءً اجتماعياً، فقد يكون فقدان القدرة على المكسب مثلا من العوامل التي تخلق التوترات في العلاقات الأسرية، وأيضا في المكانة الاجتماعية التي تحتلها الأسرة ككل، والمكانة الاجتماعية التي يحتلها المسئول الأول في الأسرة على توفير الدخل، فغالباً ما يكون الدخل الذي يحصل عليه الزوج جزءاً من الصورة التي تحملها الزوجة عن زوجها، وانعدام القدرة على التكسب نتيجة المرض أو البطالة يحجب جزءاً من هذه الصورة ويهزّ ملامحها ويضعف الحب بين الزوجين، وقد أظهرت كثيرا من الدراسات أن الأزمات الاقتصادية العنيفة، وبطالة الزوج تؤدّي في كثير من الحالات إلى ذيادة في مشكلات الأسرة.(حسن، 1967م، ص262-323)

ويعتبر (لوبلاي) من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بموضوع الأسرة، و خصوصا بالجانب الاقتصادي منها، ويبدو هذا من منهجه في الدراسة الذي جعل مستوى المعيشة المقياس الموضوعي الذي عن طريقه يمكن بناء الأسرة ووظائفها، وذلك أن المستوى المعيشي الذي تعيشه الأسرة هو في الواقع ترجمة لمستوى اقتصادي معين يوحي بنوعية أو طبيعة الحاجات المادية الموفّرة من طرف الأسرة، والتي توحي في حدّ ذاتها بمحدودية أو اتّساع فرص الإشباع المادي أمام الأفراد وفقاً للمعطيات الاقتصادية التي تحملها كلّ بيئة أسرية، والتي تعبر أما عن راحة مادية، أو ضغوط اقتصادية تعيشها الأسر، وقد تنتج هذه الضغوطات أحياناً عن عدم ملائمة الوضع الاقتصادي للأسرة، كما يمكن أن تنتج أيضا عن تغيرات طارئة ومفاجئة كالتعطل أو المرض، الشيء الذي يغير بطبيعة الحال مجرى الحياة في الأسرة خاصة من الناحية الاقتصادية، ولذلك نجد أن الأفراد في الأسرة الفقيرة يعيشون ظروفهم الخاصة وهم واعون بها، فهم يعلمون أن أسرهم منظمة على أساس

ضروريات مفروضة بفعل شروط أو ظروف مادية صعبة في الوجود، ولذلك تلجأ كثيراً من هذه الأسر في هذه الحالة إلى محاولة التقليص من نفقاتها وذلك باستبعاد العناصر الثانوية، والاكتفاء بالضروريات دون الكماليات، كما تلجأ في بعض الأحيان أيضاً إلى محاولة إيجاد مصدر دخل إضافي من خلال البحث عن عمل آخر، تقوم به الزوجة أو الأبناء كحل للأزمة الاقتصادية التي تعيشها الأسرة، والحقيقة أن انتهاج الأسرة لأحد الأسلوبين أو لكلأهما في حل مشكلاتها الاقتصادية قد يؤدّي إلى انكماش مجال حياة الأسرة، حيث تؤثّر المكانة الاقتصادية للأسرة تأثيراً بالغاً في تكوين الإيديولوجية الخاصة لأعضائها، فالطفل الذي يعيش في أسرة ذات دخل منخفض ينظر إلى نفسه كذلك بالمقارنة إلى غيره من الأطفال والأسر الأخرى، ويعبر العجز الاقتصادي عن نفسه في شكل صعوبات عملية ترتبط بالقيم الاجتماعية إلى حد بعيد بمعنى أنها تأخذ صورة المقارنة وعن طريق هذه المقارنات تتكون مفاهيم للابن عن ذاته واتجاهاته نحو الأخرين بما فيهم أسرته، ولعل هذا ما يفسر كثير من مشاعر النقص والدونية التي توحي لها وجوه بعض الأطفال من الأسر ذات المستوى المعيشي الضعيف، وفي هذا يرى(بلانت) أن الضنك المالى المستمر ينتج صلابة الشخصية، ويرى أيضا أن الناتج الثاني للضنك المالى المستمر هو الشعور بعدم الأمن، ويرى كذلك أن هناك ناتجا ثالثا وهو الشعور بالنّقص، ويرجع أن يشتد هذا الشعور في فترة البلوغ حيث تصبح المشكلات المادية والاجتماعية أقرب إلى بؤرة اهتمام الطفل، فلا جدال أن للفقر باعتباره الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة عن إشباع حاجاتها الأساسية المتغيرة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، نتائج خطيرة على الصحّة ونوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة ومدى ما يتوفر لها من فرص التعليم ، والفقر قبل أي شيء آخر هو الذي يحرم الأسرة من المشاركة الاجتماعية وبصفة خاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من تأثير مشكلة الفقر على باقي المشاكل الأخرى، فإن هناك الكثير من الدراسات المعبرة عن الاعتراض في وجه بعض التفسيرات التي تجعل من الفقر سبب جل المشاكل المتعلقة بقضية الانحراف على وجه الخصوص، ذلك أن مفهوم الفقر يحمل معناً نسبياً، فليس لدخل الأسرة بعداً

كمياً فحسب بل أنه يحمل معناً معنوياً أيضا، ذلك أن الدخل يمكن أن يحقق الغايات والحاجات المادية للأسرة وبتعبير آخر الاستقرار المادي، ولكنه يمكن أن يكون في الوقت ذاته عاجز عن تحقيق الغايات المعنوية لأفراد الأسرة، ولذلك فهو يحمل معناً ضمنياً للسعادة بوجهيها المادي والمعنوي، وعلى هذا الأساس تظهر آثار العوامل الاقتصادية على مسار الحياة الأسرية، وتظهر كذلك أهمية الراحة المادية، أو الاقتصادية للأسرة في توجيه السلوكيات الوالدية، وأساليب التربية المنتهجة وفرص التفاعل الإيجابي الممكنة والمتوفرة في البيئة الأسرية.(حسن، 1967م،ص324).

ثانياً: مخاطر الفقر:

أولاً: مخاطر الفقر في نظر الإسلام: ينظر الإسلام إلى مخاطر الفقر على الفرد والجماعة والمجتمع من زوايا عدة، ويضع من التدابير، والتشريعات، والنظم مما يؤمن حياة الإنسان ليعيش في سلامة وأمان، ويحدد الإسلام خطورة الفقر علي الإنسان في الجوانب التالية:

- **خطر الفقر على العقيدة:** لاشك أن الفقر من اخطر الآفات على العقيدة الدينية، وبخاصة الفقر المدقع الذي بجانبه ثراء فاحش، وبالأخص إذا كان الفقير هو الساعي الكادح، والمترف هو المتبطل القاعد، ويكون الفقر مدعاة للشك في حكمة التنظيم الإلهي للكون، وللارتياب في عدالة التوزيع الإلهي للرزق، وهذا الانحراف العقدي الذي نشأ من الفقر الناشئ من سوء التوزيع هو الذي جعل بعض السلف يقول: إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك، وروي عن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال: (كاد الفقر أن يكون كفراً)،(رواه ابوداؤد وغيره) ولا عجب أن يستعيذ بالله من شر الفقر حيث يقول: (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر) ويقول: (اللهم إني اعزذ بك من الفقر، والقلة، والذلة، وأعوذ بك من أن أظلم، أو اظلم).(رواه ابوداؤد والنسائي وغيره)

- **خطر الفقر على الأخلاق والسلوك:** وإذا كان الفقر خطر على الدين كعقيدة، فليس بأقل خطورة علية باعتباره خلقاً وسلوكاً، فإن الفقير المحروم كثيراً ما يدفعه بؤسه وحرمانه إلى سلوك ما لا ترضاه الفضيلة والخلق الكريم، ولهذا قالوا: (صوت المعدة اقوي من صوت الضمير)، وشر من هذا أن يؤدي ذلك الحرمان إلى التشكك في القيم الأخلاقية نفسها، وعدالة مقاييسها كما أدي إلى التشكك في القيم الدينية، وقد بين الرسول صلي الله علية وسلم، شدة وطأة الفقر على صاحبه وأثرة في سلوكه حيث قال: (خذوا العطاء ما دام عطاء، فإذا صار رشوة على الدين فلا تأخذوه، ولستم بتاركيه تمنعكم الحاجة والفقر)(رواه ابونعيم والطبراني) ، وفي بيان أثر الدين على المستدين قال: (أن الرجل إذا غرم استدان، حدث فكذب، ووعد فاخلف).(القرضاوي، 1985م، ص15)
- **خطر الفقرعلي الفكر الإنساني:** وليس بلاء الفقر وخطره مقصوراً علي الجانب الروحي والخلقي للإنسان، وإنما يشمل أيضا الجانب الفكري منه، فالفقير الذي لا يجد ضروريات الحياة وحاجاتها لنفسه وأهله وولده، كيف يستطيع أن يفكر تفكيراً دقيقاً ولا سيما إذا كان بجواره من تمتلأ بالخيرات، وروي عن الأمام أبي حنيفة انه قال: (لا تستشير من ليس في بيته دقيق) أي لأنه مشتت الفكر، مشغول البال، فلا يكون حكمه سديداً، وذلك أن الانفعال الحاد يؤثر على سلامة الإدراك وصحة الرأي كما يقرر علم النفس، وأيضاً كما جاء في الحديث الصحيح (لا يقضي القاضي وهو غضبان) وقاس الفقهاء على الغضب شدة الجوع وشدة العطش، وغيرهما من الانفعالات المؤثرة الفكر والتفكير السليم والحكم الصحيح على الأفعال.

- **خطر الفقر على المجتمع واستقراره:**

الفقر خطر على أمن المجتمع واستقرار أوضاعه، وقد روي عن أبي ذر انه قال: (عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه)، وقد يصبر المرء إذا كان الفقر ناشئاً عن قلة الموارد وكثرة الناس، أما إذا نشأ عن سوء توزيع الثروة، وبغي الناس على بعض، وترف أقلية في المجتمع على حساب الأكثرية، فهذا هو الفقر الذي يثير النفوس ويحدث الفتن والاضطراب، ويغوص أركان المحبة والإخاء بين الناس، وما دام في المجتمع أكواخ وقصور، وسفوح وقمم، وتخمة وفقر دم، فإن الحقد والبغضاء يوقدان في القلوب نار تأكل الأخضر وإليابس وستتسع الشقة بين الواجدين والمحرومين ومن هنا تتخذ المبادي الهدامة أوكارها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع، والفقر خطر على سيادة الأمة وحريتها واستغلالها، فالبائس المحتاج لا يجد في صدره حماسة للدفاع عن وطنه، والذود عن حرمات أمته، فإن وطنه لم يطعمه من جوع ولم يؤمنه من خوف، وأمته لم تمد له يد العون لتنتشله من هذا الشقاء، ولماذا يكون عليه واجب الدفاع، ولأناس غيره حق الاستمتاع.(القرضاوي، 1985م، ص16) وللفقر إخطار سيئة أخري على الصحة العامة لما يتبعه عادة من سوء التغذية، وسوء التهوية، وسوء السكن، وعلى الصحة النفسية لما يلازمه عادة من الضجر، والتبرم، والقلق، والسخط، وفي ذلك خطر على الإنتاج، والاقتصاد وغيرها من الإخطار والإضرار.

- **خطر الفقر على الأسرة:** الفقر خطر على الأسرة من نواحي عديدة ويمثل خطره على تكوينها واستمرارها وعلى تماسكها، ففي تكوينها نجد الفقر اكبر مانع يحول بين الشباب والزواج، وما وراءه من أعباء، وأوصي القرآن الكريم أمثال هولاء بالعفاف والصبر في قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾.(سورة النور، الاية 33) وفى استمرار الأسرة نري ضغط الفقر ربما غلب على الدوافع الأخلاقية، ففرق بين المرء وزوجته، وفى العلاقات بين إفراد الأسرة نجد الفقر كثيراً

ما يكدر صفاءها، بل قد يمزق أواصر المحبة بينها، ونجد القرآن الكريم يسجل حقيقة تاريخية هي أن بعض الإباء قتلوا أولادهم تحت وطأة الفقر المدقع، فلا عجب أن أنكرها القرآن اشد إنكار، وحذر منها ابلغ التحذير فقال تعإلى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾.(سورة الانعام الاية 151) وفي سورة أخري قال سبحانه: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾.(سورة الاسراء، الاية 31) والاملق هو الفقر، وإذا كان الفقر واقعاً، أو مخوفاً، فلا يجوز أن يكون سبباً لاقتراف تلك الجريمة النكراء، فقد سأل الرسول صلي الله عليه وسلم: أي الذنب أعظم؟ فقال: (أن تجعل لله نداً وهو خلقك) قال: ثم أي؟ قال: (أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك).(متفق عليه).

والإسلام بهذا يعترف بأثر العوامل الاقتصادية في السلوك البشري، حتي أنها لتضغي في بعض الأحيان عند بعض البشر على الدوافع الفطرية الأصلية، ولكن هولاء ليس مقياس لكل البشر، فهنالك لا شك عوامل أخري تحكم سلوك الناس وعلاقاتهم، وهى قد تكون عوامل نفسية، ودينية، وأخلاقية، واجتماعية، لها وزنها، ولها تأثيرها الواضح الفعال في كافة الناس.(القرضاوي، 1985م، ص17-18)

ثالثاً: المشكلات الاجتماعية المترتبة على الفقر:

أولاً: السلوك الإجرامي :

الواقع انه ليس بوسع أحد أن يتجاهل دور العوامل الاقتصادية وأهميتها في تكوين السلوك الإنساني سوياً هذا السلوك أو منحرفاً، ويعتمد الباحثون في دراساتهم الاقتصادية على ما تمدهم به الإحصائيات الجنائية الرسمية التي تشير في الغالب إلى وجود بعض العلاقة بين الجريمة وانخفاض المستوى الاقتصادي للمجرمين، ومثل هذه الإحصائيات لا يمكن أن تكون دقيقة من الناحية العلمية لأنها لا تشتمل

على جميع الجرائم من جهة، ولا تشتمل على جميع فئات المجرمين من الجهة الأخرى، كما أن هناك من الإحصائيات الجنائية الأخرى مايشير إلى ارتفاع نسبة الجريمة في بعض الأقطار التي تتميز حالتها الاقتصادية بالرخاء الاقتصادي الواضح ولأجل هذا فلا يمكن القول بوجود علاقة مباشرة ظاهرة بين الفقر والجريمة تقوم على السببية، وإذا ما وجد بعض الباحثين شيئا من هذه العلاقة فهي لاشك علاقة غير مباشرة، ذلك لأن الفقر ظاهرة مركبة ترتبط ببعض الظواهر الأخرى كالبطالة واستخدام الأطفال، فليس الفقر وحده، ولا مقدار الدخل وحده، ولا أي عامل اقتصادي بمفرده، أو ظرف اقتصادي لوحده، يمكن أن يكون سبباً مباشراً لتكوين السلوك الإجرامي، وإنما تسهم جميع العوامل والظروف الاقتصادية إسهأما نسبياً في تطوير شخصية الفرد وفي تشكيل عناصر بيئته الثقافية.

وخلاصة كل مايتعلق بموضوع الفقر وعلاقته بالجريمة ينحصر في إن مايشيع بين الناس من الجوع يدفع صاحبه إلى السرقة لايقوم على سند من الواقع، ولا يعتمد على دليل علمي، وقد عجز البحث العلمي المعاصر عن تحليل العلاقة بين الفقر وبين تكوين السلوك الإجرامي وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر ظاهرة نسبية تختلف باختلاف طبيعة الحياة في المجتمع وتختلف باختلاف الزمان والمكان.(سعفان، 1962م، ص10)

ثانياً: المناطق العشوائية :

يرتبط الفقر الحضري بمظاهر محددة، منها الأحياء الفقيرة والمساكن العشوائية ، مشَكّلة مناطق هامشية غير قانونية ومعرضة لأخطار بيئية بفعل افتقارها للخدمات الأساسية من مياه، وكهرباء، وصرف صحي، و غيرها، و تعتبر مشكلة العشوائيات من المشاكل الهامة التي تعانى منها العديد من الدول النامية، كما تعانى منها بعض الدول المتقدمة، وأن اختلفت أبعاد المشكلة ووطأتها، أن انتشار المناطق العشوائية في معظم محافظات الدولة يعكس حجم المشكلة وأسبابها وتداعياتها السلبية التي تؤثر على المجتمع بأسره، حيث تعانى هذه المناطق من انخفاض

مستويات الدخل، وتدهور الظروف السكنية، وارتفاع معدلات البطالة، والأمية، والتفكك الاجتماعي، كما أنها سبب رئيسي لتدهور الخدمات وتلوث البيئة، لقد تكونت مناطق الإسكان العشوائي في غيبة من القانون ونتيجة للامتداد الارتجالى غير المخطط ومحاولة الأهالى حل مشكلات الإسكان بشكل فردي، والنزوح الناتج بسبب الصراعات والحروب، ففي غياب قوانين التخطيط والبناء وفي ظل تذايد حدة أزمة الإسكان نجد أن بعض الأفراد يلجئون إلى البناء في أي مكان متاح، وبأي شكل دون توجيه أو إشراف، وتعرف المناطق العشوائية بصفة عامة بأنها المباني التي تقام عشوائياً أو بوضع اليد متمثلة في سكان مباني الطين والقش والصفيح والكرتون ذالك في غياب عن القانون، وتفتقر المباني للخدمات، والمساحات الواسعه، وتمثل بيئة سكنيه مشوهة كما أن اغلب المناطق العشوائية خالية تمأما من المرافق العامة.(خليفة، 1993م، ص232-266)

الخلاصة:

تبين من خلال ما ذكر أن المجتمعات الإنسانية تعاني من ظاهرة الفقر والمشكلات المترتبة منها نتيجة للتفاعل الاجتماعي للإفراد في المجتمع، وتحقيق المستوي المعيشي اللائق لحياة الإنسان، بغرض التمتع بالحاجات الإنسانية بمختلف تصنيفاتها سواء كانت هذه الحاجات محسوسة أو معبر عنها أو سواء كانت مادية أو معنوية، وذلك وفقاً للنظام الاجتماعي للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، والأنشطة الإنسانية التي يمارسونها في حياتهم المعيشية، ومما سبق ذكره في هذا الفصل أن الفقر يعد مشكلة إنسانية عالمية تعاني منها جميع شعوب العالم بمستويات مختلفة ومتفاوتة، ولكنها معقدة في بعض المجتمعات التي تتميز باقتصاديات ضعيفة وهشة وخاصة في الدول النامية والإفريقية منها علي وجه الخصوص، وأشارت التقارير والدراسات والمسوحات أن مشكلة الفقر في المجتمع السوداني، ذات معدلات مترفعة بالرغم من تمتعه بالثروات والموارد الطبيعية التي يمتاز بها، مقارنة مع نظيراتها من بعض الدول الإفريقية وخاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء، ولذلك مجموعة من

المسببات والعوامل أهمها عدم توفر الأمن والاستقرار، واستمرار الحروب والنزاعات لفترات طويلة وفي مناطق مختلفة من أجزائه.

وهنالك أسباب وعوامل عديدة مؤدية للفقر في المجتمعات الإنسانية كما بينها الباحث في هذا البحث في المبحث الثاني من هذا الفصل، وأيضا هنالك أنواع عديدة للفقر، إلا أن الفقر الريفي كأحد أنواع الفقر الأكثر تعقيداً وإبعاداً، نظراً لحجم نسبة الفقراء في الريف مقارنة بحجم الفقر في الحضر، مع ضعف مقومات الخروج من دائرة الفقر في الريف وخاصة الريف السوداني.

وتناول الباحث في هذا الفصل أيضا مقاييس ومؤشرات الفقر المعتمدة عالمياً، وإقليمياً، ووطنياً، لبيان من هم الفقراء ومن هم اشد فقراً وما مدي حدة الفقر على الفقراء، وبالتالى بيان أثر الفقر ومخاطره علي الاسرة والطفل والمجتمع، وبعض المشكلات المترتبة منه والتي تمثلت في (السكن العشوائي، والسلوك الاجرامي)، وذلك لتكوين نظرة شاملة حول الأسباب والعوامل والآثار والمخاطر بغرض التوصل لوضع استراتيجيات وحلول لمشكلة الفقر وخاصة في مجتمع الدراسة.

المبحث السادس:

الرعاية الاجتماعية وتحقيق الامن الاقتصادي والاجتماعي

تمهيد: إذا نظرنا الى قضايا التنمية الاجتماعية والجهود المبذولة فى مكافحة الفقر فى الدول النامية وتداعياتها والإليات والطرق المتعددة التى تأخذ بها المنظمات والمؤسسات ومدخلاتها، نجد أن كل هذه المكونات قد تطورت فى مفاهيمها وطرق

معالجتها لظاهرة الفقر والتنمية الاجتماعية عامة، الا أن حجم المشكلة لازال كبيراً ويحتاج جهوداً متواصلة قد تختلف نوعاً وكماً من منطقة لاخرى، أن هذه الإليات والوسائل المتعددة قد بدأت فى السودان تأخذ فعاليتها خاصة فى السنوات الاخيرة حينما بدأت الدولة واجهزتها تأخذها مأخذ الجد وتضعها فى خططها واستراتيجياتها وذلك لاقتناعها بكبر حجم المشكلة وتأثيرها على المجتمع والحياة الاجتماعية والاقتصادية والإنتاج بصفة عامة، فقد بدات المنظمات والمؤسسات والجمعيات والصناديق واجهزة الدولة المختلفة تعمل فى كافة المناطق خاصة التى كانت تدور فيها الحروب ومناطق النزوح والمناطق الطرفية ذات الخدمات المتدنية بهدف تخفيف حدة الفقر فى تلك المناطق.

وتعتبر مؤسسات الرعاية الاجتماعية الجهاز المنظم للخدمات الاجتماعية التي صممت لمساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات مرضية فى الحياة والصحة والعلاقات الاجتماعية التي تسمح لهم بتنمية مقدراتهم لاشباع حاجاتهم الضرورية للنمو والتفاعل الايجابي مع مجتمعهم عبر نسق الخدمات الاجتماعية التي تقدم في جميع الجوانب لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتحقيق الامن الاقنصادي والاجتماعي لافراد المجتمع ككل من اجل المصلحة العامة.

الرعاية الاجتماعية كنظام اجتماعي:

من المتعارف عليه أن المجتمع الإنساني يسير على إنماط معينه تنظم الحياة فيه، وتكفل تحقيق الوظائف الاجتماعية الأساسية، ولكن يمكن أن نتعرف أولاً على أهم الوظائف الاجتماعية التى تدور حولها معظم الانشطة في المجتمع الإنساني:

1. الإنتاج والتوزيع والاستهلاك: وتتصل بالعمليات التى تتم عن طريقها انتاج السلع والخدمات وتوزيعها ومسؤلة عنها المؤسسات الاقتصادية.

2. التنشئة والتربية : وتشمل العمليات التى يقوم المجتمع من خلالها بنقل المعارف والقيم وإنماط السلوك.

3. التكافل الاجتماعي: ويشير للعلاقة بين وحدة النسق الاجتماعي.

4. الضبط الاجتماعي: وهو الإجراءات التي يتخذها المجتمع للتاثير على سلوك الأفراد للالتزام بالقواعد السلوكية وتقوم بها مؤسسات رسمية (الشرطة والقضاء) غير رسمية (المؤسسات الدينية والمجتمع).

- المساعدة المتبادلة: وتظهر هذه الوظيفة حين يعجز الأفراد عن اشباع احتياجاتهم من خلال الانظمة والمؤسسات الأساسية، وهكذا نجد أن كل نظام اجتماعي لديه وظائفة من اجل مقابلة احتياجات الناس، عدا الرعاية الاجتماعية فهى نظام يتميز بالانتشار الوظيفي وهو المسؤل عن مجابهة خلل النظم الأخري وسد عجزها فى مقابلة احتياجات المجتمعات، الى جانب انه نظام متميز لمساعدة افراد المجتمع لتحقيق المستويات الاحسن والافضل من الحياة.(يوسف، 1978م، ص7-9)

ومن خلال التطورات التى مرت بها الرعاية الاجتماعية يمكن أن نميز بين مفهومين اساسيين للرعاية الاجتماعية:

- الرعاية الاجتماعية باعتبارها وظيفة مؤقتة: وهنا يدخل المجتمع من خلال بعض جهود المؤسسات الحكومية والاهلية لمساعدة المحتاجين بتوفير الحد الادنى اللازم لمعيشتهم، ومن ثم تقتصر الرعاية الاجتماعية في هذه الحالة على بعض الفئات المحتاجة من الفقراء والعجزة والمسنيين ممن لا يستطيعون كسب العيش والسعي من اجله اعتماداً على انفسهم، من اجل التغيير الاجتماعي، بمعني توفير الموارد اللازمة لمساندة وتحسين الاداء الاجتماعي الى جانب معالجة المشكلات.

- الرعاية الاجتماعية كوظيفة إنمائية: نجد أن هذا الفهم للرعاية الاجتماعية يتجاوز حدود مساعدة المحتاجين والفئات الضعيفة بل يعني التخطيط خلال توفير الخدمات.(يوسف، 1978م، ص7-9)

ويمكن أن نحدد التطورات التى طرأت على نظام الرعاية الاجتماعية في المجتمع المعاصر في النقاط الآتية:

- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من الوظيفة الموقتة الى الإنمائية.
- التحول من مفهوم الاحسان والصدقة الى الحقوق الأساسية.
- التحول من تحقيق الحد الادنى للمعيشة الى الحد الاعلى لذوي الحاجات من افراد المجتمع وفئاته.
- التحول من اصلاح الفرد الى الاصلاح الاجتماعي.
- التحول من القطاع الاهلى الى القطاع الحكومي ومن المؤسسات الاهلية الى الدولة باجهزتها الحديثة.
- التحول من رعاية الفقراء الى نموزج دولة الرعاية الاجتماعية، حيث تحولت برامج الرعاية الاجتماعية من رعاية فئات فقيرة محدودة الى توجية جهودها لاشباع الاحتياجات المادية والاجتماعية والنفسية لكل المواطنيين والسعي لمجتمع الرفاهية.(يوسف، 1978م، ص7-9)

وظائف الرعاية الاجتماعية:

1. هنالك وظائف عديدة تقوم بها الرعاية الاجتماعية ويرى (هيرمان ستين herman stein) أن الرعاية الاجتماعية يمكنها أن تقوم بثلاثة وظائف رئيسية هي المحافظة على النسق، وتنمية النسق، وتغير النسق، فالمحافظة على النسق تعني ضمان الاستقرار الاجتماعي والاختيار المجتمعي من خلال اشباع الحاجات

الأساسية للمواطنين طبقاً للقيم الاجتماعية والمؤسسات الموجودة في المجتمع، والوظيفة الخاصة بتنمية النسق تساعد في نمو وتغير المؤسسات القائمة في المجتمع، ووظيفة تغير النسق تحاول تغير بعض القيم والعناصر الموجودة في البناء الاجتماعي للمجتمع بما في ذلك اعادة توزيع الثروة والقوة.(خليل،2010م، ص124-125)

وتري (بيولا كمبتون beulah Compton) أن للرعاية الاجتماعية ثلاثة وظائف وهي:

2. انشطة المحافظة على الوضع القائم والتى تعمل على حماية الفرد عن طريق امداده بالدعم والموارد الضرورية والتى تمكنه من مسايرة الحياة التى تعمل ايضاً لضمان تماسك واستمرار وثبات المؤسسات الاجتماعية الأخري في المجتمع في نضالها لتتوافق مع التغير الحادث في المجتمع وتعمل هذه الانشطة على مدى قيام الأفراد والجماعات بالاهتمام الكافي.(خليل، 2010م، ص124-125)

3. الانشطة التنموية: في إطار القيم الاجتماعية السائدة والبناء السياسي: تعمل هذه الانشطة على المساعدة على نمو كل من الفرد والابنية السياسية والاقتصادية والأسرية والدينية في إطار الخطة القومية من اجل ذيادة تنمية الأفراد والأسرة.

4. انشطة التغيير: والتى تستهدف تغيير اداء الأفراد والأسر والجماعات عندما يريد الأفراد أن يتغيروا وعندما يكون التغيير ضروري لحماية انفسهم والأخرين، وتستهدف هذه الانشطة تغير عناصر معينة فى البناء الاجتماعي حتى لو كان يعني هذا الدخول في صراع مع بعض القيم والتنظيمات القائمة.(خليل، 2010م، ص124-125)

وظائف الرعاية الاجتماعية في المجتمع العربي:

1. انتاج خدمات تقابل حاجات متجدده ومتعدده وتوزيعها وتمكين المواطنين من الاستفادة منها والتوسع في تلبية الاحتياجات.

2. التنشئة ونقل القيم التى تقوم عليها اسس الرعاية من جيل الى جيل خاصة في نمط العلاقات بين الناس ورعايتهم بعضهم البعض خاصة عند عجز الاشباع بواسطة المؤسسات والهيئات بسبب القصور وتوفير فرص المشاركة بين الهيئات والمستويات المختلفة للرعاية للوفاء بحاجات المواطنين.

3. الضبط الاجتماعي: ويعني اجراء التاثير على السلوك الإنساني تحقيقاً للانضباط والالتزام بالقواعد والقيم واتجاهات السلوك المرغوب فيه ووضع المستفيدين من الخدمات في الإطار الذي يرتضيه المجتمع لتوفير الخدمات والاستفادة منها.

التكافل الاجتماعي بتوفير فرص وامكانيات التعاون والتضامن والتراحم بين مختلف وحدات الخدمات ومختلف الانظمة الاجتماعية المتوافرة وايجاد التكامل والشمول نحو اشباع احتياجات المواطنيين.(خليل،2010م، ص124-125)

4. تحسين الاداء في العمل الاجتماعي فى مجالات الرعاية وتهيئة الفرص وابتكار الوسائل لاشباع الاحتياجات وتنشيط واستثمار الدوافع التلقائية والطموح.

التوصل الى بعض القيم والأسس والمبادي الاخلاقية الهامة التى يلتزم بها العاملون المهنيون في مجالات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وتؤدي بهم الى نجاح العمل المهني.(خليل،2010م، ص124-125)

مؤسسات الرعاية الاجتماعية:

تعتبر مؤسسات الممارسة المهنية احد المقومات الأساسية للعمل المهني وهي المكان الذي تتم فيه الممارسة المهنية بمختلف مقوماتها واشكالها ومستوياتها

وانساقها في مختلف المجالات، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية هي هيئات شكلت لتعبر عن ارادة المجتمع لمقابلة حاجات الإنسان سواء كانت هذه الحاجات مادية أو معنوية، ولا تهدف هذه المؤسسات لتحقيق ربح مادي بل هدفها هو تقديم المساعدات والخدمات لكل من الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتتميز بالبنيان الرسمي تعمل فى إطار القيم والنظم السائدة في المجتمع، وهي نسق من العلاقات التنظيمية التي تنظم وتيسر حصول المستفيدين من خدماتها المهنية في إطار منظم وفق شروط محددة، وتقدم خدماتها للافراد والجماعات التي في حاجة إلى خدماتها لتحقيق اقصي تكيف لهم مع البيئة واحداث تغيرات مجتمعية للنهوض بالمجتمع لصالح افراده جميعاً وليس مجرد تقديم خدمات فقط.(سرحان، 2006م، ص24-25) .

قد يكون من مسؤلية الجهاز الحكومي القيام بكل الجهود اللازمة لتوفير خدمات الرعاية المختلفة للناس كافة، كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية، التامينات والعمل وغيرها، وفي هذه الحالة يطلق علي هذا العمل في الدولة والمجتمع مصطلح دولة الرعاية، أي المسؤلية الحكومية في توفير احتياجات الرعاية، وأن الدولة لها الدور الاكبر في توفير خدمات الرعاية خصوصاً التي تتطلب جهوداً وموارد مإلة تعجز عنها المؤسسات الاهلية.

وافرزت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الدول الحديثة تغيراً في إنماط العمل، واصبخت الاجور هي المصدر الأساسي لدخل العاملين، والموظيين والحرفيين، وفي حالة عدم وجود فرصة عمل، أو حدوث بطالة أو عجز، أن الفرد أو الأسرة تعجز عن توفير حاجاتها واشباعها وبناءاً عليه برزت أهمية وجود برامج لحماية الأفرادوالأسر من هذه المخاطر ولعل أهمها:

أ. الضمان الاجتماعي: تضمن الاعلأن العالمي لحقوق الإنسانسنة 1948م أن لكل انسان الحق في الضمان الاجتماعين و يشمل التامين الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية، والخدمات العامة.

ب. المساعدات الاجتماعية: وتشمل كل ما يقدم للمحتاجيين من خدمات واعانات نقدية وعينية علي حساب الميزانية العامة للدولة دون مقابل، وذلك للمسنين والمرضي والاطفال والايتام والمعاقين.

ج. التامين الاجتماعي: هو برنامج اقتصادي واجتماعي تؤمن الدولة بمقتضاه قدراً معيناً من الموارد والخدمات للمؤمن عليهم، مقابل اشتراكات من الأفراد أو اصحاب العمل.

د. نظام المعاشات والتقاعد: والذي يمنح للافراد عند وصولهم إلى سن معينة.(عيوش، 2014م، ص178-181)

الرعاية الاجتماعية في الاسلام:

علي الرغم من وجود قواسم مشتركة بين مفاهيم الرعاية الاجتماعية منذ نشأتها والى الأن عبر المجتمعات والحضارات والديانات المختلفة من خلال اشتمالها علي العمل علي مساعدة الفقراء والمساكين، والمعاقين، والشيوخ، الا أن مفهوم الرعاية الاجتماعية في الاسلام يتميز عن بقية المفاهيم الأخري من حيث الاهداف التي ترتبط بها، والمبادي التي تقوم عليها، والوسائل التي تستخدمها، امدت العقيدة الإسلامية الرعاية الاجتماعية باصولها ومبادئها الحديثة، لأن الدين من أهم المؤثرات في تهذيب النفوس وحثها علي التعاطف والتراحم والإنسانية، فالاسلام يامر بالبر والاحسان ومساعدة الأخرين من فقراء وايتام وارامل، وغيرهم من ذوي الحاجة، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعإلى ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى

ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾(سورة البقرة ، الاية 177).

وبهذا يمزج الاسلام بين الايمان وعمل الخير، ويدفع المسلم المؤمن إلى التصدق بالمال علي المحتاجين كوسيلة من وسائل الرعاية الاجتماعية، التي تراعي انسانية الإنسان، وتعبر عن معني الترابط والتكافل بين افراد المجتمع الإنساني دون تمييز، وتؤكد خصوصية الإنسان وكونة كائناً اجتماعياً له حقوق وعليه التزامات نحو الأخرين.

الاهداف العامة للرعاية الاجتماعية في الاسلام:

1. الخفاظ علي كرامة الإنسان: وهذا يعني الحفاظ علي كرامة الذين توجه لهم الرعاية الاجتماعية بخدماتها ومساعداتها وذلك برفع معنوياتهم ورضاهم عن انفسهم وعن مجتمعهم الذي يعيشون فيه، بما يساعد علي اندماجهم في المجتمع والمشاركة في نشاطاته بفاعلية أكثر.
2. تنمية الوازع الديني والخلقي في نفوس من تشملهم الرعاية الاجتماعية: ويتضمن غرس فضائل الاخلاق التي تسغي الرعاية الاجتماعية علي غرسها في نفوس المعنيين، وجعلها عادات متاصلة في سلوكهم من خلال جوانبها التربوية والارشادية والتوجيهية.
3. حماية حقوق الإنسان المستهدفة بالرعاية: حماية الحرية الشخصية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، لجميع المشمولين بالرعاية الاجتماعية، كالاطفال، والشباب، والفقراء، والجانحين والمعاقين، والمحرومين، والمسجونين، والعجزة، وكبار السن، وغيرها من الفئات المعنية.
4. تحسين البيئة الإنسانية والاجتماعية للافراد والجماعات: وذلك برفع مستوي المعيشة، وتحسين الغذاء، وتوفير السكن للمواطنين، وبذلك تعمل الرعاية الاجتماعية

في الاسلام علي تحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص ومعالجة جوانب الضعف، والتغلب علي عوامل الظلم والقهر، والتوفيق بين مصالح الفرد والمجتمع، مصداقاً لقوله تعإلى ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا ﴾ (سورة البقرة، الاية 143)

5. تنمية روح التعاون والتراحم والتضامن بين الأفراد والجماعات والمجتمع: يقوم المنهج الاسلامي بتنمية روح التعاون والبر والتقوي ، وفعل الخير والدعوة إلىه وذلك في قوله تعإلى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾(سورة المائدة، الاية 2) .

6. تحقيق التنمية الاجتماعية المتكاملة: تعمل علي رعاية افراد المجتمع ككل، وتلزم الكل بخدمة الأخرين والمجتمع، وتركز علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغير من جوانب الحياة.

7. حماية المجتمع من التفكك والصراع: وذلك عن طريق إزالة التوتر بين الناس من خلال مساعدة القوي للضعيف والغني للمحتاج، والسهر على مصالح الضعفاء، وإذالة الظلم علي المظلومين، كتوزيع الدخول بعدالة والحد من البطالة.

8. تحقيق السلام والوئام بين افراد المجتمع: الرعاية الاجتماعية في الاسلام لا تنطلق من معالجة الجوانب الاقتصادية والخاصة بالفقر والفقراء فحسب، وإنما تركز علي وحدة المجتمع والتي لا تتحقق الا من خلال الوئام والسلام بين افراده.(عيوش،2014م،ص185) .

المبحث السابع:

دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في معالجة الفقر في السودان:

تمهيد: تعتبر مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية التي تتمثل في ديوان الزكاة، ووزارة الشئون الاجتماعية، والمؤسسة الاجتماعية للتمويل الاصغر، وبنك الإدخار والتنمية الاجتماعية، وغيرها من شبكات الأمان الاجتماعي، وتعد احد المؤسسات والادوات الرئيسية لمعالجة مشكلة الفقر وتنفيذ السياسات الكلية والقطاعية للدولة لمعالجة الفقر وتحقيق نهضة الإنسان السوداني وتقدمه عبر الدور الخدمي الذي تقوم به لمعالجة الفقر وتخفيف حدته في المجتمع السوداني، ويحاول الباحث بيان دور هذه المؤسسات في تخفيف حدة الفقر في مجتمع الدراسة:

دور وزارة الشئون الاجتماعية ولاية غرب دارفور:

اعتمدت الوزارة في خطتها لعام 2017م علي قضايا الفقر وتخفيف حدته هدفاً محورياً دارت حوله معظم الانشطة والعديد من البرامج ومواصلت الجهود وتكامل الادوار سعياً لتخفيف المعاناه من كاهل الاسر الفقيرة.

رؤية الوزارة: الوصول لمجتمع مبادر متكامل تسوده قيم الامصاف والعداله والامن الانساني والاجتماعي.

الرسالة: بناء مجتمع متاخي متعاون ناهض علي قيم الايمان والتكافل.

الهدف الاستراتيجي : خفض معدلات الفقر ببناء نظام اجتماعي أمن مناصر لقضايا المرأة والشرائح الضعيفة محققاً لمبدأ التكافل ومعززاً لقيم الخير والفضيلة.

الاهداف:

1. خفض معدلات الفقر
2. تأهيل الائمة والدعاة وتطوير الخطاب الدعوي وتوحيد اهل القبلة
3. تعزيز دور المرأة في المجتمع وتطويرها ومناصرة قضاياها
4. نشر ثقافة الوقف
5. حض المستطيعين والقادرين لاداء فريضة الحج
6. تحريك الطاقات الشبابية ومحاربة الظواهر السالبة وسط الشباب
7. زيادة عدد المأمنين في مظلة التامين الصحي
8. الاهتمام بالمعاشين ودعم مشروعاتهم
9. اعادة دمج الاطفال المشردين وتأهيل مراكزهم
10. الاهتمام بأسر الشهداء وكفالة الايتام

الاهتمام بمناطق العودة الطوعية.(تقرير الوزارة، 2017م)

الهيكل الاداري: تشتمل الوزارة علي عدد 10 ادارات تتمثل في التالي: ادارة التنمية البشرية والمالية، ادارة الرعاية الاجتماعية، ادارة الارشاد والدعوة، مركز مشروعات تخفيف حدة الفقر، ادارة الحج والعمرة، ادارة الاوقاف الاسلامية، ادارة المرأة والاسرة، ادارة التدريب، ادارة التخطيط، ادارة مركز الاطراف الصناعية.(تقرير الوزارة، 2017م)

محاور عمل الوزارة: تعمل الوزارة في عدد من المحاور علي تقديم خدمات الرعاية والتنمية الاجتماعية وتمثل اداء الوزارة في عام 2017م فيما يلي:

محور الرعاية والتنمية الاجتماعية: هو المحور المهني بالتخطيط ووضع السياسات في الوزارةتاة الشرائح الضعيفة.

قسم كفالة الايتام: تم تقديم الدعم والمساندة للايتام بالولاية وتمثل في الاتي:

1. دعم عدد 517 طفل يتيم بالولاية بمبلغ وقدره 2,976,000 عبر منظمة التضامن.
2. توفير قوت عام لعدد 5000 اسرة يتيم.
3. عقد دورة تدريبية علي حرف مدره للدخل لعدد 70 ارملة وتمليك وسائل انتاج بالولاية.
4. تمليك عدد 50 اسرة من اسر ايتام المعاشين مشاريع مدره للدخل.
5. توزيع عدد 1000 بطاقة تامين صحي للايتام واقامة ايام علاجية للايتام بمستشفيات الولاية.
6. تمليك اسر اليتامي عدد 30 قطعة ارض سكنية عبر وزارة التخطيط العمراني بمحليات الولاية المختلفة.
7. تقديم عدد 2700 كساء بالاضافة الي مستلزمات مدرسية واحزية لليتامي.

تم ختان جماعي لعدد 300 طفل من الايتام. .(تقرير الوزارة، 2017م)

في مجال المشردين: تم تقديم خدمة علاجية لعدد 115 طفل، واعادة دمج 370 طفل من المشردين الي اسرهم، الحاق عدد 12 طفل الي المدارس، تقديم الكساء لعدد 45 طفل متشرد في عام 2017م، تاهيل مركز المشردين وتزويده بورش التدريب المهني والتعاقد مع شركة متخصصة لتركيب الماكنات وتشغيلها.

مجال تعزيز حقوق الاطفال وتوفير الرعاية والحماية :

1. تم انشاء 5 شبكات حماية وتدريب 36 لجنة حماية من المتطوعين لمساعدة الباحثين الاجتماعيين بالمحليات .
2. انشاء 14 مركز فرعيا بمحليات الولاية لتقديم الدعم النفسي للاطفال اليافعين استفاد منها 16320 طفلا.

3. توفير الاحتياجات الاساسية للاطفال فاقدي الابوين بمبلغ 93890 جنيه، واستخراج شهادات ميلاد وارقام وطنية وعدد 300 طفل بالتنسيق مع ادارة السجل المدني.

في مجال تعزيز وتمكين المرأة:

1. تم تدريب 60 عنصرآمن النساء في مال التصنيع الغذائي بتكلفة مالية قدرها 40000 جنيه بالآضاة الي تعزيز أنشطة حماية المراة وانفاذ خطة القرار 1325.
2. تم استيعاب 2 من المعاقين في الوظائف العامة لهذا العام.
3. تم منح 2 موتر معاقين لعدد2 طالب بدعم من ديوان الذكاة.

تم اقامة دورة تدريبة في الاسعافات الأولية لعدد 50 فرداً من المعاقين لمدة 3 أساعبيع بجمعية الهلال الآحمر السوداني.(تقرير الوزارة، 2017م)

أولاً: دور ديوان الزكاة في معالجة الفقر في السودان:

يعتبر ديوان الزكاة أحد مؤسسات الرعاية الاجتماعية الرئيسية لمعالجة قضايا الفقر بالسودان، ويعد احد الإليات الأساسية لتنفيذ السياسات الكلية والقطاعية للدولة الرامية لمعالجة الفقر وتحقيق نهضة الإنسان السوداني وتقدمه، لذلك ينتهج جملة من الطرق والوسائل ويعمل بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدي لتحقيق اهداف هذه السياسات، ولقد تعاظم دوره بعد أن اصبحت انشطته ضمن وسائل وادوات المبادرة الاجتماعية التي ترعاها وتقودها وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.

التعريف المعتمد لديوان الزكاة للفقير:

الفقير: (هو من فقد ما يحتاج إليه الإنسان ومن يعول بحسب ما يليق به في بيئته ومحيطه الاجتماعي)، وبناءاً على هذا التعريف يمكن اعتماد الفقير في السودان (الذي لأمال له ولا

كسب، أو له مال وكسب ولكن لا يكفي حاجته)، والمقصود بالحاجه هنا هي الحاجة بالمعني الشرعي، وهي تشمل الضروريات والحاجات الإنسانية الأخري التي تجعل فقدها حياة الفرد أو المجتمع في حرج ومشقة شديدة.

الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تحديد الفقر في السودان:

أولاً: أن الحد الادنى المقصود بالمعالجة هو حد الضروريات المطلوبة لحفظ الاركان الخمسة للحياة الفردية الاجتماعية (الدين، النفس، العقل، النسل، المال).

ثانياً: أن وحدة قياس الفقر يجب أن تكون الأسرة وليس الفرد، لأن طبيعة المجتمع السوداني ترتكز على الأسرة كوحدة متكاملة مترابطة.(وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، 2013م، ص49-63)

ثالثاً: عند قياس الفقر يجب مراعاة التباين الشديد بين الريف والحضر وبين اقاليم السودان المختلفة بحيث يوضع لكل منطقة مقياسها الخاص.

رابعاً: الفروق الفردية لتحديد الحد الادنى من الضروريات، ولاعتبارات عملية يجب أن تقتصر على الفئات الآتية:

ذوي الاحتياجات الخاصة، الضعفاء الذين لا يملكون شيئاً، والمشردون من الحروب أو الكوارث الطبيعية، والأفراد في المناطق ذات الظروف الخاصة التي لم تجد قدراً مناسباً من الخدمات الأساسية أو التنمية، واصحاب ورعاة الانعام الذين يعيشون في القطاع التقليدي الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من امكاناتهم وقدراتهم.

منهجية واجراءات الصرف على الفقراء والمساكين:

يلتزم ديوان الزكاة بالصرف على الفقراء والمساكين عبر القنوات الآتية:

1. مكاتبه المنتشرة في جميع انحاء الولاية.
2. لجان الزكاة القاعدية
3. شركائة من الاجهزة الوطنية ومنظمات المجتمع المدنى.(وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، 2013م) .

وسائل ديوان الزكاة فى معالجة الفقر:

1. وسائل الإنتاج والتدريب للقادرين على العمل ولا يجدونه.
2. التوزيع العيني والنقدي لكفالة الحاجات الأساسية مثل الغذاء والصحة والكساء والماؤي للشرائح الضعيفة في المجتمع.
3. التعليم والتدريب للذين يؤدي ضعف مواهبهم وملكاتهم الى حرمانهم من التمتع بالملكية أو الثروة أو العمل.
4. حض المجتمع عبر البرامج الدعوية على القيم المرغوبة اسلامياً مثل تعظيم الشعائر وكفالة إلىتيم .
5. المساهمة في سد الحاجة الماسة اثناء الكوارث والفيضانات والأوبئة حفاظاً على حياة الإنسان وكرامته.
6. المساهمة في مشروعات المياة والصحة في المناطق التى يسكن فيها عدد كبير من الفقراء.
7. المساهمة في المشروعات الخاصة بمكافحة عوامل الافقار مثل مشروعات درء الجفاف والتصحر ومكافحة الافات والأوبئة.

ثانياً: دور ديوان الزكاة بولاية غرب دارفور في تخفيف حدة الفقر:

الهيكل الاداري: يدار ديوان الزكاة بولاية غرب دارفور من ستة مكاتب اساسية حتي تاريخه ،وذلك للظروف التي عاشتها الولاية فيما قبل 2017م حيث سادت الاضطرابات الامنية مما ادي لتراجع المساحة التي كان يقطعها الديوان وفيما يلي المكاتب الحالية : أمانة الزكاة بمحلية الجنينة، مكتب الجنينة، مكتب محليات الشمال كلبس،جبل مون، مكتب زكاة بيضة، مكتب زكاة فوبرنقا ويضم محلية هبيلآ، مكتب زكاة كرينك. (تقرير الديوان، 2017م)

عدد العاملين بديوان الزكاة غرب دارفور 111 مفصلة حسب الدرجات ، الموظفين وعددهم 71 والعمال وعدهم 40

محور الجباية: الجباية تمثل راس المحور الاساسي في عمل الزكاة وعليها يتوقف كا العمل الزكوي خاصة الصرف منه وفي عام 2017م كانت تقديرات الجباية حسب الموزنة مبلغ 53600000

محور المصارف : في محور المصارف ، بلغ اجمالي الصرف الفعلي للعام 2017 م مبلغ قدره 85567454 بنسبة اداء 101% من الجباية الفعلية ، وبلغ عدد المستفيدين من مصارف الزكاة 60887 اسرة والنصيب الاكبر من الصرف خلال 2017 م كان للفقراء بمبلغ قدره 74243237 جنيه بنسبة 86% من الجباية الفعلية استفاد منها 57947 أسرة.

اما المساكين الصرف الغير مباشر المشروعات الانتاجية والخدمية حيث بلغ الصرف عليها مبلغ 20422253 جنيه استفاد منه عدد 2794 اسرة .

1. بلغ اجمالي الصرف الكلي للفقراء والمساكين مبلغ 74243237 جنيها بنسبة اداء 70% مقارنة بنصيب المصرف من الجباية الفعلية للعام 2018 م استفادت منه عدد57947 اسة بنسبة زيادة بلغت 269% عن العام 2017 م لنفس الفترة. (تقرير الديوان، 2017م)

اهم البرامج التي نفذت في عام 2017م:

1. كفالة الطالب الجامعي	540000	600 طالب
2. التامين الصحي	1800000	2500 اسرة
3. كفالة الايتام	900000	500 يتيم
4. كبار السن	1197679	1449 اسرة
5. العلاج الموحد	136995	106 اسرة
6. دعم الخلاوي	1534157	60 خلوة
7. الوجبة المدرسية	781221	25659 طالب
8. تخفيف اعباء المعيشة	25955000	31808 اسرة
9. قري العودة الطوعية	5397000	9435 اسرة

التدخلات : فيما يلي اهم التدخلات

2. يكفل الديوان عدد 2055 اسرة عبرالتأمين الصحي بالتفصيل الاتي: الاتحادي 18000 اسرة بقيمة 1080000 جنيه شهريآ باجمالي 12960000 في السنة، اما الولائي 2500 اسرة بقيمة 150000 شهريآ باجمالي 1800000 في السنة، أجمالي الكلفة لعدد 20500 اسرة 14760000 جنيه. (تقرير الديوان، 2017م)

3. كفالة الطالب الجامعي: يكفل الديوان عدد 2009 طالب ضمن طلاب جامعة الجنينة بالولاية وقيمة الكفالة 100 جنيه للطالب باجمالي 200900 جنيه شهرياً.

4. برنامج رمضان: يقدم الديوان خلال شهر رمضان المعظم من كل عام مدعماً عينياً تمثل في معينات الصيام وفي عام 2017م تم الدعم بمبلغ 9736843 استفادت منه عدد134056 اسرة في هذا البرنامج ، قدم الديوان فرحة الصائم وفرحة العيد وأطلق عدد من السجناء كما قدم الخراف للداخليات واكرم المساجين بذبيحة بمناسبة العيد.

5. المشروعات: هي الباقي من الصرف وهي عبارة عن نسبة 20% من الايراد تقدم كوسائل انتاجية بهدف تحويل الاسر المنتجة ، كان النصيب المباشر من الايرادات لعام 2017م مبلغ 21126268 جنيه تم صرف مبلغ 20422253 بنسبة اداء 96% استفاد من هذا 2794 مستفيد. (تقرير الديوان،

ثالثاً: دور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بولاية غرب دارفور

أنشئ مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فرع ولاية غرب دارفور في العام 2009م، امتدادآ لمصرف الادخاروالتنمية الاجتماعية السوداني، وهو مؤسسة مصرفية متخصصة في التمويل الاصغر وتمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي ، بالاضافة الي ممارسة كافة الاعمال المصرفية الاخري.(التقرير السنوي،2016م)

الرؤيــا: ان نكون المؤسسة المصرفية الاولي في التمويل الاصغر وحفز ثقافة الادخار ورائد الصيرفة الاجتماعية في السودان.

الرســالة: تقديم الخدمات المالية المتنوعة والصيرفة الاجتماعية المتميزة وتعبئة المدخرات وتمويل كل قادر علي الكسب والعمل في الريف والحضر السوداني بأفضل المعايير العالمية لتحقيق الاستدامة المالية وتخفيف حدة الفقر والبطالة والمساهمة في خلق مجتمع منتج ومتكافل.

القيــم: الاهتداء بشرع الله في جميع المعاملات، الاحتراف، النزاهة والاستقامة، الشفافية، الابتكار والابداع، القيام بدور فعال في المجتمع، التحسين المستمر

الأهــداف:

1. تخفيف حدة الفقر وتحسين الوضع المعيشي لمحدودي الدخل

2. نشر وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي

3. التنسيق مع المؤسسات و المنظمات التي تعمل في مجال مناهضة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف مواردها لاغراض التنمية وخدمة كل قطاعات المجتمع

4. القيام بجميع الاعمال المصرفية والمعاملات المالية التجارية والاستثمارية من أجل توفير الموارد وتوظيفها لاغراض التنمية الاجتماعية و المساهمة في مشاريع التنمية الزراعية والاقتصادية والصناعية

5. تمويل البحوث ودراسات الجدوى الإقتصادية والاجتماعية فى مجال المشاريع الاستثمارية.(التقرير السنوي،2016م)

وفي إطار الشمول المالي يقدم المصرف للشرائح المستهدفة والمشروعات المؤازرة للحد من الفقر في البنى التحتية وخدمات المسئولية الاجتماعية للطلاب والمرأة وذوي الحاجات الخاصة ويتم كل ذلك باحدث وسائل التقنية والخدمات الالكترونية المواكبة، وكذلك تتم كل هذه الانشطة باستخدام افضل الممارسات والمعايير الدولية، مهتدين بشرع الله وبباقة من الضمانات الميسرة في التمويل الاصغر بلغت 14 ضماناً، وملتزمون بالضبط المؤسسي والمعايير والقوانين ومنهجية الاعمال خاصة تلك المتعلقة بدرء المخاطر والالتزام بسياسات غسل الاموال وتمويل الارهاب وقانون االامتثال الضريبي (الفاتكا)، وقد اهتم المصرف بمتطلبات الرقابة الوقائية

، ونسعي للتحسين المستمر في تقديم تمويل المشروعات لذوي الدخل المحدود.(التقرير السنوي،2016م)

رابعاً: دور مؤسسة للتمويل الاصغر:

في أطار الجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر ومساعدة الفقراء الناشطين اقتصادياً بالولاية فقد قامت المؤسسة بادوار ايجابية اتجاه قضايا الفقر وحققت عدة انجازات تمثلت في الاتي:

1. تم تمويل عدد(1832) مستفيد و مستفيدة بمبلغ قدره (855.828.4) والتي تمثل نسبة 76% من جملة الطلبات المقدمة.

2.بلغ اجمالي التمويل التراكمي للفئات المستهدفة في الفترة السابقة بمبلغ قدره (17.977.690) جنيه.

3.الاستمرار في تنفيذ المشروعات الاستثمارية بنوافذ المحليات المختلفة.

4.اقامة عدة ورش تدريبية بغرض نشر ثقافة العمل الحر.

5. الاحتفال بتسليم مشروعات استثمارية لشرائح المرأة والحرفيين وصغار المنتجين.

6.الوقوف علي المشروعات الزراعية الممولة للجمعيات وصغار المزارعين في مواقعهم المختلفة.

7.اعداد معرض متكامل للمؤسسة والمشاركة به في المناسبات المختلفة.

كيفية مواجهة الفقر:

يمثل الفقر أياً كانت أبعاده عائقا رئيسياً أمام كافة الجهود الإنمائية والاستثمار في البيئة أو المجتمع، ورفع معدلات النمو والأداء الاقتصادي والاجتماعي كما يشكل تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي في كافة البلدأن، ومصدراً رئيسياً للقلق وعدم اطمئنان الفرد على حاضره ومستقبله، ونجد كثيراً من علماء الاجتماع قد اهتموا بوضع المقترحات لمواجهة الفقر منهم (الفريدمان) الذي وضع نموذجا لتفعيل أو التمكين للفقراء، ويعني بالتمكن هنا أنه قدرة البشر بشكل خاص على امتلاك المزايا التالية:

أ. مدخل لمصادر إنتاجية تمكنهم من زيادة مكاسبهم من الموارد والخدمات التي يحتاجونها.

ب. المشاركة في قرارات عملية التنمية، وهو يرى أن الفقراء تنقصهم مصادر القوة الاجتماعية والاقتصادية لتحسين ظروفهم المعيشية، وهو يرى أيضا أن الفرد فقير وليس لأنه يفتقد الثروة ولكن لأنه ليس لديه دخول للحصول على القوة الاجتماعية، ولقد أورد (الفريدمان) ثمانية أسس لمواجهة الفقر وهي:

توفير مكان لحياة آمنة للفرد، طرح مداخل لاستغلال الوقت، اكتساب المعرفة والمهارة، توفير المعلومات، الانضمام لمنظمات اجتماعية، إقامة شبكة اجتماعية مكثفة مع العالم الخارجي، توفير وسائل العمل والإنتاج، توفير الدعم المإلى.

وتعتبر هذه الأسس الثمانية ليست مستقلة عن بعضها البعض ولكنها متداخلة ومترابطة القوة الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي.

كما نجد أن الإسلام اهتم أيضا بمشكلة الفقراء ولذلك نجد أن الإسلام يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وهي التي تنظم التكافل الاجتماعي لجميع الأفراد، فهي تعمل على محاربة الاستغلال والاحتكار والإنسانية وتقرر الشريعة الإسلامية أن من حق ولي الأمر أن يأخذ فضول الأموال من الأغنياء وردها على الفقراء حتى لا يصبح المال للأغنياء محصوراً في

أيديهم دون غيرهم، وتعتبر الزكاة هي إحدى الطرق التي سلكها الإسلام لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم التضامن والتكافل الاجتماعي ومنع تكدس الثورة في أيدي القلة لصالح الأمة والمجتمع.(ابوكرش، www.eamaar.org.com)

علاج الإسلام للفقر:

حارب الإسلام الفقر بوسائل عديدة لما له من آثار سلبية على المجتمع في جميع نواحي الحياة، و قدم حلولاً عملية لعلاج الفقر ودعا المسلم إلى العمل واعتبره عبادة ينال فيها المسلم رضا الله تعالى، ووضح للفقير بأن حل مشكلة الفقر يبدأ من عنده، وأنّه يستطيع كسب قوت يومه والاستغناء عن الناس، وهنا نلخص بعض المبادئ والأخلاق المجتمعية والفروض الدينية التي تساهم في الوقاية من الفقر وعلاجه، لمحاربة الفقر يجب تمكين الفقراء وإفساح المجال أمامهم للتدريب ومدهم بالخدمات، والتجارب، والدعم المادي ليكون الفقير شريكاً في عملية التنمية، النفقات الواجبة وكفالة الأغنياء للأقارب الفقراء، فقد أمر الإسلام أفراد المجتمع بالعمل لمحاربة الفقر وفي حالة العجز عن الكسب لأيّ سبب من الأسباب مثل كبار السن، والأطفال الصغار، والمرضى والأرامل والمطلقات، والأيتام الذين مات معيلهم فقد كفل الإسلام نفقتهم ولم يتركهم فريسة للفقر أوالتسوّل بل كفل لهم الحياة الكريمة، وأوجب نفقتهم على الأقارب المحيطين بهم فإن لم يستطعيوا الإنفاق فالأقارب من الدرجة الثانية حتى تتسع الدائرة لتشمل الأقارب الأبعد، والدولة مكلّفة بالإنفاق على هذه الفئة من المجتمع في حال عدم قدرة الأقارب على الإنفاق، وهذه التشريعات تتوافق مع الفطرة والعقل، لأن أفراد العائلة متكافلون يشدون أزر بعضهم لتصبح العلاقة بينهم أقوى ويزداد التراحم بينهم، قال تعالى: (وَأُولُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَولَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللّهِ)، وقال أيضاً: (وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا) ، ونفقة الزوجة

واجبة على زوجها، والبنات حتى الزواج، والأولاد الصغار تكون نفقتهم على والدهم، والإبن الأكبر مكلف بالإنفاق على أبويه.

الزكاة المفروضة: وهي من أهم الحلول لمشكلة الفقر والزكاة وحدها قادرة على حل مشكلة الفقر، ولو التزم الأغنياء بدفع الزكاة لانتهت مشكلة الفقر من المجتمع، والزكاة تحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وهي حق للفقراء في أموال الأغنياء قال الله تعالى (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ)، والزكاة من أركان الإسلام ولا تصح العبادة إلا بها وهي فريضة من الله وليست إحساناً فردياً يؤديها من يشاء ويتركها من يشاء، وواجب الدوله هو جمع أموال الزكاة وتوزيعها لمستحقيها.

كفالة الدوله للمحتاجين: هي أحد حلول مشكلة الفقر، ويجب على الدولة كفالة أصحاب الحاجات الذين لا مورد لهم ولا أهل سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وضع الحلول المدروسة لمشكلة الفقر: بحيث يكون الفقير جزءاً منها ويجب أن يكون الفقير جزءاً من العملية التنمويّة، والمعونات التي تقدّم للفقراء ليست حلاً لمشكلة الفقر بل يجب توفير فرص العمل، والتدريب، وإعادة تأهيل الفقراء ليتمكّنوا من العمل والإنتاج، وليكون لهم مصدر دخل يعتمدون عليه في حياتهم، تأمين فرص مناسبة للفقراء أصحاب المشاريع لتسويق منتجاتهم الصغيرة ليستطيع صاحب المشروع أن ينجح ويستمرّ في مشروعه.(ابوكرش،www.eamaar.org.com)

المبحث الثامن

استراتيجيات واساليب معالجة الفقر في السودان

الخطة الاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر في السودان:

بدأت الاستراتيجية القومية الشاملة(1992م- 2002م) كاول تجربة للتخطيط الاستراتيجي في السودان واهتمت بتنمية الإنسان كمحور تدور حولة الخطط والبرامج التي تتوافق مع اتجاهات التنمية البشرية، وكانت الغاية التي تسعي الدولة لتحقيقها هي تاسيس نهضة حضارية شاملة تمكن السودان من تحقيق ذاتيته، واشباع الحاجات لاهله، والارتقاء بحياتهم، وتحقيق المنفعة التي تصون الوجود والقيم، وتم تنفيذ الاستراتيجية وفق ثلاثة برامج، البرنامج الأول تعثر بسبب خلل هيكلي والبرنامج الثاني السعي لتحقيق السلام والوحدة الوطنية والتنمية المتوازنة والعدالة في التوزيع، واصدر رئيس الجمهورية في عام 2000م بتكوين المجلس الاعلي للاعداد والاشراف علي البرنامج الاستراتيجي لتخفيف وطأة الفقر برئاسته، وينوبه وزير المالية، وتم انشاء قطاع متكامل لتنمية قضايا الحماية الاجتماعية، سمي القطاع الاجتماعي ويهدف لمراجعة السياسات الاقتصادية ولتحقيق اهداف القطاع والتاكد من سلامتة تطبيق البرامج الاجتماعية، وازالة العقبات والمعوقات التي تحد من حركة المؤسسات والمجتمع نحو التنمية الاجتماعية والتكامل، وتمت التوصية بتكوين لجأن فنية بالولايات لتنسيق اعداد وتنفيذ ومتابعة برامج مشروعات تخفيف وطأة الفقر، وشملت الاستراتيجية موجهات اساسية فيما يتعلق بالتعاون والتكافل وتفعيل مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني الطوعية للمسأهمة والمشاركة في تحقيق اهداف الاستراتيجية من خلال تفعيل الطاقات الكامنة لدي الجماهير، وتحقيقاً لشعار الاكتفاء الذاتي والاعتماد علي الذات، وتم انشاء وحدة تسيق برامج مكافحة الفقر تحت اشراف وزير المالية وعملت علي اعداد مسودة لاستراتيجية قومية لتخفيف حدة الفقر، وعقدت ورش عمل لتطويرها لتواكب المرحلة القادمة والأولويات الجديدة.(احمد، 2011م، ص81-83).

وفي إطار سعي الدولة لدعم برامج التنمية الاجتماعية واحداث تنمية اجتماعية متوازنة تسأهم في تخفيف وطاة الفقر في جميع انحاء السودان، تم اعداد برنامج التنمية الاسعافي في

عام 2001م وقد استهدف البرنامج قطاعات الصحة، والتعليم، ومياة الشرب، وكذلك تم وضع بدائل أخري لمشروعات اضافية مثل مشروع استخدام الخريجين أما الاستراتيجية الربع قرنية 2003م- 2027م ترجمة إلى استراتيجية محاربة الفقر.

وفي عام 2003م اعد السودان الخطة الاستراتيجية القومية الموقتة (المرحلية) لمكافحة الفقر للاعوام 2004م- 2006م والتي غطت الولايات الشمالية فقط نسبة لعدم توفر معلومات كافية من الولايات الجنوبية، ويهدف اعداد الاستراتيجية القومية لخفض الفقر بصورة عامة إلى الآتي:

1. فتح حوار وطني حول الفقر بغرض تحليل وقياس الفقر في السودان وفق منظور قومي.
2. وضع أولويات للسياسات العامة والموارد من اجل تخفيض الفقر وتحقيق اهداف الالفية التنموية في المعوقات التي تواجه الاصلاحات الاقتصادية والموازنة العامة.
3. اعادة توجية السياسات الاقتصادية والموارد نحو الجهود المناصرة للفقراء وتحقيق اهداف الالفية التنموية وتقديم إطار عام للمستويات الولائية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تحديد أولوياتها وبرامجها لمناهضة الفقر.(احمد، 2011م، ص81-83)
4. وضع إطار عام للمتابعة والتقييم مبني علي مؤشرات للقياس لتقييم الجهود المبزولة لمناهضة الفقر في المدي القصير والمتوسط ووضع الاساس لتضمين المؤشرات والسياسات المناصرة للفقراء في إطار السياسات القومية.
5. ربط وثيقة الاستراتيجية مع الخطة الخمسية والموازنة العامة للدولة.
6. تقليل الفوارق بين الولايات:

يسعي السودان إلى اعداد الاستراتيجية القومية لمكافحة الفقر والتى عند انجازها تتوقع الاستفادة من مبادرات ومساعدات وخدمات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بينها مبادرة تخفيف الديون (هبيك) والشراكة لتحقيق اهداف الالفية، والواقع أن ورقة استراتيجية مكافحة الفقر قد دخلت الجيل الثاني الذي يربط بينها وبين الاهداف الإنمائية للالفية كجزء لا يتجزء منها، وبوصفها إطار عملي دولي وقابل للقياس الرقمي والمتابعة والتقييم المحلي والدولي.

7. لقد اشترطت المؤسسات الدولية المناحة علي السودان تطبيق السلام وايقاف الحرب لما يقود للتنمية والسلام المستدام والقضاء علي الفقر الذي سيدعم تنفيذه من موارد السودان البشرية والطبيعية ودعم الشركاء، واستناداً إلى اتفاقية السلام 2005م تلقت البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان لمرحلة ما بعد السلام وذلك من فريق عمل مشترك من البنك الدولي والامم المتحدة وحكومة السودان والحركة الشعبية بالتعاون الفني والمالى مع مجتمع المانحيين وعدد من المنظمات الدولية الأخري، واتفقوا علي موجهات رئيسية يجب أن تركز فيها جهود الحكومة الوطنية لاحراز تقدم كبير في ارساء الحكم الرسيد، بناء القدرات، زيادة الانفاق العام، توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (مياه الشرب، الصحة، التعليم) الموجهة لترقية حياة الفقراء، ويعتبر تقرير البعثة إطار استراتيجي تطبيقي للسلام والتنمية والقضاء علي الفقر، وتمثل استراتيجية القضاء علي الفقر اساساً حاسماً لتطوير البرامج والسياسات المطروحة في تقرير البعثة ولتسريع عملية ازالة الفقر الا أن المانحين لم يوفوا بالتزأماتهم المإلـة(38%) فقط من التمويل 250مليون دولار من 4,5 بليون دولار.(احمد، 2011م، ص81-83)

استراتيجية تخفيف حدة الفقر وتحقيق اهداف الالفية في إطار الخطة الخمسية2007م-2011م من الاستراتيجية الربع قرنية2007م-2031م:

الرؤية: الخروج التدريجي للفقراء من دائرة الفقر بتحقيق المستويات المرحلية المستهدفة في غايات الالفية الثالثة بحلول عام 2011م.

الرسالة:

1. وضع تعريف محدد للفقر ياخذ في الاعتبار واقع السودان، وقيمه، وموروثه الثقافي، والاجتماعي.
2. تحديد مقاييس للفقر وفقاً لمؤشرات تتناسب مع الواقع المحلي والمعايير العالمية.
3. تصميم استراتيجية وطنية، وتوفير الموارد اللازمة لتخفيف حدة الفقر بما يكافئ المستويات المستهدفة في الالفية.
4. رسم خريطة للفقر وتحديد أسبابه الخارجية، والداخلية، والثقافية، والبيئية.
5. ايجاد إلية للتنسيق بين الجهود المشتركة في برنامج الفقر داخلياً، وخارجياً.

السياسات:

1. الاهتمام بانشاء مشروعات البنيات الأساسية والخدمية في الولايات.
2. التركيز علي برامج البطالة بتوسيع فرص الاستخدام القومي والاستمرار في تاهيل مشروعات القطاع الصناعي ذات الكثافة العمإلة العالية، ومشروعات النفرة الزراعية.
3. التأكيد علي أهمية البيئة بانشاء مراكز متخصصة في مجال البيئة لدرء مخاطر التلوث.
4. الالتزام باهداف الالفية الثالثة في مجال الصحة، والتعليم، والمياه، باستيعاب مشروعات ذات دراسات جاهزة ومدخلات ومخرجات لمحاربة الأمراض المستوطنة والفتاكة، والتركيز علي برامج التعليم الاكأديمي والفني والتقني.
5. استيعاب مشروعات توطين الرحل وادماج المسرحيين والعسكرين والمرأة في تيار التنمية.

6. زيادة السعة التخزينية في البلاد والاستمرار في بناء المخزون الاستراتيجي من الحبوب.
7. التركيز علي أنشاء برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية ومناهضة الفقر.(المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، 2011م) .

وفي الإطار المؤسسي للتخفيف من حدة الفقر في السودان كما ذكرنا فقد بزلت العديد من الجهود الرامية إلى اعداد استراتيجية القضاء علي الفقر في شمال السودان، بدءاً من انشاء وحدة الفقر في وزارة المالية والاقتصاد الوطني في عام 1999م، وتم انشاء المجلس الاعلي برئاسة رئيس الجمهورية للاشراف علي اعداد الورقة الاستراتيجية وتنفيذ برنامج القضاء علي الفقر بموجب قرار جمهوري عام 2000م، وينوب عنه وزير المالية والاقتصاد الوطني علي اعداد وتنفيذ برنامج استراتيجي شامل للحد من الفقر في السوان، كما تضمن القرار تكوين لجنة تسيير استراتيجية تخفيف حدة الفقر يرئسها وزير المالية مع عضوية الوزارات القطاعية ذات الصلة، المؤسسات والصناديق المعنية، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والخبراء الوطنيين، وعلية توزيع مسؤولية التخطيط والتنفيذ والتمويل والرصد والمتابعة للحد من الفقر علي عدد من الوزارات والوحدات والمنظمات والصناديق الحكومية، وغير الحكومية.

في مطلع العام 2003م وبقرار وزاري تم فصل وحدة استراتيجية الحد من الفقر كوحدة مستقلة تحت اشراف السيد وزير المالية بغرض الاشراف علي اعداد الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر (I-PRSP) إلى جانب التقييم والمتابعة للبرامج والمشروعات المنبثقة منها مستقبلاً، ثم ضمت الوحدة إلى الادارة العامة للتنمية في عام 2005م، وفي عام 2006م وبغرض تحقيق الاهداف الكلية والقطاعية للاستراتيجية تم ضمها إلى الادارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، ويتمركز دور الوحدة الاشراف والمتابعة لاعداد الاستراتيجية القومية لخفض الفقر، وفي ابريل 2007م تم توقيع برتكول مشروع بناء قدرات استراتيجية خفض الفقر والحكم الرشيد

بين حكومة السودان وبنك التنمية الافريقي ومن ثم انشاء وحدة مشروع بناء القدرات الاستراتيجية لخفض الفقر والحكم الرشيد(PMU) وتم اعداد ستة أوراق مرجعية حول الفقر قام باعدادها عدد من الخبراء الوطنيين المختصين، واعداد ورقة تمثل إطار عام لاستراتيجية خفض الفقر في السودأنسميت بالمسودة الأولية، ثم تكوين لجنة وزارة اشرافية عليا لاستراتيجية مناهضة الفقر بتمويل من صندوق التنمية الافريقي اجري الجهاز المركزي للاحصاء في 2009م المسح القومي للبيانات الأساسية للاسر بواسطة خبير دولي في مجال تحليل بيانات الفقر لاستخلاص مؤشرات الفقر بهدف توفير بيانات ديموقرافية واجتماعية واقتصأدية لقياس الفقر لاعداد الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر في شمال البلاد.(استراتيجية مناهضة الفقر في السودان2000-2020م)

استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية:

قد لا يسهم النمو الاقتصادي كما سبق أن أوضحنا في التصدي للفقر في الدول النامية، يؤكد ذلك زيادة نسبة الفقر في الدول التي احرزت نمؤاً اقتصادياً ملحوظاً، ومن هنا كان من الضروري اجراء بعض التقييم لنظريات النمو في احداث التنمية في العالم الثالث، وعلي ذلك ظهرت هذه الاستراتيجية للتعامل بايجابية أكثر مع الفقر بدلاً من انتظار احتوائه بتاثير استراتيجيات أخري ومنها النمو، وتنطلق استراتيجية اشباع الاحتياجات الأساسية من المسلملت التالية:

1. تتضائل فرص الشخص الفقير في الاستفادة من عائدات التنمية، ويرجع ذلك إلى فشل استراتيجية النمو في الوصول إلى هذه الفئات التي تنعدم فرص استفادتها من ثمار التنمية.
2. وحتي في حالة امكانية وصول دخل اضافي إلى هذه الفئات الفقيرة فقد تعجز عن الاستفادة منه، وذلك لاستخدامة في غير موضعه، وقد يرجع ذلك لافتقادهم للقوة السياسية،

والاقتصادية، والاجتماعية، التي تتمتع بها الفئات الغنية، والتي لديها امكانات للاستفادة من أي دخول اضافية لتطوير حياتهم.

3. تعرف استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية باعتبارها استثمار، تهدف إلى زيادة انتاجية الفقراء، ورفع مستوي معيشتهم، واشباع حاجاتهم، ويتوقع لها أن تحقق هذه الاهداف علي المدي الطويل إلى حد ما.

4. علي أن واقع التنمية في العالم الثالث يكشف عن صعوبة وضع هذه الاستراتيجية موضع الممارسة الجادة، والتطبيق الفعلي، فالقول بأن الحاجات الأساسية تشمل الماكل، والملبس، والمسكن، امر ياتي علي حساب حاجات أخري: كالتعليم، والصحة.

5. كما أن الحاجة إلى الملبس والمسكن تتدرج من المستوي الفاخر إلى الاقل، وتاخذ اشكالاً نسبية فردية، ومن ثم ينطوي الأمر في النهاية علي درجة من التحكم وإلى افتراض أن القائمين علي التخطيط للتنمية قادرين علي تصور احتياجات المجتمع الأساسية، ومن ثم فرض أولوياتها التي يتوصلون إليها علي المجتمع كله.

6. وتفترض الاستراتيجية أن العمل يهيأ الفرص أمام الأفراد لكسب المال اللازم لتحقيق الاشباع المناسب لحاجاتهم الأساسية، وكذا تحقق بها الدولة نموها الاقتصادي الذي يمكنها من مقابلة احتياجات سكأنها.

ويمكن القول أن هذه الاستراتيجية تواجه الفقر بما تحقق من اعادة توزيع الدخل وفرض الضريبة علي الشرائح الإنتاجية، واستخدام ذلك في اشباع حاجات الأفراد ورفع مستواهم.(ابوالنصر،2010م، ص67-68).

أساليب مكافحة الفقر:

أن مكافحة الفقر أمر يتطلب الجدية التامة والعمل الحثيث والمتواصل من كافة القائمين والمسؤولين عن أمن و سلامة الشعوب واستقرارها، وهو يبدأ بوضع السياسات الكفيلة بالقضاء عليه واستئصاله، ويتطلب أيضاً التعاون الجاد ما بين الدول والمنظمات الدولية والأهلية وتقديم العون من الدول الغنية للدول الفقيرة، هذا العون لا يكون هدفها إلا بناء منظومة إنسانية تقدم ما هو أفضل للبشر، وتسعى باستمرار لاجتثاث الظواهر الاجتماعية التي تدمر الشعوب والمجتمعات، ولا ننسى أيضاً التعاون الفردي داخل المجتمعات المهمشة والفقيرة، بمعنى أن يتعاون الإنسان مع اخيه الإنسان داخل كل مجتمع بحيث يقدم الغني للفقير ما يحتاج اليه من عون، ونكون بذلك قد انطلاقنا من قاعدةٍ قوية في محاولةٍ للتخلص من الفقر، أن المعالجات الموجهه لمكافحة الفقر والحد من آثاره تأخذ بعداً رئيسياً وهو البيئة الداخلية للدولة، ويشتمل على ثلاثة أساليب وهي: الأسلوب العلاجي، والأسلوب الوقائي، والأسلوب الجذري، وفيما يلي عرض موجز لهذه الأساليب الثلاثة:

1- **الأسلوب العلاجي:** وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه معالجة الفقر عند ظهوره وتفشيه في المجتمع نتيجة أن الجهود التنموية ركزت على تحقيق النمو الاقتصادي دون ايلاء العناية اللازمة للبعد الاجتماعي.

2- الأسلوب الوقائي: وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه تصميم الخطط التنموية لتأخذ بعين الاعتبار، لتحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية بشكل متوازن، أما السياسات والإجراءات اللازمة في هذه الحالة فتتلخص في شمول الخطط والسياسات التنموية على أهداف وسياسات وإجراءات ومشاريع تأخذ بالاعتبار بشكل متوازن متطلبات النمو الاقتصادي، وحاجات المواطن

المعيشية، مع التركيز على الفئات الأقل حظاً، وذوي الدخل المحدود، وفي هذه الحالة يكون للسياسات وللإجراءات والمشاريع في المجالات الصحية، والتعليمية، والسكنية، وبخاصة تلك التي تهدف إلى خدمة ذوي الدخل المحدود، أهمية مشابهة للسياسات والإجراءات والمشاريع ذات الوزن الاقتصادي البحت من منظور شمولي، والتي غالباً ما تغفل حاجات الأقل حظاً، والفئات المهمشة، وذوي الدخل المحدود.

3- **الأسلوب الجذري:** وهو أسلوب طويل المدى، لا يغني عن استخدام الأسلوبين الآخرين، بسبب متطلباتها البشرية والفنية والزمنية وبموجب هذا الأسلوب تتم معالجات جذرية في التشريعات والهياكل، والمؤسسات، والسلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، بما يضمن حداً أعلى من العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والاستفادة المتكافئة والمتوازنة من المنافع والخدمات، ومحاربة الفساد، ومصادر الدخل غير المشروعة، وحسن توزيع الثروة، وإعادة توزيعها، كذلك تتضمن تطوير وزيادة فعالية المؤسسات القائمة والعاملة على تنظيم الفقراء، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل كافة شرائح المجتمع، والقدرة على الوصول للموارد المالية المختلفة ،وتبسيط الإجراءات الائتمانية التابعة لها.(الحلاق،2008م)

المبحث التاسع

الدراســات السابقــة :

تمهيد: تناول العديد من الباحثين فى مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة مشكلة الفقر، وأسبابها، وطرق علاجها، وذلك على المستوي المحلى، والأقليمى، والعالمي، باعتبارها أطر نظرية للباحثين فى هذا المجال، وفيما يلي يعرض الباحث الدراسات السابقة الاجنبية، والافريقية، والعربية، والمحلية، والتعقيب عليها وابراز جوانب الاختلاف والاتفاق مع دراسة الباحث.

أولاً: الدراسات الاجنبية:

الدراسة الأولي: Dario B , 2015

Poverty in the Philippines: Lack of Vision, Yet New Solutions

تناولت هذه الدراسة موضوع الفقر في الفلبين انعدام الرؤية مع الحلول الجديدة، وتمثلت مشكلة الدراسة أن منذ عام 2010، وقد تم الحد من الفقر في الفلبين الهدف الرسمي للحكومة ولا يزال يمثل أولوية، يبدو أن هذا البلد يكافح للحفاظ على النمو الصحي ومحاربة الفقر، والذي لا يزال هماً لوضع البلد على الطريق الصحيح، والحكومة الجديدة تعترف علناً التفاعل بين الفساد والحكومات غير الكفؤة والفقر في الفلبين، وعدم المساواة العميقة والواسعة النطاق في البلد، يحافظ السكان على الزراعة كنشاط اقتصأدي سريع جداً لنمو الناتج المحلي الإجمإلى المتوسط، أي الاقتصاد يجب أن ينمو بوتيرة أسرع لتحسين مستويات المعيشة للجميع، وتعتبر الزيادة السكانية (السكن، وفرص العمل، ...) التحديات المقبلة بدلاً من الحد من الفقر العام في

الفلبين، ومن برامج مكافحة الفقر في الفلبين كان نوع عصرياً من المساعدة الاجتماعية المعروفة باسم التحويلات النقدي المشروطة (CCT) السلاح المفضل منذ عام 2008 في هذه الحرب ضد الفقر في الفلبين، ويوفر البرنامج الدعم المالى المشروط النقدية للأسر الفقيرة طالما أنها تفي احتياجاتهم المدنية عن طريق التأكد من تلقيهم الرعاية الصحية الأساسية (مثل اللقاحات) وإرسال أبنائهم إلى المدرسة في العام كله، ويلاحظ أن المال يعطى حصراً لرئيسة الأسرة، يبدو أن الرجال لديهم ميل إلى إنفاق المال في الكحول، وعدم وجود البنية التحتية هذه هي واحدة من أكبر المشاكل التي على حد سواء تمنع الاقتصاد من النمو، ويجعل الفقر في الفلبين أسوأ من ذلك، وأبرزت هذه الدراسة أن هناك انخفاضاً مستمراً في الفقر في المناطق الريفية في البلد، على وجه الخصوص، ويبدو أن الفلبينيين في الريف، قادرين على إضافة مصادر أخرى للدخل على رأس الأنشطة الزراعية المعتادة، وقد أظهرت الدراسة على مدى عشرين عأماً أن التحول إلى الأنشطة غير الزراعية أدى إلى ارتفاع الدخل، وبالتإلى قل الفقر في الفلبين، وفي المقابل استثمرت الناس في التعليم واكتساب مهارات جديدة، وبعبارة أخرى، زاد رأس المال البشري، هذا هو تلميح واضح جداً في أهمية تطوير وتنويع الأسواق الريفية المحلية، بحيث لا مجرد التعامل مع الأنشطة الزراعية والمنتجات.

في العقد الماضي، أو نحو ذلك، كان هناك تزايد الإحباط مع استرتيجية النهج التقليدي من أعلى إلى أسفل في التنمية، والحد من الفقر وعدم فعاليتها، ولذلك فإن الفلبين وعدت دول أخرى تم تجريب التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية (CDD)، وقد أدت النجاحات المحلية العديد من المؤسسات الحكومة في محأولة لتكرار التجربة على نطاق أوسع، وقد لاحظ الخبراء أيضا أن نسبة (50٪) من الأسر في وضع غير مستقر، أي ضعفاء بما فيه الكفاية لتقع في براثن الفقر إذا حصلت انتكاسة مالية طفيفة، وبالتالى يتعين على الحكومة ليس فقط رعاية الفقراء، ولكن أيضاً التأكد من أن ملايين أخرى لا تقع في براثن الفقر، خاصة في

المناطق الريفية، على الرغم من أن العديد من الفلبينيين في المناطق الحضرية غالباً ما تكون عرضة لخطر الوقوع في الفقر، كذلك المشكلة الرئيسية الأخرى تباطؤ الجهود المبذولة لمعالجة الفقر في الفلبين هي الرسوم الجمركية على الواردات (أي الضرائب)، على الرغم من أنها أنشئت لحماية الإنتاج المحلي، وانتهى الأمر بعد تأثير معاكس، ولذلك فقد توقف الإنتاج المحلي وأسفر عن أسعار أكثر تكلفة بالنسبة للجميع، وفي النهاية أن كثيراً من الفلبينيين لجاؤا لشراء السلع الأجنبية على أي حال كما أنها في بعض الأحيان أرخص وأكثر تنوعاً . Dario B, Poverty in the

Philippines, www.poverties.org)

الدراسة الثانية: احمد 2014م

على الرغم من تباهي الدول العظمي باقتصادها القوى، ومعدلات البطالة الأقل، مقارنة مع دول الشرق الأوسط، وأفريقيا، إلا أن الحقيقة على عكس ذلك، فقد أشارت بعض الإحصاءات التي أعدتها الجمعيات الدولية لحقوق الإنسان إلى ارتفاع نسب الفقر في عدد من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي يعتبرها العالم أجمع صاحبة أقوى اقتصاد وأقل نسب للفقر، فقد أكدت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن نسبة الأمريكيين الذين يعانون الفقر أصبحت مرتفعة جداً، حيث أفأدت الأبحاث إن ما يقارب الـ(40%) من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (25 إلى60)عأما يعيشون ستة على الأقل تحت مستوى النسب الرسمية للفقر، كما أن(54%) من السكان يعيشون بشكل دائم تحت خط الفقر أو قريبًا منه، وأكدت الصحيفة الصادرة بالإنجليزية أن غالبية الأمريكيين يعانون من شدة الفقر، موضحة أن الصورة التي يتم تصديرها للعالم متحدثة عن نسب فقر قليلة هي صورة مضللة وغير واقعية، وكان مكتب الإحصاء الأمريكي قد أكد في نوفمبر 2012 أن

أكثر من (16%) من سكان الولايات المتحدة "من بينهم أطفال" يعيشون في فقر مدقع، وبوقت سابق نشر موقع "أمريكا بوفرتي" الذي يهدف للقضاء على الفقر بالولايات المتحدة، أن العديد من الأسر الأمريكية تجد صعوبة شديدة في تلبية احتياجاتها إليومية، وأن استمرار البطالة وإرتفاع التكاليف المعيشية أدى بهم إلى الاضطرار للمفاضلة بين الضروريات (مثل الرعاية الصحية ورعاية الأطفال وحتى الغذاء)، وقد عرض الموقع خارطة توضيحية للمناطق الأكثر فقرًا في الولايات المتحدة، حيث يرمز كل لون فيها إلى نسبة الفقر بالمنطقة المشار إليها، فالمناطق الملونة باللون الأخضر تقل نسبة الفقر فيها عن(11%)، واللون البني يرمز لمناطق بها نسبة فقر ما بين(11,13%) بينما يوجد فقر بنسبة(13,15%) في المناطق ذات اللون الأصفر، واللون البرتقالى يرمز لمناطق بها فقر تصل نسبته إلى (15,17%) أما اللون الأحمر فيرمز لنسبة فقر أعلى من(17%).

وبالنسبة لإسرائيل فقد أظهرت الإحصائيات أنها أيضا تعاني نسب فقر كبيرة، بالرغم من أن حكومتها دائمة التباهي بقوة اقتصادها، حيث سلطت بعض وسائل الإعلام الأسرائيلية الضوء على ظواهر جديدة تهدد المجتمع الأسرائيلي، الذي يحاول الظهور أمام العالم كمجتمع متحضر يحظى باهتمام حكومته مثلما يحدث في المجتمعات الأوربية، وركز موقع المصدر الأسرائيلي على ظواهر جديدة تدق أبواب إسرائيل ألا وهي: الفقر، والبطالة، والجوع، وكشف الموقع النقاب عن تقرير دائرة الإحصاء المركزية التي نشرت معطيات مقلقة للشعب إليهودي، تشير إلى أن نحو (30) ألف شاب يبحث عن عمل في إسرائيل، وقد تكون هذه المعطيات أعلى في الواقع؛ لأن الكثير من الشبان لا يبلغون عن عملهم، وبحسب الموقع أن قنوات التليفزيون الأسرائيلي ناقشت بقوة ظاهرة مؤلمة وآخذة في الإزدياد، وأظهر أطفالاً وأحداثاً ينظفون السلالم، ويغسلون الصحون، ويعتنون بالأطفال، ويعملون في أي عمل يتيح لهم الحصول على مقابل ضئيل لمساعدة والديهم على شراء الأطعمة، أو دفع فواتير الكهرباء أو الماء، لمنع قطع تلك

الخدمات، ويعمل جزء من الأولاد في عدة أماكن في الوقت ذاته لساعات طويلة، وأحيانا على حساب أوقات التعليم، ولفت الموقع إلى عدة تقارير تشير إلى أن نصف العمال في إسرائيل يتقاضون أقل من (6.500 شيكل)، نحو(1700 دولار) وأحياناً أقل بكثير، أو لا يعملون ولا يجدون فرصة عمل، مشيراً إلى أنهم لا يستطيعون تدبير أمرهم من خلال إعالة أسرهم، وأشار التقرير إلى أن أحد الأولاد يشعر بأنه يشكل عبئاً على والديه، ولذلك خرج للعمل، وهو يعمل حالياً في أربعة أماكن مختلفة، وينفق المال في تسديد مصاريف المنزل، وقالت فتاة أخرى تبلغ من العمر 12 عأماً أنها قررت الانضمام إلى أختها البالغة من العمر 14 عأما ومساعدتها في تنظيف المنازل، وذلك "لعدم توفر الخبز في المنزل دائماً"، بين كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، فإن إسرائيل هي في المكان الأعلى من حيث نسبة الأولاد الفقراء، حيث يعيش حالياً في إسرائيل نحو 880 ألف طفل يعانون الفقر، أي نحو(10%) من السكان، ويضطر الأولاد للخروج إلى العمل بدلاً من القيام بالفروض المنزلية أو الدراسة استعداداً للامتحانات، واستطرد أن التركيز في المذاكرة لن يكون الاهتمام الأول عند أولئك الأطفال، الذين يشعرون بالجوع والحاجة طوال الوقت، مشيراً إلى أنه على ما يبدو أن دائرة الفقر الآخذة في التوسع تجذب إليها عدداً متزايداً من الأطفال، لافتاً إلى أن إمكانية الخروج من هذه الدائرة ستصبح صعبة جداً إذا لم تجد الدولة حلا للخروج من هذه الأزمة قبل تفاقمها.

وذلك ما جعل الحاخام الأسرائيلي (يشيل أيشتين) يقول: أن نسبة الفقر في الدولة العبرية تصل إلى(35%)، وأن الفقر في إسرائيل يشكل تهديداً إستراتيجياً لوجودنا مضيفاً أن من واجب دولة إسرائيل أن تحدد الحد الأدنى للدخل المطلوب للإقامة في إسرائيل بكرامة.

الدراسة الثالثة :هيلين وأو لاد2011م

Education and Poverty: Confronting the Evidence

تناولت هذه الدراسة موضوع التعليم والفقر ومواجهة الأدلة وتطرقت هذه الدراسة إلى مبادرات السياسة الحالية للولايات المتحدة لتحسين نظام التعليم في الولايات المتحدة، بما في ذلك أي طفل تركت وراءها اختبار التقييم المستندة المعلمين وتشجيع المنافسة مضللة لأنها أما لنفي أوتعيين إلى جانب هيئة الأساس والأدلة توثق أن الطلاب من الأسر المحرومة في المتوسط أقل أداءً جيداً في المدرسة من تلك التي من العائلات المحظوظة، بسبب المبادرات السياسة ذاتها لم تعالج مباشرة التحديات التعليمية التي يواجهها الطلاب المحرومين، التي ساهمت قليلاً وليس من المرجح أن تسهم كثيراً في المستقبل، والأطفال من الأسر المحرومة يتطلبون مواجهه أوسع ونهج أكثر جرأة لسياسة التعليم من الجهود التي بذلت مؤخراً لمدارس الإصلاح، وتوصي الدراسة بعمل منتدى للباحثين لعرض ومناقشة بحوث السياسات ذات الصلة التي يمكن أن توفر الأدلة اللازمة لصنع سياسة أفضل، المساهمات المنهجية والموضوعية الرئيسية من خلال الأبحاث من هذا النوع في مجموعة من مجالات السياسة، المخأوف اليوم هي على أساس متوسط درجات الاختبار للطلاب في الولايات المتحدة الذين يتم باعتدال مقارنتهم مع تلك التي في الدول الأخرى، على معدلات التخرج الولايات المتحدة كانت أعلى بكثير من تلك التي في معظم بلدان أخرى ولكن الا أن قد تجأوزتها في بلدان أخرى، وعلى سياق التعليم والتحصيل ونتيجة اختبار أداء العديد من الطلاب المحرومين، لا سيما في المراكز الحضرية، يملك إقناع عدد كثير من الناس أن نظامنا التعليمي في أزمة، إنشاء أهداف وطنية طموحة وتعزيز معايير الإصلاح القائم، الاهتمام بالمبادرات السياسة من العقد الماضي والتي تشمل المدارس، اختبار المناهج القائمة لتقييم المعلمين، وتعزيز توسيع اختيار الوالدين.(لاند، 2011م)

ثانياً: الدراسات الافريقية:

الدراسة الأولي: عبدالرءوف 2009م

تناولت هذه الدراسة موضوع الفقر في ريف وحضر محافظة سوهاج، دراسة ميدانية من خلال التوزيع الجغرافي للفقر في المجتمع المصري، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة في التعرف علي أهم أساليب التعايش والتكيف مع الفقر داخل الريف والحضر، والمقارنة بينهما من منطلق أن الفقر لا يمثل ظاهرة ريفية فقط، أو حضرية فقط، واستمدت هذه الدراسة أهميتها من خلال التعرف علي الخصائص الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، للفئات الفقيرة، ودور ذلك في تسهيل عملية ايجاد حلول جوهرية لمشاكل هذه الفئات في المجتمع، واعطاء صورة وصفية تفصيلية عن حياة الفقراء في الريف والحضر المصري، ومدي قدرتهم علي اشباع حاجاتهم الأساسية، وكيف يتعاملون مع اشباع هذه الحجات، وقامت هذه الدراسة علي التساؤلات الآتية: ما هي الخصائص الاجتماعية والمهنية لفئات الفقراء في الريف والحضر؟ ما مدي قدرتهم علي اشباع الحاجات الأساسية؟ وما دور الدولة في اشباع هذه الاحتياجات؟ وأعتمدت هذه الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت العينة العشوائية المنتظمة، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: بلغت نسبة الامية في سوهاج أن نسبة من يقرأ ويكتب (63%) في الحضر، ونسبة (81,44%) في الريف، قصور في الرعاية الصحية ناتج من قيم وثقافة هذه الفئات، سوء الحالة الغذائية في غالبية مجتمع البحث، ضعف الرعاية الصحية الصحيحة، التسرب من التعليم في الريف أكبر من الحضر في مجتمع الدراسة، ومن أهم التوصيات: تحقيق الأمن الاجتماعي ضرورة أجتماعية، وسياسية، واقتصادية.(الضبع، 2009م)

الدراسة الثانية: حاج 2014م

تناولت هذه الدراسة موضوع ظاهرة الفقر في الجزائر وأثرها علي النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، والبطالة، والتضخم، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة من خلال ابراز بعض الآثار السلبية لظاهرة الفقر علي المجتمع الجزائري، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء علي بعض المفاهيم العامة المتعلقة بظاهرة الفقر واظهار بعض الحقائق والاحصاءات التي تعكس حقيقة الفقر في المجتمع الجزائري وأسبابه وآثاره، وأعتمدت هذه الدراسة علي التسائل الآتي: ما هي الآثار السلبية لظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري؟ رغم الطفرة المالية التي يعيشها البلد، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: تعتبر البطالة من الأسباب الأساسية لاستفحال ظاهرة الفقر، انعكس معدل الفقر المرتفع علي الجانب الاجتماعي والثقافي في المجتمع الجزائري، وتوصلت هذه الدراسة إلى توفير الخدمات الأساسية الصحة والتعليم والسكن والتغذية وذلك لتنمية مستوي حياة الافراد، والاهتمام باصحاب الحرف الصناعية التقليدية، ذيادة توقير فرص التعليم، السعي للاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصي حد ممكن.(قودين، 2014م)

ثالثاً: الدراسات العربية:

الدراسة الأولي: دراسة عبدالله، 2014م

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الفقر والبطالة علي السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي أثر الفقر والبطالة علي السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة أن الظروف الاقتصادية التي مرت بها الأردن في الثمانينات وانخفاض قيمة الدينار الأردني

اظهرت مشكلة الفقر والبطالة كأحد المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني، فإنتشرت مظاهر الفقر، والبطالة، وتدني المستوي المعيشي، والتعليمي، والصحي، والخدماتي، والاسكاني، وغيره، حيث أصبحت تهدد أمن المجتمع واستقراره، وتسببت في معدلات الجريمة وما لها من آثار سلبية خطيرة علي برامج التنمية البشرية، وتتحدد المشكلة في محاولة التعرف علي أثر الفقر والبطالة علي ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وجاءت أهمية هذه الدراسة في التعرف علي أثر الفقر والبطالة علي السلوك الجرمي من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، والعينة العشوائية البسيطة، وأداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وتم التأكد من أداة الاستبيان من خلال عرضها مبدئياً وتوزيعها علي عينة استطلاعية تجريبية بلغت 25 مبحوثاً وتم تعديل الاستمارة بناءاً علي آراء العينة التجريبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية: وجود علاقة لمتغير البطالة علي السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وأن البطالة تمثل الوجه الآخر للفقر، من حيث تأثيرها في مستوي المعيشة للأفراد والأسر، وجود علاقة لمتغير الفقر علي السلوك الجرمي في المجتمع الاردني، وأن الكثير من الأفراد لا يستطيعون تحقيق الحد الأدني من متطلبات الحياة لأسرهم، ومن أهم توصيات هذه الدراسة: ضرورة قيام الحكومة بوضع سياسات مالية لتحسين دخول الأفراد في المجتمع الأردني، وفرض تشريعات علي أصحاب رووس الموال لرفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى السلوك الجرمي، دعوة وزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق المعونة، وصندوق الزكاة، وصناديق العون الاجتماعي المختلفة، لوضع برامج وسياسات هدفها تحسين الوضع الاقتصأدي والمأدي لأفراد المجتمع الأردني.(الدراوشة، 2014م)

الدراسة الثانية:محمد 2007م

تناولت هذه الدراسة موضوع الفقر في إليمن أسبابه وطرق علاجه، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة في مناقشة قضية الفقر وما تعانيه البشرية من ويلاتها، وما تتركه من آثار سيئة علي حياتهم عبر الأجيال، وما تعيشه اليوم وتعانيه سواء الدول، أو المجتمعات، أو الأفراد، وخصوصاً اليمن، وتاتي أهمية هذه الدراسة لأنها تتناول مشكلة الفقر في اليمن، وتظهر حجم المعاناه، وسوء الأوضاع الحياتية، والمعيشية، لغالبية أبناء اليمن بفئاته المختلفة، وهدفت هذه الدراسة إلى إظهار حجم وأنواع الفقر في اليمن، والعمل علي تحديد العوامل الرئيسية والجوهرية التي كانت سبب مباشر في بروز واتساع وتفاقم مشكلة الفقر في اليمن، محأولة كشف حقيقة المؤسسات المالية الدولية وأهدافها، في ضوء برامج الاصلاح الاقتصادي، دراسة وتحليل الخطط والبرامج المتعلقة بمعالجة الفقر وتخفيف آثاره، ومعرفة حجمها، ونوعها، وامكانياتها، وما مدي مصداقيتها، وأعتمدت هذه الدراسة علي الفروض الآتية: هل تعتبر مشكلة الفقر في اليمن قديمة أم أنها ظهرت كمشكلة اقتصادية اجتماعية خطيرة ومتزايدة في فترات لاحقة، هل صحيح أن اليمن من الدول التي تعاني من شح الموارد الطبيعية والمادية إلى الحد الذي لا يستطيع معه مواجهة التزايد السكاني، واستخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي عند جمع المعلومات والبيانات الاحصائية، والمنهج الاستدلإلى بغرض دراسة وتحليل نتائج السياسات والآثار المترتبة عليها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: مر الاقتصاد اليمني خلال النصف الثاني من القرن الماضي بثلاثة مراحل لها أثر كبير علي المجتمع اليمني، وهي الاقتصاد المغلق، والانفتاح، والانتعاش، الاقتصادي، والانكماش، والتهور الاقتصادي، جميع أنواع الفقر منتشرة في المجتمع إليمني، ضعف الانفاق الحكومي علي الخدمات الاجتماعية، تدني الأجور والمرتبات، ضعف وقصور شبكة الأمان الاجتماعي وعدم وصولها للريف، ومن

أهم توصيات هذه الدراسة: ضرورة قيام الدولة بدورها ومسؤوليتها في تحقيق النمو الاقتصادي، زيادة حجم الانفاق الاجتماعي في الميزانية العامة للدولة، أنهاء الفساد والحد من العبث بالمال العام، إحياء دور مؤسسة الزكاة، الموافقة علي إنشاء بنك للفقراء، تفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي.(الغدري،2007م)

الدراسة الثالثة: مراد 2011م

تناولت هذه الدراسة موضوع أسباب وآثار الفقر والبطالة في فلسطين، دراسة ميدانية علي محافظة خان يونس بقطاع غزة، مشكلة هذه الدراسة وأهميتها: تنشأ أهمية البحث من موضوع الفقر والبطالة حيث تعتبر قضية إنسانية واجتماعية بالنسبة للدولة والمجتمع في فلسطين بشكل عام، وتدهور الأوضاع في قطاع غزة التي تعاني من مشكلة الفقر والبطالة، ومحاولة الباحث الغاء الضوء علي قضية الفقر والبطالة من خلال الدراسة في محافظة خان يونس، لعلها تكون نقطة تحول في قضية الفقر، وتكون قاعدة معلومات عن هذه المنطقة، وهدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل صور الفقر والبطالة في محافظة خان يونس، والتعرف بموضوع الفقر والبطاله وأنواعه وأسبابه ومستويات تحليله، وأعتمدت هذه الدراسة علي الفروض الآتية: ارتفاع كل من مستوي الفقر ومعدل البطالة، توجد علاقة عكسية بين التعليم والبطالة، توجد علاقة عكسية بين التعليم والفقر، توجد علاقة طردية بين البطالة والفقر، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي اضافة لمنهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة، واستخدمت أداة الأستبيان والعينة العشوائية، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية: عاش الشعب الفلسطيني عدة عقود من الزمان في نزوح وتهجير وحروب ومذابح لاقامة دولة فلسطين، ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة في مجتمع الدراسة، وجود نسبة أمية منخفضة، وجود علاقة عكسية بين المستوي التعليمي والفقر، فتتناقص نسبة الفقر كلما ارتفع مستوي التعليم والعكس،

وجود علاقة عكسية بين مستوي التعليم والبطالة، نجد ازدياد معدلات البطالة مع انخفاض في مستوي التعليم، وأوصت هذه الدراسة بالآتي: العمل علي توسيع وزيادة مؤسسات التعليم في المناطق النائية، اعتماد برامج التشغيل الموقت، العمل علي تقليل الاعتماد علي الاقتصاد الأسرائيلي، التنسيق بين برامج وسياسات المنانحين، والمنظمات غير الحكومية مع سياسات وبرامج الحكومة.(مصطفي،2011م)

الدراسة الرابعة: حاج 2014م

تناولت هذه الدراسة موضوع ظاهرة الفقر في الجزائر وأثرها علي النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، والبطالة، والتضخم، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة من خلال ابراز بعض الآثار السلبية لظاهرة الفقر علي المجتمع الجزائري، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء علي بعض المفاهيم العامة المتعلقة بظاهرة الفقر واظهار بعض الحقائق والاحصاءات التي تعكس حقيقة الفقر في المجتمع الجزائري وأسبابه وآثاره، وأعتمدت هذه الدراسة علي التسائل الآتي: ما هي الآثار السلبية لظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري؟ رغم الطفرة المالية التي يعيشها البلد، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: تعتبر البطالة من الأسباب الأساسية لاستفحال ظاهرة الفقر، انعكس معدل الفقر المرتفع علي الجانب الاجتماعي والثقافي في المجتمع الجزائري، وتوصلت هذه الدراسة إلى توفير الخدمات الأساسية الصحة، والتعليم، والسكن، والتغذية، وذلك لتنمية مستوي حياة الأفراد، والاهتمام باصحاب الحرف الصناعية التقليدية، ذيادة توقير فرص التعليم، السعي للاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصي حد ممكن.(حاج 2014م، ورفة علمية منشورة، ص12)

الدراسة الخامسة: رانية 2014م

تناولت هذه الدراسة موضوع اليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة، دراسة علي عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة في الاعباء اليومية التي تواجهها المرأة الفقيرة في البيئة الحضرية، لتلبية احتياجاتها، واحتياجات أسرتها الأساسية، حيث يفضي بها إلى اتباع إليات منهجية لمواجهة وتلبية تلك الاحتياجات، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة، في تلبية احتياجاتها، واحتياجات أسرتها الأساسية، من (طعام ،وملبس، وتعليم ،وصحة) والكشف عن خصائصها الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، في المناطق الحضررية المتشابكة والمعزولة عن الدعم العائلي، والعشائري، وانطلقت هذه الدراسة للاجابة علي التساؤلات الآتية: ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمرأة الحضرية الفقيرة؟ وما إليات التكيف التي تتبعها في تلبية احتياجاتها واحتياجات أسرتها الأساسية؟ وتاتي أهمية هذه الدراسة من الدراسات المحدودة في الأردن التي تعتني بأكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً وهشاشة من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، وهي المرأة الحضرية الفقيرة، وأعتمدت هذه الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة للنساء الفقيرات اللائي تتقاضي اسرهن معونة نقدية من مكتب صندوق المعونة الوطنية في محافظة الزرقاء، والمنهج الإحصائي spas لتحليل البيانات، وأعتمدت علي الاستبيان كأداة للدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: تتنوع إليات التكيف التي تستخدمها المرأة الحضرية الفقيرة، وإعتمادها علي إليات تكيف مقبولة اجتماعياً، كالتقنين في الاستهلاك، وخفض الأنفاق، والاستثمار الامثل للموارد، وبعض الإليات الأخري غير المقبولة اجتماعياً، كغياب الأستثمار في الموارد البشرية، وأوصت هذه الدراسة بالآتي: ضرورة النظر بجدية إلى آليات التكيف التي تستخدمها المرأة الحضرية الفقيرة، ومراعات خصائصها

الاجتماعية، والصحية، عند تصميم وأختيار البرامج، والمشروعات، التي تعني بمكافحة الفقر ودعم آليات التكيف ذات المردود الاجتماعي.(جبر، 2014م)

رابعاً: الدراسات المحلية:

الدراسة الأولي: مروة، 2003م

تناولت هذه الدراسة موضوع دور التمويل الاصغر في تخفيف حدة الفقر لتجربة السودأن في الفترة من 2001م–2009م، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الآثار المترتبة علي استخدام استراتيجية التمويل الاصغر كأداة لتخفيف حدة الفقر، وهدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي مفاهيم وأسباب الفقر، وإلقاء الضوء علي التجربة السودانية في مجال التمويل الأصغر وأعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هي: التمويل الأصغر، يسهم في تحريك الطاقات المعطلة إلى طاقات مستغلة مما يؤدي إلى توازن في المجتمع، التمويل الاصغر أداة فعالة وقوية لمحاربة الفقر، جوانب العرض للتمويل الأصغر ضعيفة إذ لا تتجاوز(3%)، نمطية المشروعات تؤدي إلى ضعف التسويق الذي يفضي إلى التعثر، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة في الآتي: ضرورة العمل علي تنمية صناعة التمويل الأصغر بصورة مستدامة، ضرورة العمل علي إبتكار أساليب جديدة للضمانات، الترويج لصناعة التمويل الأصغر عبر وسائل الإعلام حتى يتحقق الوعي المجتمعي لمعرفة التمويل الأصغر.(محمد، 2013م)

الدراسة الثانية: النور ، 2013م

تناولت هذه الدراسة موضوع دور ديوان الزكاة في تقليل حدة الفقر بولاية جنوب دارفور، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة في إنتشار الفقر بصور واسعة بين السكان، في ولاية جنوب

دارفور، نتيجة للصراع القائم في الولاية مما أدي إلى حدوث مشكلات في تركيبة البناء الاجتماعي، لهذا المجتمع من خلال فقدانهم لممتلكاتهم، وهدفت هذه الدراسة إلى نوع المشاريع التي يقدمها ديوان الزكاة للفقراء، والمساكين، والتعرف علي مدي نجاح المعالجات التي قدمها الديوان لمعالجة الظاهرة والوقوف علي حجم المستفيدين والفئات المستهدفة في برامج ديوان الزكاة، وأعتمدت هذه الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تتمثل في الآتي: معظم المستفيدين من برامج ديوان الزكاة يواجهون صعوبة في الإجراءات الإدارية في الحصول علي المساعدات المقدمة من الديوان، سأهم ديوان الزكاة مسأهمة فعالة في برنامج العلاج المباشر وغير المباشر عبر بطاقات التامين الصحي العلاجية والإرساليات، أغلب المستفيدين من البرامج والمشروعات الإنتاجية التي يقدمها الديوان للحد من الفقر بالولاية هم الشباب وهذا يتوافق مع سياسة المصارف، ومن أهم توصياتها الآتي: علي الديوان متابعة المشروعات الإنتاجية بعد تسليمها لأصحابها بصورة دورية وتذليل العقبات التي تواجه المشروعات لضمان نجاحها.(النور، 2013م)

الدراسة الثالثة: عباس ، 2010م

تناولت هذه الدراسة موضوع درو البنوك في تخفيف حدة الفقر في السودان، دراسة حالة بنك الأسرة في الفترة من 2008م إلى 2010م وتمثلت مشكلة الدراسة في قلة دخول الأفراد، وعدم وجود ضمانات لهم للحصول علي تمويل، مما يستوجب وجود موسسة مالية توفر لهم التمويل بشروط ميسرة، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح أسباب الفقر في السودان، وإبراز دور البنوك في مكافحة الفقر، وتوضيح دور بنك الأسرة في تخفيف حدة الفقر، وأعتمدت هذه الدراسة علي الفروض الآتية: التمويل المسموح من قبل البنك للأسر الفقيرة أدي إلى زيادة

دخولهم، واستخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي ألتحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الآتي: سياسات التحرير أدت إلى انخفاض المستوي المعيشي للأسرة مع ضعف الانفاق الحكومي علي الخدمات، ومن أهم التوصيات: دعم برامج تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المختلفة، ووضع استراتيجية لمناهضة الفقر، تدريب كافة أفراد المجتمع علي الإنتاج وذلك لإخراجهم من الفقر وتعبئة طاقاتهم لإحداث تنمية اجتماعية شاملة.(الشيخ، 2010م)

الدراسة الرابعة: إسراء ، 2006م

تناولت هذه الدراسة موضوع الفقر الريفي في السودان، دراسة ميدانية في منطقة أم ضوءاًبان محلية شرق النيل، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة من تفاقم الفقر في السودأن حيث أن (90%) من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأن هنالك (40%) من السكان هم من افقر الفقراء، ويتمركزون في الريف وتدهور أوضاع الفقراء في ولاية الخرطوم، وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهتمامها بقضية الفقر، من خلال دراسة الفقر الريفي، ومعرفة خصائص الفقراء ومدي ملاءمتهم لأوضاعهم مع حالة الفقر التي يعيشون فيها، وهدفت هذه الدراسة إلى توصيف وتحليل صور الفقر الريفي، في منطقة أم ضوءاًبان، وأعتمدت هذه الدراسة علي الفرضيات الآتية: الفقر الريفي يؤثر في الاحوال الاقتصادية والاجتماعية، للفقر الريفي في أم ضوءاًبان صور متعددة، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الآتي: ارتفاع حجم الأسرة إلى 9 اشخاص، وارتفاع نسبة النزوح، لأسباب العمل، والجفاف، والتصحر، ضعف مستوي التأهيل العلمي والمهني لأرباب الأسر، ديوان الزكاة لايساهم مسأهمة فعالة، وكذلك الرعاية الاجتماعية دورها معدوم، وضعف الخدمات الصحية، وقلة مصادر مياه الشرب النقية، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها

هذه الدراسة الآتي: ايجاد وسائل تمويلية لتقديم التمويل للمشروعات التي يمكن أن تكون بالمنطقة، تطوير عمل شبكات الأمان الاجتماعي وقيام مشروعات الأسر المنتجة لدعم دخل الأسر الفقيرة.(عبدالجليل، 2006م)

الدراسة الخامسة: آدم، 2004م

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الزكاة في مكافحة الفقر بولاية البحر الأحمر، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الفقر من أبرز المشكلات التي تواجه التنمية بالولاية والتي نتجت عنه مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في نشاط السكان، وهدفت هذه الدراسة إلى لفت الباحثين إلى الدور الاقتصادي المهم للزكاة، وإمكانية تطويرها، وتوسيع أوعيتها، وتعظيم حصيلتها برعاية الدولة وسلطانها، وأعتمدت هذه الدراسة علي الفروض الآتية: ديوان الزكاة له دور فاعل في مكافحة الفقر من خلال برامجه بالولاية، بالرغم من جهود ديوان الزكاة اَلا أن الامكانات الحالية متواضعة نظراً لحجم المشكلة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن السياسات التي يتبعها الديوان في المصارف لها أثر كبير وواضح في الحد من الفقر وذلك من خلال(أ) الصرف الأفقي: ويمثل العلاج والرواتب الشهرية للأسر الفقيرة، والأرامل، والأيتام، وطلاب الخلأوي.(ب) المشاريع بشقيها الخدمي والإنتاجي: وهذه المشاريع سأهمت في تطوير القطاع الزراعي والصحي والحرفي والمهني ورفع من قدرات الأسر للتحول من تلقي المعونات إلى الإنتاج، لديوان الزكاة دور محوري ورئيسي في الحد من الفقر بالولاية، مقارنة بالجهود التي يبذلها في هذا المجال، ومن أهم ألتوصيات: تفعيل الدور الشعبي والطوعي في عمل الزكاة علي مستوي الجباية، والمصارف، وتسهيل الوصول إلى أموال الزكاة .(سعيد، 2004م)

الدراسة السادسة: عصام، 2005م:

تناولت هذه الدراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر بالسودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في تعدد الأبعاد والآثار والانعكاسات، والمعالجات، في السودان جراء الفقر، وما يصاحبه من تعدد صور الفقر وأنواعه، لذلك تكمن المشكلة في ما هو الدور المناط بمؤسسات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر؟ وتحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، وهدفت الدراسة إلى تسليط الأضواء علي قضايا الفقر في صورته الاقتصادية، والاجتماعية، مع تحليل الفقر بكل أبعاده من خلال الدراسة الميدانية، وأعتمدت هذه الدراسة علي الفرضيات الآتية: كلما زاد دور مؤسسات المجتمع المدني خفت حدة الفقر في ظل تنامي الوعي بأهمية هذه المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، أدارة التنمية أدارة مشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني، والحكومة، يمكن أن يؤدي إلى نجاح الخطط التنموية، وأعتمدت هذه الدراسة علي منهج الطريقة المتكاملة لدراسة صور الفقر من خلال المسح الميداني بالعينة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: الغياب الكامل لمؤسسات المجتمع المدني طوال سنوات الحرب في كل أنحاء الولاية، الأمر الذي فاقم من الأوضاع المتردية، هنالك فقر اجتماعي يشمل كل الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية الأخري، سيادة حالة من العطاله وسط سكان قرية (بلن) مما أدي إلى تدني في مستويات الدخول الأمر الذي ينعكس علي الوضع الاجتماعي والاقتصأدي، ومن أهم ألتوصيات: زيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، خاصة المنظمات الطوعية، للتصدي لتخفيف آثار الفقر، ودعم برامج تحسين الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية المختلفة.(صالح، 2005م)

الدراسة السابعة: آلاء ، 2006م:

تناولت هذه الدراسة دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة، بالتطبيق علي مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفير المشروعات الصغيرة، واحجام المؤسسات التمويلية المختلفة في توفير التمويل لهذا النوع من المشروعات التي تجعلها مهيأة للقيام بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسس، والضوابط التي يتم علي أساسها تمويل المشروعات الصغيرة، ومدي مسأهمة التمويل المقدم في تنمية هذه ألمشروعات، ومعرفة الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المشروعات، في تخفيف حدة الفقر، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ومعرفة المشاكل التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة، من قبل المؤسسات التمويلية، من خلال دراسة عدد من المشروعات التي قام مصرف الإدخار بتمويلها، وقامت هذه الدراسة علي الفروض الآتية: أن السياسة التمويلية لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية موجه لدعم الشرائح الضعيفة في المجتمع، وذلك بتوفير الدعم المإلى والفني، وأن التمويل المقدم قد سأهم في تطوير وتنمية المشروعات الممولة، واستخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي، للحصول علي المعلومات، والمنهج الاحصائي التحليلي لاستخلاص النتائج، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن غالبية الفئات العمرية في هذا النوع من المشروعات تنحصر مابين 30-50سنة ودافعهم الأساس للعمل بهذه المشروعات تخفيف أعباء المعيشة، وتنحصر هذه المشروعات في أربعة أنواع مشاريع نسوية، حرفيين، صناعات صغيرة، تجارة وخدمات، وهنالك مشاكل تواجه المشروعات الصغيرة متعلقة بعدم كفاية التمويل وارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن أهم ألتوصيات: الاهتمام بدور المشروعات الصغيرة في التنمية باعتبارها تخدم شريحة كبيرة، والعمل علي زيادة عدد المؤسسات المالية، والمصرفية العاملة في مجال التمويل الأصغر.(دفع الله، 2006م)

الدراسة الثامنة: مكية ، 2004م

تناولت هذه الدراسة دور العبادات في معالجة المشكلات الاجتماعية، ودور عبادة الزكاة في معالجة الفقر بولاية الخرطوم، وتمثلت مشكلة هذه الدراسة أن الفقر أصبح من التحديات التي تمثل خطر علي سلامة البناء الاجتماعي، والاخلاقي، والقيمي، للمجتمع السوداني، وأنها عنصر تحدي أمام التنمية، وتحقيق مجتمع الكفاية، وتري هذه الدراسة ضرورة تنأول مشكلة الفقر في إطار الاستخلاف، وتكليف الإنسان بعمارة الارض، وضبط وصياغة العلاقات التبادلية بين الإنسان والإنسان، والإنسان وموارد الارض، وفق مقتضيات وموجهات الدين والشرع الإسلامي من خلال علاقة الإنسان بالله سبحانه وتعالى، واستمدت الدراسة أهميتها من اسهامها في تأصيل الفكر الإنساني الذي يوجه الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية استناداً علي معارف الوحي والهدي النبوي، بالاضافة لكونها تطرح اسهامات في معالجة مشكلة الفقر، التي تنعكس خطورتها علي العقيدة والسلوك من ناحية، وتحقيق النماء والازدهار من ناحية أخري، وهدفت هذه الدراسة لتحقيق استنباط المفاهيم والتفسيرات الأساسية التي تقوم عليها الدراسة من مرجعية الإسلام واسهامها في جهود أسلمة المعارف في العلوم الاجتماعية، والتعرف علي الأسباب التي تسهم في الابقاء علي الفقر كمشكلة بالمجتمع السوداني، والتعرف علي العوامل والظروف التي تضعف من دور الزكاة في احتواء ومعالجة الفقر بالسودان بصورة افضل مما هو عليه الان، وكل هذه أهداف نظرية ، أما الأهداف العملية: تسعي هذه الدراسة للتعرف علي تجربة لجان الزكاة القاعدية وفعاليتها في تمكين ديوان الزكاة من اداء دوره، وطرح نموزج العمل الاجتماعي كمدخل لمعالجة مشكلة الفقر، باعتباره من استراتيجيات وتكتيكات طريقة تنظيم المجتمع في علاج المشكلات الاجتماعية، وقامت هذه الدراسة علي الفروض الآتية: نظام الزكاة في إطار النظام الاقتصادي والاجتماعي الموجود حالياً لم يعالج مشكلة

الفقراء الذين في كفالة الديوان بواسطة اللجان القاعدية، لايظهر أثر الزكاة ومعالجتها للفقر الا في إطار المجتمع المسلم، تجربة الدولة علي الزكاة في السودإن مازالت تحتاج للتطبيقات الصحيحة في بعض جوانبها، وجود عادات وأعراف وسلوكيات مستندة علي قيم سلبية تعتبر من الأسباب الرئيسية لوجود مشكلة الفقر بالسودان، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج التاريخي، ومنهج التفسير الموضوعي للقرآن، واستخدمت أداة الملاحظة، والاستبيان، واستمارة المقابلة، إلى جانب تحليل مضمون التقارير الخاصة بأداء الزكاة في جانب مصرف الفقراء والمساكين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: لا يتبع الديوأن فلسفة واضحة في إغناء الفقراء، ولا تعتمد السياسات العامة علي مرتكز فقهي واضح بالرغم من وضوح الاراء الفقهية في اتجاهيين: وهي اعطاء الفقير كفاية سنة أو اعطائة كفاية العمر، تعتمد أساليب توزيع الاموال علي تعددية قنوات الصرف بالوكالة، الاعتماد علي سياسة الصرف المباشر، وعدم التوسع في الصرف الرأسي، وهو تمليك مشاريع اعاشة وهو أكثر الأساليب فاعلية لمعالجة فقر الأسر والافراد، ومن أهم التوصيات: ضرورة الاتجاه نحو توجية الدراسات والبحوث المتعلقة بقضايا وموضوعات الاصلاح الاجتماعي نظراً وتحليلاً وتفسيراً ومعالجة علي ضوء موجهات الإسلام ، ومراعاة أن يتضمن عضوية هذه اللجان اخصائي اجتماعي إلى جانب أصحاب خبرة في مجال أدارة المشروعات الإنتاجية لمساعدة الأسر التي يمكن أن تملك مشاريع، والتركيز علي تمليك المشاريع الإنتاجية مع مضاعفة دور الديوان في توفير ظروف وشروط نجاح تلك المشاريع.(احمد، 2004م)

الدراسة التاسعة: دفع الله السيد 2013م

تناولت هذه الدراسة موضوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الأسر المنتجة في تخفيف حدة الفقر، المنفذة في ديوان الذكاة في السودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في دور

الديوان في تخفيف حدة الفقر بولاية سنار، عبر تنفيذه لمشروعات الأسر المنتجة المتمثلة في المشروعات الفردية، والجماعية، والجهود المبذوله لحكومة الولاية، والجهات الأخري ذات الصلة، وانتشار الفقر بالولاية، وتوجيه البحث لمعرفة مشروعات الأسر الممنوحة، والآثار الاقتصادية، والاجتماعية، ومدي مساهمة هذه الجهات في تخفيف حدة الفقر في ولاية سنار، وجاءت أهمية البحث انه تناول وسيلة من الوسائل التي تساهم في تخفيف حدة الفقر، وهي مشروعات الأسر المنتجه الممنوحة للفقراء، والمساكين، والدور الذي تلعبه الزكاة في علاج المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، وهدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء علي مشروعات الأسر المنتجة المنفذة من قبل ديوان الزكاة بولاية سنار، خلال الفترة من 2000م –2008م ومعرفة أثر الزكاة في معالجة الفقر، وتوضيح مستوي الفقر الذي يعيشه معظم سكأن السودان عموماً وولاية سنار خصوصاً، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج الاحصائي، واعتمدت هذه الدراسة علي الاسئلة الآتية: ماهي الآثار الاقتصادية، والاجتماعية لمشروعات الأسر المنتجة المنفذة بواسطة ديوان الزكاة بولاية سنار؟ وهل أدت مشروعات الأسر المنتجة إلى تخفيف حدة الفقر وسط المستفيدين من هذه المشروعات أم فشلت في ذلك؟ وما هو مستوي ونوع المشروعات المنفذة بواسطة ديوان الزكاة بولاية سنار؟ ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن معظم المشروعات الإنتاجية التي ملكت لافراد العينة لم يحالفها النجاح، ضعف رؤوس الأموال المقدمة من قبل الديوان، إدارة الزكاة لم تحقق إلية فعالة لمتابعة هذه المشروعات، والتاكد من جدواها ونجاحها، عدم فعالية لجان الزكاة القاعدية في عمل الزكاة، وعدم التزامهم بالأسس والضوابط التي يصدرها الديوان في اختيار وحصر الفقراء والمساكين للمشروعات المنفذة من قبل الديوان، ومن أهم التوصيات: الاهتمام بالتعليم وبناء قاعدة قوية تسأهم في دفع عجلة التقدم والتنمية، توفير فرص العمل للذين يحملون شهادات تؤهلهم للحصول علي وظائف حتي يلبوا حاجاتهم الأساسية، علي

ادارة الديوان أن تعمل علي ذيادة نصيب المشروعات المنتجة من تسوية الزكاة حتي يمكن إنشاء مشروعات تساعد في الحد من الفقر، الاهتمام بتعليم الشرائح الضعيفة والتركيز علي المشروعات الجماعية.(يسن، 2013م).

الدراسة العاشرة: عادل ، 2002م

تناولت هذه الدراسة موضوع الزكاة كاستراتيجية لمعالجة مشكلة الفقر قي السودان، تجربة ديوان الزكاة في الفترة من (1990م_1999م) جاءت مشكلة هذه الدراسة أن الفقر في السودان يعتبر ظاهرة عميقة الجزور، ومتعددة الأبعاد، وأنها نشأت لتضافر عدة عوامل ذاتية وخارجية وطبيعية، وهنالك شبه اتفاق علي أن حوإلى(94,8%) من السكان يعتبرون فقراء، ورغم التطور في ظاهرة الفقر في السودان، وما تجده من اهتمام ومتابعة السياسات للتخفيف من حدته ومحاربته والقضاء عليه، الا أن دور المؤسسات مازال متواضع وأن هنالك فجوة كبيرة بين واقع الفقراء واداء هذه المؤسسات، وقامت هذه الدراسة علي الفروض الآتية: تعتبر الزكاة ليست أداة توزيعية ولا مؤسسة إدارية وإنما تتجاوز ذلك إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية رغم النسب العالية للديوان في مجال الجباية الا أن الفجوة بين التقدير الحقيقي للزكاة علي المستوي القومي وما تم تحصيله خلال فترة الدراسة ما زال متواضع، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالفقر من وجهة النظر الإسلامية، وتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالزكاة ودورها في عملية التكافل الاجتماعي، والتوزيع العادل للثروة، وزيادة الإنتاج، وتوضيح دور ديوان الزكاة كمؤسسة اجتماعية في محاربة الفقر في السودان، واستخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت هذه الدراسة: أن الزكاة مؤسسة مالية واجتماعية مهمة تعمل علي رعاية شئون الفئات الضعيفة والفقراء في المجتمع، وذلك لضمان حد الكفاية لهم، كما أنها تحقق التوزيع العادل للثروة بين افراد المجتمع المسلم، الدولة

مسؤولة علي إدارة الزكاة جمعاً وصرفاً، تعتبر الجباية من أهم الأسس التي تقوم عليها فريضة الزكاة، بينت الدراسة أن الديوان يعمل بمنهجين للوصول للفقراء الأول: هو الإحصاء العلمي والثاني: بواسطة تزكية الأفراد الموثوقين، رغم الجهود الكبيرة والمقدرة للديوان في معالجة مشكلة الفقر في السودان فمن أجل التجويد والفعالية للأداء نشير إلى بعض الملاحظات في التجربة حيث تلاحظ أنها لم توفق في التوزيع العادل لموارد الزكاة علي مستوي أقاليم السودان، كما لم توفق في التوزيع علي أساس واقعي لحالة الفقر لعدم وجود دراسات متخصصة، أن وضع أي استراتيجية لمجاربة الفقر لابد أن تسبقها دراسات متعمقة عن طبيعة الفقر، وحجم انتشاره، وعمقه، والأسباب المؤدية اليه، والعوامل المرتبطة به، وأوصت هذه الدراسة: ضرورة عمل دراسة شاملة ومتعمقة تبحث في جزور مشكلة الفقر في السودان، لابد لاستراتيجية مكافحة الفقر أن تتضمن مبادرات علي المدي الفوري، والمتوسط، والبعيد في مجال تحسين شبكة الأمان الاجتماعي وتوسيع قاعدة فرص العمل وتوفير التعليم النوعي وضمأن الحصول علي الرعاية الصحية.(احمد، 2002م)

التعقيب علي الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة الاجنبية والاقليمية والعربية والمحلية مواضيع عديدة ومختلفة إلا أنها لها صلة بموضوع الدراسة، تمحورت موضوعاتها حول الفقر وأسبابه، وآثاره، وطرق علاجه، ودور بعض المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل علي تخفيف حدته ومواجهة الفقر كمشكلة اجتماعية وظاهرة عالمية علي المستوي المحلي والعربي ويحاول الباحث أن يستعرض أوجه الاتفاق والاختلاف في جوانبها المنهجية وموضوعاتها مع دراسة الباحث.

أولاً : التعقيب علي الدراسات المحلية:

الدراسة الأولي: تتفق مع دراسة الباحث لتناولها دور التمويل الاصغر كمؤسسة في تخفيف حدة الفقر في السودان، بنفس الطريقة التي يتبعها الباحث في هذه الدراسة، ولكنها تختلف مع دراسة الباحث لانها تناولت مؤسسة واحدة اجتماعية واقتصادية في تخفيف حدة الفقر، بينما يحاول الباحث ابراز دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية المختلفة في تخفيف حدة الفقر في السودان، أما الدراسة الثانية: ركزت علي دور ديوان الزكاة في التقليل من حدة الفقر نسبة لانتشاره بصورة واسعة بين سكان ولاية جنوب دارفور، وتتفق مع دراسة الباحث في انتشار الفقر ومظاهرة بسبب الصراع القائم في اقليم دارفور، بالاضافة للأسباب الأخري، وايضاً اهتمامها بمسأهمة الديوان في معالجة مشكلة الفقر، عبر المشاريع التي يقدمها للفقراء والمساكين، أما الدراسة الثالثة: تتفق مع دراسة الباحث لتناولها دور البنوك في التخفيف من حدة الفقر في السودان، واعتمادها علي تدني مستوي الدخل كمشكلة للدراسة، والخطوات المنهجية التي اتبعتها، أما الدراسة الرابعة: ركزت علي الفقر الريفي وتختلف مع دراسة الباحث في أهمالها للفقر في الحضر، بالرغم من معانات الريفين بصور اكبر من الفقر، ويحأول الباحث أن يتطرق لجوانب الفقر في الريف والحضر بالنسبة لمجتمع الدراسة، أما الدراسة الخامسة: تتفق مع دراسة الباحث أن الفقر من ابرز المشكلات التي تواحه التنمية بالولايات السودانية، نتيجة لأسباب اقتصأدية واجتماعية أثرت علي نشاط السكان ونمطهم المعيشي، وأن للزكاة أثر في مكافحة الفقر في السودان كفريضة مقدسة للمسلمين، ومؤسسة اجتماعية غير ربحية، بينما تختلف مع دراسة الباحث في اهتمامها بديوان الزكاة كمؤسسة اجتماعية فقط في مكافحة الفقر، وأن هنالك مؤسسات اجتماعية ربحية لها ايضا أثر في مكافحة الفقرتتمثل في مؤسسات التنمية الاجتماعية، ويحاول الباحث في دراسته أن يستعرض أثر مؤسسات الرعاية

والتنمية الاجتماعية الربحية وغير الربحية في تخفيف حدة الفقر ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء، أما الدراسة السادسة: تختلف مع دراسة الباحث في تناولها للمؤسسات غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني) في تخفيف الفقر، وابرزت دور هذه المؤسسات في تخفيف الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويحاول الباحث في دراسته الاهتمام بدور المؤسسات الرسمية في تخفيف حدة الفقر في السودان، أما الدراسة السابعة: اهتمت بجانب التمويل للمشروعات الصغيرة وتوفيره لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتفق مع دراسة الباحث في السياسة التمويلية لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية كمؤسسة تشرف عليها وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي موجهه لدعم الشرائح الضعيفة، ودورها في تمويل مثل هذه المشروعات في التخفيف من حدة الفقر علي الفقراء بالسودان،أما الدراسة الثامنة: تتأولت دور العبادات في معالجة المشكلات الاجتماعية مثل عبادة الزكاة في معالجة الفقر الذي اصبح يمثل خطر علي سلامة البناء الاجتماعي، والاخلاقي، والقيمي للمجتمع السوداني، وتتفق مع دراسة الباحث أن للزكاة دور في معالجة المشكلات الاجتماعية في المجتمع المسلم فقط، بينما تختلف معها في فكرة تاصيل العلوم الاجتماعية وبعض الخطوات المنهجية، والمنهج المقارن، ومنهج التفسير الموضوعي للقرآن، أما الدراسة العاشرة: تختلف مع دراسة الباحث في اهتمامها بالزكاة كاستراتيجية لمعالجة الفقر، بينما يحاول الباحث أن يستعرض الاستراتيجيات المختلفة "الوطنية، والاقليمية ،والعالمية" الموضوعة لمعالجة ظاهرة الفقر في السودان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التعقيب علي الدراسات العربية:

تناولت هذه الدراسات موضوع الفقر في دول عربية مختلفة تنطوي تحت مسمي دول العالم الثالث (الدول النامية) ويحاول الباحث أن يستعرض أوجه الاتفاق والاختلاف مع هذه الدراسة.

الدراسة الأولي: ركزت هذه الدراسة علي أثر الفقر والبطالة علي السلوك الجرمي في الاردن، وأبرزت أن هنالك علاقة بين الفقر والبطالة والسلوك الجرمي الذي يهدد أمن المجتمع واستقراره، وأثر ذلك علي برامج التنمية البشرية، وتتفق مع دراسة الباحث في الأطر المنهجية التي اتبعتها، وتختلف معها في أنها اقتصرت أثر الفقر قي السلوك الجرمي فقط، ويحاول الباحث أن يتناول في دراسته أثر الفقر في جوانب الحياة المختلفة للفقراء اقتصأدياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً وغيرها، وأيضاً يختلف معها في أنها تناولت أثر البطالة كمتقير مستغل في السلوك الجرمي، أما الدراسة الثالثة: لقد اهتمت بأسباب وآثار الفقر في فلسطين، كقضية إنسانية في ظل تدهور الأوضاع في قطاع غزة، نسبة لظروف الحروب والتهجير من إسرائيل، وتتفق مع دراسة الباحث في الأطر المنهجية التي إتبعها، أما الدراسة الرابعة: يختلف مع دراسة الباحث لتناولها آثار الفقر علي المجتمع الجزائري، في ظل الطفرة المالية التي تعيشها الجزائر، وأهمالها بعض الخطوات المنهجية مثل المنهج الذي اتبعته والأداة ونوع العينة، واعتمادها علي تساؤلات وليس فروض، أما الدراسة الخامسة: اختلفت مع دراسة الباحث لتناولها آليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة، واهتمامها بالجندرة وخصائصها في المجتمعات الحضرية، وأهملت تكيف الرجال مع الفقر في الحضر، أما الدراسة السادسة: تتفق مع دراسة الباحث في تركيزها علي الفقر في الريف والحضر، وأساليب التعايش والتكيف مع الفقر من حيث المكان، والخطوات المنهجية التي اتبعتها، بينما تختلف معها في عينة الدراسة.

ويمكن القول استفاد الباحث من الدراسات السابقة المحلية والعربية في الآتي: ساعدت الباحث في بناء فكرة عميقة عن البحث الاجتماعي، وكيفية استخدام مناهج البحث، وأثراء الجانب النظري للبحث، كما ساعدت الباحث في فهمه لظاهرة الفقر والمامه بها كمشكلة اجتماعية في المجتمع السوداني، ومدي مسأهمتها في اعاقة التنمية بصورة عامة.

خلاصـــة:

في هذا الفصل تم عرض ومناقشة المفاهيم الاساسية للبحث والتي شملت الفقر وتعريفاته، والرعاية الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية وتعريفاتها، والمفاهيم الاخري المرتبطة بظاهرة الفقر، والتي شملت الحاجات الاساسية، وحقوق الانسان، وذلك لأهميتها في هذا البحث، كما تم عرض بعض النظريات والاتجاهات النظرية العلمية، والآراء التي تفسر الفقر التي لها صلة بموضوع البحث حول مفاهيمها الاساسية، وناقش ايضاً الدراسات السابقة الاجنبية، والاقليمية، والعربية، والمحلية التي لها صلة بموضوع البحث، والتعقيب عليها بتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف مع هذه درالدراسة.

الفصل الثالث

اجراءات الدراسة الميدانية:

منطقة الدراسة.

منهجية الدراسة.

مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة.

ادوات الدراسة.

المعالجات الاحصائية

الفصل الثالث

إجراءات البحث الميدانية

تمهيد: الدراسة العلمية تستند دائماً الي دراسة ميدانية وعلم الاجتماع وصولاً الي الحقيقة، اقتضي دراسة الظاهرة او المشكلة او الموضوع دراستين الأولي: نظرية تعتمد علي المعلومات التي يستغصيها الباحث من بطون المراجع علي المعلومات المتصلة بموضوع البحث، وهذا الشق امر لازم لأنه يوضح عناصر الموضوع في تحقيق هدف واضح للبحث، اما الدراسة الثانية: وهي الدراسة الميدانية وهي دراسة عملية معملية، وقد وقع اختيار الباحث علي محلية الجنينة بولاية غرب دارفور لكي تكون مسرح للدراسة الميدانية، نسبة لكثرة مظاهر الفقر بها، وتمت الدراسة علي اخذ عينة لكي تمثل مجتمع الدراسة.

أولاً: الوصف العام لمجتمع البحث:

الموقع الجغرافي: ولاية غرب دارفور كانت جزء من ولاية دارفور الكبرى والتي كانت عاصمتها الفاشر، وفي عام 1994م تم تقسيم ولاية دارفور الي ثلاث ولايات وهي ولاية شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، واصبحت غرب دارفور ولاية قائمة بذاتها وعاصمتها الجنينة، وفي عام 2012م وتم تقسيم الولاية الي ولايتين غرب دارفور الجنينة ووسط دارفور زالنجي.

وتقع ولاية غرب دارفور في اقصى غرب السودان بين خطي طول(27و22) درجة شرقاً وخطي عرض(29 و 13) شمالاً، تجاورها دولة تشاد من الغرب و ولاية شمال دارفور شمالاً وشرقاً وولاية وسط دارفور شرقاً وجنوباً، حيث تبلغ مساحتها (23.550) كلم، وعدد سكانها(992173) نسمة حسب التعداد الخامس لسنة 2008م منهم 754720 نسمة مستقرين

و(323813) نسمة نازحين هذا بالإضافة للاجئين والذين يبلغ تعدادهم (246463) نسمة لاجئين، وتتركز الكثافة السكانية في المدن واطراف المدن نتيجة لنزوح سكان الريف الي تلك المناطق بسبب الحروبات التي اندلعت مؤخراً في عام 2003م.

البيئة الطبيعية: تتميز الولاية بالأراضي الرملية في شمالها، والأجزاء الجنوبية والشرقية والوسطي أراضي طينية وجبلية، أما الشكل العام لجغرافية الولاية فتشكلها مجموعة من الجبال والتلال الرملية، والأراضي الزراعية، وتنتشر فيها الخيران ومجاري المياة الصغيرة، ويتخللها وادي كجا، وتدخل في نطاق السافنا الغنية التي تتميز بغطائها النباتي الجيد للرعي، وتعتبر من اخصب المناطق بالسودان، ويسود فيها الغطاء النباتي الكثيف والغابات.

التركيب الاجتماعي لسكان الولاية: تتكون التركيبة الاجتماعية للولاية من مجموعات متعدده ومتنوعه من النسيج الاجتماعي المكون لمجتمع الولاية، حيث تربطهم عادات وتقاليد وموروثات مشتركة كونت ثقافة محلية يتميز بها افراد المجتمع وتراعي مصالح جميع المكونات الاجتماعية، ويقطن بها عدد كبير من الاثنيات المكونه للمجتمع وتتمثل في (المساليت، الرزيقات، البني هلبا، السلامات، مسيرية جبل ، الزغاوة، البرقو، الفلاته، الهوسا، القمر، الارنقا، التاما، وغيرها من الاثنيات) من حيث التركيبة السكانية يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 7 أفراد.

النشاط الاقتصادي: اشتهرت الولاية بالاراضي الزراعية الخصبة الصالحة للزراعة في جميع انحئها، حيث اصبحت الزراعة المطرية والمروية في بعض الاماكن ركيزة الاقتصاد المحلي مما جعلها تتميز بالانتاج الزراعي الوفير لمحصول الدخن والذرة، والفول السوداني، بجانب تجارة الحدود والرعي.

النظام الاداري: من حيث التقسيم الاداري للولاية فيها عدد 8 محليات وهي (محلية الجنينة، محلية هبيلا، محلية كلبس، محلية بيضة، محلية سربا، محلية كرينك، محلية جبل مون، محلية فوربرنقا) وكل محلية بها عدد من الوحدات الادارية.

مجتمع الدراسة: يعتبر الفقراء في محلية الجنينة بولاية غرب دارفور المستفيدين من برامج مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية الغذائية، والصحية، والتعليمية، ومشروعات التمويل الاصغر، هم مجتمع لهذا البحث، وتنقسم محلية الجنية الي خمسة وحدات ادارية وهي (وحدة الجنينة، وحدة اردمتا، وحدة شرق الوادي، عيش بره، تندلتي).

المنهج المستخدم في البحث :

بجانب ذلك أستخدم الباحث برنامج الحزم الأحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل البيانات والمعلومات التي تجمع من الدراسة الميدانية .

المنهج المستخدم :

يعتبر المنهج هو الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يصل الباحث إلى دراسة المشكلات بصورة علميه، لذا يحتاج الباحث في هذه الدراسة إلى منهج علمي تجمع المادة العلمية والعملية في إطاره، وأن هذه الدراسة اعتمدت علي المنهج الوصفي وذلك انطلاقا من طبيعته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويعتمد الباحث على المنهج من أجل جمع المعلومات ومعرفة الاسباب وعوامل حدوث الظاهرة الاجتماعية والاحاطة بكل تفاصيلها،

وتختلف المناهج الاجتماعية بأختلاف مواضيع الدراسة وميول واتجاهات الباحث، وكذلك بأختلاف المكان والزمان الذي تجري فيه الدراسة، (الحسن، 1992م، ص45).

المنهج الوصفي: إن المنهج الوصفي يمتاز بالشمولية في دراسته للمشكلات، والظواهر الاجتماعية، ويرتكز علي الوصف الدقيق والتفصيلي لهذه المشكلات التي تطرأ علي جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمعات، لذلك أستخدم الباحث المنهج الوصفي لجمع معلومات وبيانات تتعلق بدور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حده الفقر، ومن ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج تسهم في معالجة مشكلة الفقر، بالإضافة إلى ذلك يمكن من خلال استخدام هذا المنهج التنبؤ بمستقبل ظاهرة الفقر بمجتمع الدراسة.

وبناءاً على ما تقدم، فان الدراسة الحالية اتخذت الابحاث المتعددة لتشخيص الواقع الفعلي لظاهرة الفقر من حيث طبيعة المجتمع، والعوامل الاساسية المتسببة في زيادة معاناة الاسر الفقيرة، ويتجلي ذلك في استخدام المنهج الوصفي التحليلي الي جانب برنامج الحزم الاحصائية للبيانات، لذا فان الباحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي لان هذا المنهج يكشف ويصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، كما يحاول تحليل نتائجها وفهمها موضوعياً، ويساعد على ملاحظة وتتبع سلوك الافراد في مواقف محددة في حياة الاسر الفقيرة، وجمع المعلومات المتعلقة والمرتبطة بين ذلك السلوك وتلك المواقف من جهة، ومن جهة اخرى تحليل تلك المعلومات بسلوك الافراد لمعرفة الاسباب والظروف المحيطة بالظاهرة (موضوع الدراسة) .

وبالنظر الى اجراءات المنهج الوصفي التحليلي المتضمنة للملاحظة والاستقصاء والتحليل والتفسير، فان الباحث يري انها تتوافق الى درجة كبيرة مع الاهداف المحددة لهذه الدراسة التي تتناول احدي الظواهر الاجتماعية والتي تشغل اهتمام الباحثين في الكشف عن حقائق دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر، لان هذا المنهج العلمي يساعد على جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظاهرة المدروسة بتطبيق

مختلف الادوات الضرورية لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لمعرفة العوامل ذات الصلة بموضع الدراسة اضافة الى ان هذا المنهج يمكن الاستفادة منه في تشخيص ووصف العوامل وخاصة فيما يتعلق بمدي تقييم دور المؤسسات الاجتماعية في التقليل والتخفيف من حدة الفقر وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين هذه المؤسسات وظاهرة الفقر.

مجتمع الدراسة: يعتبر الفقراء في محلية الجنينة بولاية غرب دارفور المستفيدين من برامج مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية الغذائية، والصحية، والتعليمية، ومشروعات التمويل الاصغر، هم مجتمع لهذه الدراسة.

عينة الدراسة:

بما ان مجتمع البحث مكون من وحدات قام الباحث باختيار العينة العشوائية العنقودية التي تقوم باختيار مجموعات كاملة وليس مفردات على أن في المرحلة الأولى: يتم اختيار عشوائي للمجموعات، وتم اختيار وحدتي (اردمتا، الجنينة) وهي ممثلتان لوحدات البحث، وفي المرحلة الثانية: تم اختيار مفردات البحث من هذين الوحدتين وهم الفقراء بوحدتي الجنينة واردمتا والذي يبلغ عددهم 6837 اسرة فقيرة من العدد الكلي للفقراء بالولاية يبلغ (13,679) اسرة فقيرة، وتم اخذ نسبة عينة2.2% وكان حجم العينة (310) وتم سحب مفردات العينة باسلوب عشوائي بسيط من حجم العينة (310) مبحوث موزعه علي النحو التالي:

تم اخذ (217) مبحوث من وحدة الجنينة بواقع (70%) من حجم العينه، نسبة للكثافة السكانية وحجم مجتمع الدراسة الذي يبلغ 4787 اسرة فقيرة، وتم اخذ (93) مبحوث من وحدة اردمتا بواقع (30%) من حجم العينة، التي يبلغ حجم مجتمع الدراسة بها 2052 اسرة فقيرة.

ادوات الدراسة:

البناء العام للاستبيان تصميمه وتحكيمه:

انطلاقاً من كون موضوع البحث يندرج ضمن الدراسات الميدانية التي تقوم علي جمع بيانات منتظمة حول ظاهرة معينه، وبناءاً علي ذلك تم الاعتماد علي اداة الاستبيان الذي يعرف بانه: عبارة عن مجموعة من الاسئلة المكتوبة التي تعد بغرض الحصول علي معلومات او اراء المبحوثيين حول ظاهرة او موقف معين، ويعد من اكثر الادوات المستخدمة في جمع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية، لذا قام الباحث باجراء دراسة ميدانية تطبيقية عن طريق توزيع استمارة بحث لجمع المعلومات فقد اعدت هذه الاستمارة وتمت صياغتها وفقاً للخطوات التالية:

1. البحث عن عدد كبير من الكتب والدراسات الميدانية والنظرية ذات الصلة بالموضوع سواء كانت تلك أسئلة مباشرة أو غير مباشرة ومن ثم الاطلاع عليها لتحديد ما يستفاد منها فى هذه البحث.

2. كتابة مقدمة وتعريف بالباحث والدراسة واهميتها لكي يضمن تحفيز المبحوث للاجابة علي الاسئلة.

3. وضع اسئلة الاستبانه فى صورتها المبدئية.

4. تم عرض أسئلة الاستبيان على المشرف لوضع ملاحظاته وآرائه، حول الأسئلة، ومدى اتفاقها مع موضوع الدراسة، ومدى حاجتها إلى التعديل سواء كان فى المضمون، أو في اللفظ، أو اللغة، ثم تعديلها بناء على ذلك، ووجهت المشرفة علي ضرورة تحكيم الاستبيان من ثلاثة متخصصين بدرجة الدكتوراة في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

تم تحكيم الاستبيان من قبل اربعة متخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وهم الدكتور كمال الدين مختار والدكتور الجيلي حمزه بجامعة امدرمان الاسلامية، والدكتورة

اسمهان بمعهد تنمية الاسرة والمجتمع، والاستاذ ابراهيم يحي بجامعة شرق النيل، كما تمت مناقشتها مع عدد كبير من الزملاء والزميلات، ومن ثم تم اجراء التعديلات والملاحظات عليها، ثم طبعت في صورتها النهائية وتتضمن الاستمارة الآتى:

الجزء الأول: يحتوى على مجموعة من الأسئلة تتعلق بالبيانات الأولية، وتشمل النوع، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحاله العملية، المهنة، الدخل الشهري، الحالة الصحية لرب الاسرة .

الجزء الثاني: ويحتوى على أسئلة تتضمن بيانات عن دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية مقسمة الي محاور وهي محور الغذاء، ومحور الصحة، ومحور التعليم.

الجزء الثالث: ويحتوى على أسئلة تتضمن الدخل والاستقرار الاجتماعي، بالاضافة الاليات والوسائل التي يتم اتخاذها للتخفيف من حدة الفقر.

وتم تدريب عدد اربعة جامعي بيانات للاستعانه بهم في توزيع وملأ استمارة الاستبيان تحث اشراف الباحث.

وقدمت هذه الاستمارة على عينة كبيرة من الاسر الفقيرة التي بلغت 310 مبحوث كعينة ممثله لمجتمع البحث.

المقابلة تصميمها وملائها:

تم تصميم استمارة مقابلة تحتوي علي عدد من الاسئلة المفتوحة ومحددة للاجابة علي بعض فرضيات البحث، وتم تحكيمها مع استمارة الاستبيان، حيث وجهت هذه الاسئلة للمسؤلين بمؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية بمجتمع البحث، ومن ثم تم اخذ 3 مبحوث لكل من

موظفين ديوان الزكاة، ووزارة الشئون الاجتماعية، و 2 مبحوث لكل من مؤسسة التمويل الاصغر، وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

المعالجات الاحصائية:

الى جانب المنهج الوصفي التحليلي تم الاعتماد على بعض الطرق الاحصائية (برنامج الحزم الاحصائية(spss)) وذلك من خلال تبويب البيانات التي تم جمعها من الميدان في جداول بيانية بسيطة بقصد تحليل البيانات الكمية تحليلاً دقيقاً لنتوصل من خلالها الى اختبار فرضيات الدراسة، واستخلاص النتائج.

وأيضاً تم تحليل بيانات الدراسة الميدانية بواسطة برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام أسلوب تحليل الاحصاء الوصفي متمثل في الجداول التكرارية لوصف عينة الدراسة بالإضافة إلى إختبار فرضيات الدراسة بواسطة إختباركاي تربيع لمتغير واحد (Nonparametric Chi-Square)، وذلك بمقارنة مستوى المعنوية أو القيمة الاحتمالية للخطأ ب(.05) اذا كانت أكبر منها يرفض الفرض أما إذا كانت القيمة أقل من(.05) يقبل الفرض.

الفصل الرابع

النتائج ومناقشتها:

عرض البيانات الاولية.

اختبار الفروض.

النتائج المهمة والتفصيلية

مناقشة النتائج

الفصل الرابع:

النتائج ومناقشتها

تمهيد: يعتبر الجانب الميداني من أهم جوانب البحث الاجتماعي لأنه يربط الجانب النظري بالجانب الميداني أي الواقع الفعلي للدراسة، وعلي ضوء ما طرح ونوقش في الفصول النظرية السابقة، سنقوم باعطاء شواهد كمية وذلك من خلال تفريغ البيانات الموجودة في الاستمارة بعد جمعها وذلك بترتيبها في شكل ارقام في جداول وتصنيفها اعتماداً علي طريقة التوزيع التكراري، ثم يقوم الباحث بالتعليق عليها بعد أن تم استنطاق المعطيات الاحصائية للبيانات الممثلة لمجتمع الدراسة، وتحليلها بغرض حصر مجموعة من النتائج التي يمكن أن تزيد من توضيح وشرح موضوع الدراسة.

اولاً: عرض بيانات الدراسة: تحليل البيانات الشخصية : باستخدام الجداول التكرارية:

جدول رقم (1)

يوضـــح النـــوع:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	157	%50.6
أنثى	153	%49.4
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (1) الخاص بالنوع أن نسبة الذكور كانت (50.6%) من المبحوثين، ونسبة الاناث كانت (49.4%) يلاحظ ان الفرق بين نوع افراد العينة ضعيف، ويعزي ذلك ان

عدد كبير من الاسر الفقيرة تعولها فئة الاناث، وذلك من خلال ملاحظة الباحث أثناء الدراسة الميدانية.

جدول رقم (2)

يوضح اعمار المبحوثين

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
20–29 سنة	95	%30.6
30–39سنة	77	%24.8
40–49سنة	106	%34.2
50–59سنة	16	%5.2
60 سنة فمافوق	16	%5.2
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (2) الخاص بالعمر أن أعلي نسبة كانت (34.2%) من الفئة التي تتراوح اعمارهم بين (40–49) سنة، ويعزي ذلك الي ان هذه الفئة هي التي تعول الاسر الفقيرة، وتقع عليها مسؤلية الاعاله، وتلتها نسبة (30.6%) تمثل الفئة العمرية (20_29)، ويعزي ذلك الي انتشار الزواج المبكر وسط المبحوثيين، وتليها الفئة العمرية التي تتراوح اعمارهم من (30–39)، وكانت نسبتهم (24.8%)، بينما نجد ان نسبة (5.2%) تساوت فيها الفئتيين من (50–59 و 60 فما فوق) وهي تعتبر اقل نسبة من الفئات المبحوثه، ويعزي ذلك ان هذه الفئات تعتمد علي غيرها في اعالة اسرهم، وهم من كبار السن ويعتبر من المعالين، وذلك من خلال ملاحظة الباحث اثناء الدراسة الميدانية، ويشر ذلك الي ان رغم تفاوت النسب

في الفئات الا ان مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية تقوم بتقديم الخدمات لجميع الفئات العمرية لارباب الاسر الفقيرة.

جدول رقم (3)

يوضح المستوى التعليمي لافراد العينة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
أمي	84	%15.5
خلوة	32	%10.3
اساس	60	%19.4
ثانوي	124	%40
جامعي	31	%10
فوق الجامعي	15	%4.8
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (3) الخاص بالمستوي التعليمي أن (40%) من المبحوثين مستواهم التعليمي ثانوي، ويعزي ذلك ان معظم ارباب الاسر لم يكملوا تعليمهم وقد يكون ذلك من وضع اسرة رب الاسرة الاقتصادي قبل الزواج، وما يؤكد ذلك ان هنالك علاق بين المستوي التعليمي والفقر، وفقاً لنظرية الحلقة المفرغة للفقر أن الحلقة المتعلقة بانخفاض مستوي التعليم تبدأ بانخفاض مستوي التعليم ثم انخفاض مستوي المهارة الفنية ثم انخقاض مستوي الدخل وتنتهي بانخفاض مستوي التعليم، (غدنز، 2005م) بينما نجد ان (10% و4.8%) فقط من المبحثين مستواهم التعليمي جامعي وفوق الجامعي، ويعزي ذلك الي ان هذه الفئة لم تجد حظها في التوظيف اوالحصول علي عمل يذيد من دخلهم الاقتصادي، ونجد ايضاً ان (15.5%

و10.3% و19.6%) من المبحوثين الاميين ودارسي الخلوة ومرحلة الاساس، ومع جمع هذه النسب علي التوالي فان النسبة الكلية تساوي (45.4%) ويوكد ذلك تدني المستوي التعليمي وسط المبحوثين، وهذا مؤشر يشير الي انهم لايمتلكون مهارات تمكنهم من الحصول علي رفع من مستوي دخولهم وتغيير اوضاعهم الاقتصادية، وعدم القدرة علي الخروج من دائرة الفقر، مما دعي مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية لتقديم الدعم لهم.

جدول رقم (4)

يوضح الحالة الاجتماعية لافراد العينة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
متزوج	158	%51
اعزب	31	%10
مطلق	45	%14.5
أرمل	76	%24.5
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (4) الخاص بالحالة الاجتماعية ان (51%) من العينة هم المتزوجين، ويعزي ذلك ان الدراسة تستهدف الاسر الفقيرة بغض النظر عن الوضع الراهن للحالة الاجتماعية، وذلك لكي تشمل جميع الاسر بمجتمع الدراسة، وتليها (24.5%) أرامل، ويعزي ذلك الي فقدان رب الاسرة نتيجة للحروب والصراعات التي كانت في الاقليم، بالاضافة للوفاة الطبيعية، وتليها (14.5%) من المطلقات، ويعزي ذلك الي حدوث الطلاق بسبب عدم تحمل المسؤلية الاسرية نتيجة للفقر، بينما نجد ان (10%) لم يتزوجوا، ويعزي ذلك لانهم يقومون

باعالة الاسرة بدلاً عن الوالدين، او عدم قدرتهم علي الزواج بسبب تكاليف الزواج مقارنة بضعف مستوي دخلهم.

جدول رقم (5)

يوضح الحالة العملية لرب الاسرة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
يعمل	187	%60.3
لا يعمل	123	%39.7
المجموع	100	%100

اتضح من الجدول رقم (5) أن (60.3%) من ارباب الاسر الفقيرة لديهم عمل، ويعزي ذلك الي سعيهم لتحمل المسؤلية وتوفير احتياجات اسرهم، بينما نجد ان (39.7%) لا يزاولون عمل، ويعزي ذلك الي ان اغلب هولاء هم من كبار السن وبعض النساء الارامل اللائي توفي ازواجهن او المطلقات، ويري (مراي) في نظرية ثقافة الفقر وهو يعتقد ان هنالك فئة من الفقراء لا يد لها في فقرها مثل الارامل والايتام والعجزة، وهنالك فئة تنتمي الي ثقافة الاتكال والتبعية وتعتمد علي ما تقدمه الحكومة من معونات ومساعدات،(غدنز،2005م)انظر الجدول رقم (2) و رقم (4).

جدول رقم (6)

يوضح نوع مهنة رب الاسرة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية

بناء	16	%5.2
بائع متجول	36	%11.6
مزارع	70	%22.5
راعي	20	%6.4
تاجر	16	%5.2
لا يعمل	123	%39.7
اخري	29	%9.4
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (6) الخاص بنوع عمل رب الاسرة ان (39.7%) من المبحوثين لا ينطبق عليهم متغير العمل، انظر الجدول رقم (5)، وتليها (22.5%) من الذين يمتهنون مهنة الزراعة، ويعزي ذلك الي اعتماد معظم الاسر الفقيرة للعمل في الزراعة المعيشية التقليدية للاستهلاك الذاتي فقط، وهذا ما اكده الجدول رقم (3) لارتفاع نسبة الامية والحصول علي المستويات المتدنية في التعليم، وتلتها (11.6%) يعملون بائع متجول، ويعزي ذلك الي معظم هؤلاء ليس لديهم راس مال كبير، ويمارسون الاعمال الهامشية، وتلتها (6.4%) يعملون بالرعي، ويعزي ذلك الي وجود عدد كبير للثروة الحيوانية بالمحلية داخل الاحياء السكنية، وتربية الماشية داخل المنازل، مما وفر ذلك عمل للفقراء، وذلك من خلال ملاحظة الباحث اثناء الدراسة الميدانية، بينما نجد (5.2%) من ارباب الاسر الفقيرة يعملون في البناء، ويعزي ذلك الي ان هذا العمل متوفر، ولايحتاج راس المال، ولديه عائد يومي، بالاضافة الي عدم حصولهم علي مهارات تؤهلهم للعمل في مجالات اخري ذات عائد مجدي، وهذا مما اكده الجدول رقم (3).

جدول رقم (7)

يوضح الدخل الشهري:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
500 جنيه فأقل	185	%59.7
501-1500جنيه	15	%4.8
1501-2500جنيه	80	%25.8
2501-3500جنيه	30	%9.7
3501فأكثر	-	-
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (7) الخاص بالدخل الشهري أن (59.7%) من المبحوثين في الدراسة دخلهم الشهري (500جنيه او أقل)، ويعزي ذلك ان معظم المبحوثيين يعانون من الفقر الاقتصادي المتمثل في فقر الدخل، ويؤثر هذا علي الانماط الحياتية المختلفة للمبحوثين، ويتطلب ذلك دوراً كبيراً لمؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في زيادة دخل الاسر الفقيرة، وخاصة في مجتمع البحث، وتلتها (25.8%) دخلهم الشهري ما بين (1501-2500) جنية، ويعزي ذلك الي ان هذه الفئة التي تضم اصحاب العمل التجاري، والباعة المتجولين، والمهن الاخري كالموظفين في الدرجات المتدنية من المبحوثين الذين لا يكفي دخلهم لتلبية احتياجات اسرهم، بينما لايوجد من افراد العينه دخلهم اكثر من(3500) جنية وهذا منعكس علي مظاهر الحياة لدي المبحوثيين، ويؤكد هذا انتشار مظاهر الفقر وسط المبحوثين، وذلك من خلال ملاحظة الباحث اثناء الدراسة الميدانية، ويري (ماركس) في نظريتة المادية التاريخية أن الظروف الاقتصادية للفرد ترتبط بحالته المعنوية والنفسية والاعتبارية ومقدار الاحترام والتقدير

الذي يحصل علية من الاخرين في المجتمع، كما يشير في ذلك أن العامل المعنوي للفرد يستند علي مستوي الدخل الذي يتحصل عليه من العمل.(الحسن، 2005م، ص151)

جدول رقم (8)

يوضح القائمين بكفالة الاسرة حالياً:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
الزوج	63	%20.3
الابن الاكبر	94	%30.3
الأُم	153	%49.4
اخرون	–	–
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (8) أن (49.4%) من افراد العينة أكدوا ان الأُم هي من تكفل الأسرة، ويرجع ذلك الي تحمل الام او الزوجة الكفالة وخاصة الامهات الارامل والمطلقات، ويلاحظ ان عدد كبير من الامهات لديهن عمل سواء امام المنزل او خارج المنزل ومعظمها اعمال هامشية، بينما نجد ان (30.3%) من المبحوثين من يقوم بكفالتهم الابن الاكبر، ويرجع ذلك الي قيم وتقاليد المجتمع في تحمل الابن الاكبر مسؤلية الاسرة وخاصة عندما يتقدم الوالدين في العمر، وقد يعزي ذلك ايضاً الي حصول الابناء علي وظيفة، اوعمل حر يقوم من خلاله بتحمل اعباء الاسره المعيشية، بالاضافة الي عمل بعضهم في التجارة الحدودية مع تشاد التي انتشرت بشكل واضح في الاؤنه الاخيرة بعد الاتفاقيات التجارية والتعاون المشترك الذي تم بين البلدين، مما انعكس بشكل واضح في انعاش التجارة الحدودية، وذلك من خلال ملاحظة الباحث.

جدول رقم (9)

يوضح أسباب عدم كفالة الزوج للاسرة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
الوفاة	92	%29.7
عدم وجود الزوج مع الاسرة	77	%24.8
المرض	31	%10
كبر السن	47	%15.2
اخري	63	%20.3
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (9) أن (29.7%) من العينة سبب عدم كفالة الزوج للاسرة نسبة لوفاة الزوج، ويعزي ذلك الي فقدان بعض الاسر لرب الاسرة نتيجة للحروب والصراعات التي حدثت في الاقليم، او الوفاة الطبيعية، وتليها(24.8%) من المبحوثيين يتمثل سبب عدم كفالة الزوج للاسرة هو عدم وجود الزوج مع الاسرة، ويعزي ذلك الي هجرة بعض هؤلاء الي خارج السودان، او داخله، او التحاقهم ببعض الحركات المتمردة، او الطلاق مع عدم القدرة علي الانفاق نتيجة لضعف الدخل وعدم كفايته، انظر الجدول رقم(4)، وتليها (15.2%) سبب عدم كفالة الزوج للاسرة هو كبر السن، ويعزي ذلك ان بعض المبحوثين عجزت مقدراتهم علي كفالة الاسرة ويعول هولاء الاسر الابن الاكبر، او الابن القادر علي اعالة الاسرة، وذلك كما أكده الجدول رقم (8)، وتليها (10%) سبب عدم كفالة الزوج للاسرة هو المرض، ويعزي ذلك ان بعض الازواج يعانون من امراض المختلفة منعتهم من تحمل مسؤلية الاسرة، وهذا ادي الي بعض الامهات تحمل كفالة الاسرة، انظر الجدول رقم (8)، بينما نجد ان هنالك اسباب اخري ساهمت

في عدم كفالة الزوج للاسرة وجاءت (20.3%)، وقد يعزي ذلك الي هجر بعض الازواج لاسرهم، وايضاً بسبب تعدد الزوجات، او بسبب المفاهيم الثقافية المتعلقة بالحقوق والواجبات للزوج والابناء في مجتمع البحث، اي عدم القدرة علي الوفاء بمتطلبات الأسرة مما يدفع رب الاسرة بمقادرة المنزل للبحث عن عمل.

جدول رقم (10)

يوضح من يكفل الاسرة قادراً على المسئولية:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	187	%60.3
لا	123	%39.7
المجموع	310	%100

يتضح من الجدول رقم (10) أن (60.3%) من المبحوثين ان رب ألاسره قادراً على تحمل المسؤولية، ويعزي ذلك ان هذه الفئة من اصحاب الدخل الشهري ما بين(1501-3500) جنية شهري، وايضاً هذا ما اكده الجدول رقم (7)، بينما نجد ان (39.7%) ان رب الاسرة غير قادر علي تحمل مسؤلية الاسرة، ويعزي ذلك الي ضعف دخل رب الاسرة مقارنة بعدد من يعولهم من الاسر الممتدة، بالاضافة الي زيادة احتياجات الاسرة، وهذا ما اكده الجدول رقم (7) ان نسبة كبيرة من المبحوثين دخلهم (500 فاقل) و(اقل من 1500) وهم يعولون اسر ممتدة،

جدول رقم (11)

يوضح كيفية سد النقص لكفالة الاسرة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية

الاستدانة من التجار	63	%20.3
بيع بعض الاشياء من المنزل	108	%34.8
طلب المساعدة من الاقارب	91	%29.4
اللجوء لديوان الزكاة او المنظمات	48	%15.2
المجموع	310	%100

يتضح من الجدول رقم (11) ان (34.8%) من المبحوثين يسدون النقص في احتياجاتهم ببيع بعض الاشياء من منازلهم، ويعزي ذلك انهم يعتمدون علي بيع بعض المنتوج الزراعي، او الحيواني، وهذا ما اكده الجدول رقم (6)، وتليها (29.4%) يسدون النقص في احياجاتهم عن طريق طلب المساعدة من الاهل والاقارب، وهذا يدل علي بعص صور التكافل الاجتماعي في مجتمع الدراسة، وتليها (20.3%) يسدون النقص في احتياجاتهم عن طريق الاستدانة من التجار، ويعزي ذلك الي ان هؤلاء هم من اصحاب الدخول الشهرية الذين لايكفي دخلهم لاحتياجاتهم الشهرية، لذا يلجؤن الي الاستدانة من التجار، وتليها (15.2%) من المبحوثين يسدون النقص عن طريق اللجؤ لديوان الزكاة، او المنظمات، لان ليس لديهم القدرة للوفاء بتلبية جميع الاحتياجات الضرورية لهم وأسرهم.

جدول رقم (12)

يوضح هل يعاني رب الاسرة من مرض او اعاقة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	153	%49.4
لا	157	%50.6

المجموع	310	%100

يتضح من الجدول رقم (12) ان (49.4%) من العينة يعاني رب اسرهم من مرض أو إعاقة، ويعزي ذلك الي انتشار بعض الامراض والاعاقات وسط المبحوثين، وهذا مما ساهمت في زيادة فقرهم، بينما نجد ان (50.6%) لا يعانون من مرض او اعاقة، الا انهم يعانون من الفقر بالرغم من تمتعهم بالصحة.

جدول رقم (13)

يوضح نوع مرض رب الاسرة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
الضغط	79	%25.5
السكري	51	%16.5
أزمة	2	%0.6
اعاقة حركية وبصرية	21	%6.8
لا يعانون من مرض	157	%50.6
المجموع	310	%100

يتضح من الجدول رقم (13) أن (25.5%) من العينة يعاني رب الاسرة من مرض الضغط، اضافة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها مما قد تفاقم من زيادة المرض والضغوط الاسرية، وتليها (16.5%) يعانون من مرض السكري، ويعزي ذلك الي انتشار مرض السكري وسط المبحوثين، وتليها (6.8%) يعانون من اعاقة حركية وبصرية، بينما نجد ان (0.6%)

يعانون من مرض الازمة، ان انتشار هذه الامراض وسط المبحوثين تقلل من قدرة رب الاسرة علي المساهمة في دخل الاسرة، وهذا يزيد من معانات الفقراء واسرهم.

جدول رقم (14)

يوضح عدد افراد الاسرة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
1-5أفراد	79	%25.5
6-10	78	%25.2
11-15	92	%29.6
16 فرد وأكثر	61	%19.7
المجموع	310	%100

يتضح من الجدول رقم (14) أن (29.6%) يتراوح عدد افراد الاسرة ما بين (11-15) فرد، ويعزي ذلك الي وجود نمط الاسرة الممتدة في مجتمع الدراسة، بالاضافة الي تعدد الزوجات وسط المبحوثين، وما يؤكد ذلك ملاحظة الباحث ومعايشته لمجتمع الدراسة، وتشير الكثير من النظريات ان هنالك ارتباط قوي بين كبر حجم الاسرة وتدهور مستوي المعيشة مما يؤدي الي ازدياد معاناة الاسر من الفقر خاصة اذا كان من يعولهم من الفئات الغير منتجة (الاطفال، والمسنين، والمعاقين)، وتليها (25.5%) من العينة يتراوح عدد افرادها بين (1-5) فرد، ويعزي ذلك ان هذه الاسر حديثة التكوين، وهذا ما اكدة الجدول رقم (2) الخاص بالعمر، وتليها (25.2%) منهم يتراوح عدد أسرهم بين(6-10) أفراد، بينما نجد ان (19.7%) يتراوج عدد افراد الاسرة من (16 فاكثر) ويعزي ذلك الي سيادة نمط الاسرة الممتدة بالاضافة الي اعالة رب

الاسرة لاخرين يعيشون في سكن مشترك (الاخوان والاخوات وابنائهم)، وتشير الكثير من النظريات والدراسات العلمية الي أن كبر حجم الاسرة له ارتباط كبير بدرجة الفقر خاصة اذا كانت هنالك نسبة اعالة كبيرة من كبار السن والاطفال، وهذا يجعل الاسرة غير قادرة علي الخروج من دائرة الفقر.

تحليل بيانات دور المؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية

جدول رقم (15)

يوضح مساعدات مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية الغذائية للأسر الفقيرة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	187	%60.3
لا	123	%39.7
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (15) ان (60.3%) من افراد العينة تم دعمهم من قبل مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية بمساعدات غذائية، ويعزي ذلك الي ان هذه المؤسسات لها دور كبير في خدمة توفير الغذاء للفقراء بمجتمع الدراسة، علي الرغم من عدم تلبيتها لجميع احتياجات الفقراء، وذلك تحقيقاً لهدف من اهداف هذه المؤسسات وهو اشباع الحاجات الاساسية (المأكل) للاسر الفقيرة والارتقاء بحياتهم وتحقيق المنافع التي تصون كرامة الانسان والقيم الدينية والاجتماعية، بينما نجد ان (39.7%) لم يتم دعمهم باي مساعدة غذائية من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية، ويعزي ذلك ان هذه الفئة لم تشملها برامج مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية بالرغم من احتياجها لهذه المساعدات، وهذا يظهر أحد اوجه القصور في

دعم كافة الاسر الفقيرة بمساعدات غذائية بمجتمع الدراسة، وايضاً قد تكون هذه الفئة تحصلت علي مساعدات في مجالات اخري.

جدول رقم (16)

يوضح المؤسسات التي قدمت الدعم للأسر الفقيرة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
ديوان الزكاة	125	%40.3
بنك الادخار	31	%10
مؤسسة التمويل الأصغر	15	%4.8
صندوق المعاشات	16	%5.2
تحصلوا علي مساعدات اخري	123	%39.7
المجموع	310	%100

يتضح من الجدول رقم (16) ان (40.3%) من افراد العينة تم دعمهم بمساعدة غذائية من ديوان الزكاة، ويتضح من ذلك ان ديوان الزكاة يسهام باعلي نسبة في دعم الاسر الفقيرة بمجتمع البحث، مقارنة بالمؤسسات الاخري، وذلك باعتماده علي سياسة الصرف المباشر(الدعم المادي) علي الاسر الفقيرة، مع ضعف التوسع في تمليك مشاريع الاعاشة التي تعد أكثر الأساليب فاعلية في علاج مشكلة الفقر وهذا ما أكدته دراسة (مكية) التي تتناولت دور عبادة الزكاة في معالجة مشكلة الفقر، وتليها (10%) تم دعمهم من بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، ويعزي ذلك الي مساهمة البنك في دعم الاسر الفقيرة بمشروعات انتاجية صغيرة ومتناهية الصغر مرتبطة بالسداد كجزء من المسؤلية الاجتماعية للمؤسسة في تنمية المجتمع

لتوفير الاحتياجات الغذائية لأسرهم، وتليها (5.2%) من المبحوثين تم دعمهم من صندوق المعاشات، ويعزي ذلك الي تحمل الصندوق مسؤلية الضمان الاجتماعي للمعاشين فقط، وان هذه الفئة هم من كبار السن وتجاوزوا سن العمل، بينما نجد ان (4.8%) تم دعمهم من مؤسسات التمويل الاصغر، ويعزي ذلك ان معظم الاسر الفقيرة لا يفضلون المشروعات المستردة وتخوفهم من تعسر السداد وتعرضهم لمسائلة قانونية، ويرجع كل هذا ان من مهام مؤسسات التنمية الاجتماعية احداث تحسين متذايد في مستوي معيشة الافراد بتوفير الاحتياجات الاساسية سواء كان رعاية صحية، او فرص عمل كما تقدمة من خدمات كالتمويل الاصغر وغير ذلك من الحقوق اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

جدول رقم (17)

يوضح نوع الدعم الذي قدمته المؤسسات الداعمة:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
مادي	110	%35.5
تمليك مشروع انتاجي	46	%14.8
مساعدة علاجية	31	%10
دراسية	16	%5.2
اخري	107	%34.5
المجموع	310	%100

يتضح من الجدول رقم (17) أن (35.5%) ان نوع الدعم الذي قدم لهم دعم مادي، ويعزي ذلك ان اغلب الاسر الفقيرة تتلقي دعم مادي مباشر من ديوان الزكاة، لكنه ضعيف حسب

افادات المبحوثين اثناء الدراسة الميدانية، ويقوم الديوان بتقديم بهذه الخدمة كأحد اوجه الانفاق علي الاسر الفقيرة من الناحية المادية من حيث المبادي الدينية والاجتماعية للمجتمعات المسلمه، وتليها (34.5%) من المبحوثين يتلقون المساعدة والدعم من قبل افراد، او خيرين او الاهل والاقارب، متمثل في بعض الصدقات، او الهبات، ويرجع ذلك الي مسامهمة المجتمع في دعم احتياجات بعض الاسر الفقيرة، وممارسة المجتمع مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يعتبر من القيم الدينية السامية في المجتمعات المسلمه، وتلتها (14.8%) من المبحوثين ان نوع الدعم الذي قدم لهم تمليك مشروع انتاجي، ويعزي ذلك ان هنالك مشاريع متناهية الصغر يتم تمليكها للاسر الفقيرة سواء كان من ديوان الزكاة كغرض حسن، او من بنك الادخار والتمويل الاصغر كمشاريع مستردة، للمساهمة في عملية التنمية الاجتماعية وتوفير الضمان الاجتماعي لافراد المجتمع خاصة الذين عجزت مقدراتهم للوفاء باحتياجلتهم كجزء من المسؤلية الاجتماعية للمؤسسات الربحية، وتليها (10%) نوع الدعم الذي قدم لهم مساعدة علاجية، ويعزي ذلك الي لجو بعض الاسرة الي مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في حالة اصابة احد افراد الاسرة بمرض وخاصة اصحاب الامراض المزمنة، بينما نجد ان (5.2%) نوع الدعم الذي قدم لهم مساعدة دراسية، ويعزي ذلك ان مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية تقدم مساعدة ابناء الاسر الفقيرة بدفع المصروفات الدراسية، او توفير الزي المدرسي والحقائب المدرسية.

جدول رقم (18)

يوضح عدد المرات التي قدمت فيها الدعم

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
شهرياً	60	%19.4

ثلاث مرات	187	%60.3
مرتين	47	%15.2
مرة واحدة في السنة	16	%5.1
المجموع	310	%100

يتضح من الجدول رقم (19) أن (60.3%) من الذين تم دعمهم قدم لهم الدعم ثلاثة مرات في السنة، ويعزي ذلك ان هنالك بعض الاسر الفقيرة تتلقي دعم كل ثلاثة شهور من ديوان الزكاة يسمي بالدعم الاجتماعي المباشر، وتليها (19.4%) من المبحوثين يتلقون دعم شهري من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية، ويعزي ذلك ان هذه الفئة الاكثر حوجة للدعم، وتليها (15.2%) يتلقون دعم مرتين في السنة، وتلييها (5.1%) من المبحوثين يتلقون دعم مره واحدة في السنة.

جدول رقم (20)

يوضح المساعدات التي قدمت كانت كافية لتلبية احتياجات اسرتك الغذائية:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	16	%5.2
لا	171	%55.1
نحصلوا علي خدمات اخري	123	%39.7
المجموع	310	%100

اتضح من الجدول رقم (20) أن (55.1%) من العينة يروا أن الاعانات التي قدمت لهم من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية غير كافية، ويعزي ذلك الي ضعف الدعم المادي والعيني

المقدم من المؤسسات مقارنة باسعار السلع الغذائية الاساسية، علماً بان معظم الدعومات مادية، وهذا ما أكده الجدول رقم (18)، ويبلغ الفقر اشد درجاته بين الاسر التي لا تمتلك اصولاً او قوة عاملة وهي الاسر التي تتكون من كبار السن والمعاقين والاسر التي تعولها النساء، بينما نجد ان نسبة (5.2%) من المبحوثين يروا أن الاعانات التي قدمت لهم من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية كافية، ويعزي ذلك أن هولاء هم الذين تم تمويلهم بمشروعات صغيرة نجحت وساهمت في زيادة دخلهم الشهري.

جدول رقم (21)

يوضح المطلوب من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
تقديم مساعدات غذائية	78	%25.2
مساعدة في السكن	46	%14.8
مساعدة في التعليم	47	%15.2
المجموع	171	%100

اتضح من الجدول رقم (21) أن (25.2%) من العينة يروا أن المطلوب لتلبية احتياجاتهم من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية تقديم مساعدات غذائية، ويعزي ذلك ان هنالك ضرورة تلبية الاحتياجات الغذائية للاسر الفقيرة للحفاظ علي امن واستقرار الاسرة بالاضافة الي الحد من مظاهر الفقر الغذائي، وتلتها (15.2%) من المبحوثين يروا ان المطلوب من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية مساعدات في التعليم، ويعزي ذلك الي وعي الاسر الفقيرة بمجتمع

باهمية التعليم لابنائهم، وعدم قدرتهم علي تحمل تكلفة التعليم والاحياجات التعليمية، بينما نجد أن (14.8%) من العينه يروا أن المطلوب لتلبية الاحتياجات من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية تقديم مساعدة في السكن، ويعزي ذلك الي أن عدد كبير من الاسر الفقيرة ليس لديهم مسكن ويسكنون في منازل غير ملائمة للسكن وذلك من حيث عدد الغرف مقارنة بحجم الاسرة، وذلك من خلال ملاحظة الباحث اثناء الدراسة الميدانية.

محور الصحة:

جدول رقم (22)

يوضح في حالة مرض أحد أفراد الاسرة هل هنالك جهة قدمت لك مساعدة علاجية:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	85	%27.5
لا	225	%72.5
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:116.452	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (22) أن (72.5%) من أفراد العينة لم تقدم لهم اي جهة مساعدات علاجية، وذلك وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (116.452)عند درجة حرية1 ومستوى معنوية اقل من (0.00)، ويعزي ذلك الي أن غالبية المبحوثين يعانون من تحمل تكلفة العلاج لافراد الاسرة، رغم ظروفهم الاقتصادية الصعبة، وهذا يؤكد ضعف دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في المساعدات العلاجية للفقراء بمجتمع الدراسة، وأكدت الكثير من الدراسات والنظريات العلمية الي وقوف الدولة بجانب الاشخاص

الذين تعجز مقدراتهم للوفاء بتلبية احتياجاتهم الضرورية، والحصول علي الخدمات الصحية (الوقائية منها والعلاجية) نظراً لارتباط الوضع الصحي للفرد بتدني انتاجيته مما يذيد من معاناة الفقراء، بينما نجد أن (27.5%) من افراد العينة تم تقديم لهم مساعدات علاجية، ويعزي ذلك الي ادخال هذه الفئة في مظلة التامين الصحي من قبل مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية، او تقديم مساعدة علاجية مما ساهم بصوره كبير في التمتع بالخدمات العلاجية في حالة المرض.

جدول رقم (23)

يوضح ما الجهه التي قدمت لك المساعدات

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
جهات حكومية	47	%55.3
جهات غير حكومية	30	%35.3
الاثنين معاً	8	%9.4
المجموع	85	%100
قيمة كاي تربيع:26.988	درجة الحرية:2	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (23) أن (55.3%) من افراد العينة الذين تلقوا مساعدات علاجية، وأكدوا ان الجهات التي قدمت لهم المساعدات جهات حكومية وذلك بفروقات تكرارية ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (26.988)عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية (0.000) وهي قيمة اقل من(0.05) وهذا يدل على ان معظم افراد العينة ان الجهات التي قدمت لهم المساعدات جهات حكومية، ويعزي ذلك أن هنالك دور كبير للمؤسسات

الحكومية في تقديم المساعدات للاسر الفقيرة مقارنة بغيرها من المؤسسات غير الحكومية التي جاءت (35.3%)، ويعكس هذا أهتمام المؤسسات الحكومية التي تعمل في تخفيف حددة الفقر بتقديم المساعدات وتوفير الخدمات الصحية حتي لا يعاني أحد من المرض بسبب عدم مقدرته علي دفع تكاليف العلاج، ويعد هذا جزءً من سياسات الدوله في مجال الخدمة الصحية والتخطيط الصحي، ويري الباحث أن يوجه اهتمام المؤسسات الحكومية العاملة في القطاع الصحي الي تقديم الخدمات الوقائية لمحاربة الامراض المنتشرة بالمنطقة وتوعية الاسر باهمية الوقاية من المرض نظراً لقلة تكلفتها مقارنة بتوفير الخدمات الصحية العلاجية، وتليها (9.4%) من المبحوثين تلقوا مساعدات علاجية من الجهتين معاً (الحكومية، وغير الحكومية)، ويعزي ذلك الي عدم وجود تنسيق بين المؤسسات في تقديم الخدمة، مما يؤدي الي تشتيت الجهود وعدم وصول الخدمة الي قطاع واسع من المواطنين المحتاجين لها.

جدول رقم (24)

يوضح عند الاصابة بمرض هل تقوم بزيارة الطبيب

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	120	%38.7
لا	190	%61.3
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:11.613	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.001

يتضح من الجدول رقم (24) أن (61.3%) تمثل الذين يقومون بزيارة الطبيب عند المرض، ويعزى ذلك الى وعى المواطنين باهمية زيارة الطبيب عند المرض بدلآ عن التداوى بالعلاج

البلدي الذي قد يكون له مردود سلبي علي صحة الفرد في بعض الحالات، بينما جأت (38.7%) تمثل الذين لا يقومون بزيارة الطبيب عند المرض، ويعزى ذلك لعدم مقدرتهم على دفع تكاليف العلاج، وكذلك عدم امتلاكهم لبطاقات علاجية، ويظهرذلك بوضوح فى الجدول رقم(22) و(25) الخاص بالمساعدات العلاجية وسبب عدم زيارت الطبيب عند المرض.

جدول رقم (25)

يوضح أسباب عدم الذهاب الي الطبيب:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
لعدم مقدرتي على دفع تكاليف العلاج	174	%91.5
غير مقتنع بالعلاج الطبي	–	–
تفضيل العلاجات البلدية والشيوخ	16	%8.5
المجموع	190	%100
قيمة كاي تربيع:131.389	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول (25) أن (91.5%) من العينة الذين لا يقومون بزيارة الطبيب عند الاصابة بمرض، يرجع ذلك لسبب عدم مقدرتهم على دفع تكاليف العلاج، ويعزى ذلك أن هذه الفئة لم تشملهم مظلة التامين الصحى، وهذا ما أكده الجدول رقم (27)، بينما (8.5%) تمثل الذين يفضلون العلاجات البلدية والشيوخ، ويعزى ذلك الى ان هنالك عدم وعي صحي لبعض الاسر الفقيرة، رغم انها اقل تكلفة مقارمنة بزيارة الطبيب، ويظهر ذلك فى انعدام نسبة الذين غير المقتنعين بعلاج الطبيب، ويشير ذلك ان هنالك مفاهيم ثقافية مرتبطة بعملية العلاج خاصة في مجتمع الدراسة، ويحتاج هذا لبرامج توعيوية عبر ندوات ومحاضرات جماهيرية،

واستخدام وسائل الاعلام المختلفة في تعزيز المفاهيم الصحية الايجابية، بجانب رفع مستوي معيشة الاسر الفقيرة حتي تكون قادرة علي تحمل تكلفة العلاج عند المرض والذهاب الي الطبيب للاستفادة من الخدمات الصحية التي ينبقي أن توفرها الدولة مجاناً لغير القادرين والعاجزين عن دفع مقابلها.

جدول رقم (26)

يوضح نوع العلاج الذي يستخدم للتداوي من المرض:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
استخدم العلاج البلدي	159	%83.6
اتعالج عند الشيوخ	31	%16.4
اخري تزكر	–	–
المجموع	190	%100
قيمة كاي تربيع:86.232	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (26) أن (83.6%) من العينة الذين لا يقومون بزيارة الطبيب عند الاصابة بمرض يستخدمون العلاج البلدي وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع(86.232) عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية(0.000) ويؤكد ذلك الذين لا يقومون بزيارة الطبيب عند الاصابة بمرض يستخدمون العلاج البلدي، ويعزى ذلك لسهولة الحصول علية وبتكلفة قليلة، بينما نجد ان (16.4%) تمثل الذين يتعالجون عند الشيوع فى حالة المرض، ويعزى ذلك لثقافتهم واعتقادهم بالشيوخ فى عملية الشفاء من الامراض.

جدول رقم (27)

يوضح هل لديك واسرتك بطاقة تامين صحي:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	93	%30
لا	217	%70
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:49.600	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (27) أعلاه أن نسبة (70%) من العينة لا يمتلكون بطاقات تامين صحي وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (49.600)عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة لا يمتلكون بطاقات تامين صحي، ويعزي ذلك الي ضعف مؤسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في توفير الأمان الاجتماعي في حالة المرض بادخال جميع الاسر الفقيرة تحت مظلة التامين الصحي للاستفادة من الخدمات التب تقدمها الهيئة في هذا المجال، بالاضافة الي تفضيل غالبية المبحوثين التداوي بالعلاجات البلدية وهذا ما أكده الجدول رقم (26)، بالاضافة الي أن هؤلاء الأفراد الذين لا يملكون تأمين صحي يتدبرون العلاج من خلال النفقة الخاصة أو اللجوء إلى الديوان للحصول على الإعفاءات المتعلقة بالمعالجة الصحية في المستشفيات، بينما نجد ان نسبة (30%) من المبحوثين لديهم واسرهم بطاقات تامين صحي، ويعزي ذلك ان هذه الفئة شملتها مظلة التامين الصحين وتعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالذين لا يمتلكون بطاقات تامين صحي وهذا يدل الي ضعف دور المؤسسات في ادخال جميع الاسر الفقيرة في مظلة التامين الصحي.

جدول رقم (28)

يوضح اذا كانت الاجابة بلا ما سبب عدم استخراجك بطاقة تامين صحي

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
لم يكن لدي المبلغ الكافي لرسوم التامين	94	%43.3
التأمين غير مجدي	62	%28.6
ماعندنا تأمين بالمنطقة	61	%28.1
المجموع	217	%100
قيمة كاي تربيع:9.742	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.008

يتضح من الجدول رقم (28) أن (43.3%) من افراد العينة لا يمتلكون بطاقات تامين صحي لانهم لايمتلكون المبلغ الكافي لرسوم التامين، وهذه الفروق التكرارية ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (9.742) عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.008) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة لا يمتلكون بطاقات تامين صحي لانهم لايمتلكون المبلغ الكافي لرسوم التامين، مما تسبب فى عدم زيارتهم للطبيب عند المرض كما وضحنا سابقا، وتلتها (28.6%) تمثل الذين يرون ان التأمين الصحى غير مجدى، ويعزى ذلك لضعف الخدمات التى تقدمها هيئة التأمين الصحى، بينما نجد أن (28.1%) تمثل الذين لا يوجد بمنطقتهم خدمات تامين صحى، ويعزى ذلك الى ان هيئة التامين لم تقطى كل احياء المحلية بخدماتها الصحية.

محور التعليم

جدول رقم (29)

يوضح هل لديك أبناء في سن التعليم ولم يدخلوا المدارس او الجامعات:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	169	%54.5
لا	141	%45.5
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:12.695	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.012

يتضح من الجدول رقم (29) أن (54.5%) من العينة لديهم أبناء في سن التعليم ولم يدخلوا المدارس او الجامعات وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع 12.695عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.012 ويؤكد ذلك معظم افراد العينة لديهم أبناء في سن التعليم ولم يدخلوا المدارس او الجامعات، ويعزى لارتفاع تكاليف الدراسة، بالاصافة الي التسرب الدراسي نتيجة للاوضاع المعيشية له ولاسرته، حيث يوضحه الجدول التالى، بينما نجد أن نسبة (45.5%) تمثل الذين لديهم ابناء بمختلف مراحل التعليم، ويعزى ذلك الى ان اغلب ابناء الاسر المبحوثة يتلقون التعليم بمراحله المختلفة مما يضاعف من معانات الفقراء في تحمل تكلفة التعليم لابنائهم دون تقديم مساعده من أحد.

جدول رقم (30)

يوضح أسباب عدم دخول الابناء للمدارس والجامعات:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
ضعف الدخل	94	%30.4
لارتفاع تكاليف رسوم الدراسة	75	%24.2
لعدم رغبتهم في التعليم	–	–

تحصلوا علي خدمات اخري	141	%45.4
المجموع	169	%100
قيمة كاي تربيع:27.040	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.061

يتضح من الجدول رقم (30) أن (30.4%) من افراد العينة لديهم أبناء في سن التعليم ولم يدخلوا المدارس او الجامعات بسبب ضعف الدخل و(24.2%) لارتفاع تكاليف الرسوم الدراسية وهي فروق ليست ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع 27.040عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.061 ويؤكد ذلك معظم افراد العينة لديهم أبناء في سن التعليم ولم يدخلوا المدارس او الجامعات بسبب ضعف الدخل ولارتفاع تكاليف الرسوم الدراسية، بينما نجد ان (24.2%) من المبحوثين بسبب ارتفاع تكاليف السوم الدراسية، وأثبتت الكثير من الدراسات العلمية أهمية العوامل الاقتصادية في الجياة الاجتماعية للافراد، جيث أن انخفاض المستوي الاقتصادي للاسرة يمكن أن تنعكس اثاره علي الجوانب المعيشية والخدمات الاخري كالتعليم والصحة وغيرها، وأن (45.4%) تحصلوا علي خدمات من المؤسسات في مجالات اخري.

جدول رقم (31)

يوضح نوع الخدمات التي قدمتها المؤسسات في مجال التعليم

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
دفع رسوم دراسية	16	%5.2
توفير الزي المدرسي والحقائب	16	%5.2
الاثنين معاً	–	–

تحصلوا علي مساعدات اخري	278	%89.6
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:2.10	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.086

يتضح من الجدول رقم (31) أن (5.2%) من العينة الجهات قدمت لك دعم في مجال التعليم بتوفير الزي والحقائب ودفع الرسوم الدراسية، وهي فروق ليست ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع قيمة كاي تربيع:2.10عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.086 ويؤكد ذلك معظم الجهات قدمت لك دعم في مجال التعليم بتوفير الزي والحقائب ودفع الرسوم الدراسية، بينما نجد ان (89.6%) لم يقدم لهم دعم او مساعدة في التعليم، ويعزي ذلك الي ضعف دور المؤسسات في تقديم الاعانات التعليمية لابناء الاسر الفقيرة، بالرغم من اهمية التعليم ودوره في التنمية المستدامة، وعلاقتة بتخفيف حدة الفقر.

جدول رقم (32)

يوضح تقوم مؤسسات الرعاية بكفالة الايتام :

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	184	%59.4
لا	126	%40.6
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:30.693	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (32) أن (59.4%) من افراد العينة أكدوا وجود مؤسسات تكفل الايتام، وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع قيمة كاي

تربيع: 30.693 عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.000 ويؤكد ذلك وجود مؤسسات تكفل الايتام، ويعزي ذلك الي اهتمام المؤسسات بكفالة اليتيم كأحد القيم الدينية والاجتماعية في المجتمع المسلم، بينما نجد ان (40.6%) من المبحوثين في حالة وفاة العائل لاتوجد مؤسسة تقدم الكفالة للايتام، ويعزي ذلك الي ان كفالة المؤسسات لم تشمل جميع الايتام بمجتمع الدراسة.

جدول رقم (33)

يوضح المؤسسات التي تكفل الايتام:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
وزارة الرعاية والشئون الاجتماعية	30	%16
ديوان الزكاة	108	%59
منظمات وطنية	15	%8
أحد الاقارب	16	%9
احد الخيرين	15	%8
المجموع	184	%100
قيمة كاي تربيع:10.852	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (33) أن (59%) من افراد العينة اكدوا أن اكثر مؤسسة تكفل الايتام بالمنطقة هي ديوان الزكاة وذلك بفروق تكرارية وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع 10.852عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك أن أكبر المؤسسة التي تكفل الايتام بالمنطقة ديوان الزكاة، وهي اعلي نسبة مقارنة بالمؤسسات

الاخري، وتليها (16%) من المبحوثين تقدم لابنائهم الكفالة وزارة الشئون الاجتماعية، ويعزي ذلك لاهتمام المؤسسة بكفالة اليتيم كقيمة دينية وانسانية، وتليها (9%) من تقوم بكفالة ابنائهم منظمات وجمعيات وطنية خيرية، بينما نجد ان (8%) تساوي فيها الاقارب والخيرين، ويعزي ذلك الي وجود التكافل الاجتماعي بمجتمع الدراسة، الذي يعد أحد النظم الاجتماعية في الاسلام الذي يهتم بضمان توفير الحاجات الضرورية بالنسبة للفرد والجماعة، مرتكز علي جوانب معينة من البر والاحسان والصدقة لفئات الفقراء والمحتاجين وخاصة الاطفال الايتام، بالاضافة الي شمول هذا النظام (التكافل الاجتماعي) علي تنظيم العلاقات الاجتماعية كربط الفرد بالدولة كما في دور المؤسسات الرسمية في تقديم الخدمات الاجتماعية، وربط الدولة بالجماعة، وربط الاسرة بذوي الاقارب، وربط النا بعضهم ببعض.

جدول رقم (34)

يوضح نوع الكفالة التي تقدمها المؤسسات

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
مادية	92	%50
دراسية	92	%50
المجموع	184	%100

يتضح من الجدول رقم (34) أن (50%) من المبحوقين ان نوع الكفالة التي تقدمها لهم المؤسسات (مادية، ودراسية) وجاءت بنسبة متساوية، ويعزي ذلك ان هذه اهم صور واشكال الكفالة التي تقدمها المؤسسات في مجتمع الدراسة، وقد تكون هذا ما يحتاجة اليتيم من المؤسسات.

جدول رقم (35)

يوضح هل تم تمويل احد أفراد اسرتك بمشروع:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	233	%75
لا	77	%25
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:49.600	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (35) أن (75%) من افراد العينة تم تمويل احد أفراد اسرتهم بمشروع، وذلك بفروق تكرارية وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (49.600)عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة تم تمويل احد أفراد اسرهم بمشروع، ويعزي ذلك ان هنالك دور كبير للمؤسسات في تقديم المشاريع التي تساهم ذيادة دخل الاسر الفقيرة، ورفع من مستواهم المعيشي، بينما نجد ان (25%) من المبحوثين لم يتم تمويلهم بمشاريع، لكن تحصلوا علي خدمات اخري من ديوان الزكاة سواء كان غذائية او صحية او تعليمية.

جدول رقم (36)

يوضح انواع المشاريع الممولة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
تجاري	78	%25.2

زراعي	78	%25.2
رعوي	62	%20
خدمي	15	%4.8
تحصلوا علي خدمات اخري	77	%24.8
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:72.858	درجة الحرية:3	مستوى المعنوية:0.002

يتضح من الجدول رقم (36) أن (25.2%) من افراد العينة اكدوا أن نوع المشروع الممول (تجاري، وزراعي) وذلك بفروق تكرارية وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (72.858) عند درجة حرية (3) ومستوى معنوية 0.002 ويؤكد ذلك معظم افراد العينة أن نوع المشروع الممول (تجاري وزراعي)، وجاءت متساوية في النسبة لسيادة النمط التجاري والزراعي لمجتمع البحث، وفقاً لخبرة رب الاسر في نوع العمل، وهذا ما أكده الجدول رقم (6) وتليها (20%) من المبحوثين تم دعمهم بمشاريع رعوية، ويعزي ذلك الي ان عدد كبير من الفقراء يمتهنون بالرعي وتربية الماشية، وتليها (4.8%) تم تمويلهم بمشاريع خدمية.

جدول رقم (37)

يوضح ما نوع التمويل الذي قدم لك:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
قرض حسن	32	%13.7
تمويل بالسداد	201	%86.3
المجموع	233	%100

قيمة كاي تربيع:122.579	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (37) أن (86.3%) من افراد العينة اكدوا أن نوع التمويل تمويل بالسداد، وذلك بفروق تكرارية وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (122.579) عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة نوع التمويل الذي قدم لهم تمويل بالسداد، ويعزي الي وجود دور كبير لموسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية التي تستهدف تنمية الاسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود في مجتمع الدراسة، بينما نجد ان (13.7%) من المبحوثين ان نوع التمويل الذي قدم لهم قرض حسن، ويعزي ذلك ان هنالك مؤسسات غير ربحية ولها دور في تنمية الاسر الفقيرة بمجتمع الدراسة، وتتمثل في ديوان الزكاة ووزارة الشئون الاجتماعية كأحد اوجهزة الرعاية الاجتماعية التي تهدف الي تمكين الافراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم عن طريق تنمية وتطوير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للاسر وخاصة الاسر الفقيرة بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

جدول رقم (38)

يوضح ما هي الجهات التي قدمت لك المشروع:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
ديوان الزكاة	97	%41.6
بنك الادخار	83	%35.7
مؤسسات التمويل الاصغر	53	%22.7
المجموع	233	%100

قيمة كاي تربيع:23.957	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (38) أن (41.6%) من افراد العينة أكدوا أن المؤسسات التي قدمت لهم التمويل بالمنطقة هي (بنك الادخار، وديوان الزكاة) وذلك بفروق تكرارية، وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (23.957)عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية(0.000)، ويؤكد ذلك معظم افراد العينة أن المؤسسات التي قدمت لهم التمويل بالمنطقة بنك الادخار، وديوان الزكاة، ويعزي ذلك الي تعاظم الدور التنموي لهذه المؤسسات واهتمامها بهذه الشريحة من المجتمع، بينما نجد ان (22.7%) من المبحوثين قدمت لهم مؤسسات التمويل الاصغر مشروعات متنوعة، ويعزي ذلك الي احتياج الاسر الفقيرة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتحسين اوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، وهذا ما اكده مفهوم التنمية الاجتماعية الذي يشير الي أحداث تحسين متذايد في مستوي معيشة الفرد، وذلك للمساهمة في تعزيز الانتاجية، واستثمار القدرات والطاقات البشرية، وتعظيم الاستفادة من الامكانات المتاحه لضمان الامن الاجتماعي بالمجتمع.

جدول رقم (39)

يوضح مساهمت المشروع في زيادة الدخل من وجهة نظر الأسر

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	126	%54
لحد ما	77	%33
لا	30	%13
المجموع	233	%100

قيمة كاي تربيع:59.33	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (39) أن (54%) من افراد العينة اكدوا أن المشروع ساهم في زيادة الدخل، وذلك بفروق تكرارية وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (59.33) عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية(0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة أن المشروع ساهم في زيادة الدخل، ويعزى ذلك الى أختيارهم مشاريع ناجحة، وأداروها بطريقة مدروسة وصحيحة، وتلتها (33%) تمثل الذين وجهة نظرهم فى نجاح المشرع الى حد ما، ويعزى ذلك الى انهم لم يختارو مشاريع مربحه، بينما نجد ان (13%) تمثل الذين لم يزيد دخلهم خالص، ويعزى ذلك الى عدم الادارة الجيدة، او عدم التدريب علي المشروع، وهذا ما يؤكده الجدول التالي رقم (40).

جدول رقم (40)

يوضح اذا كانت الاجابة بلا لماذا لم يساهم المشروع في زيادة دخل اسرتك

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
عدم التدريب على المشروع	16	%14.9
ضعف التسويق	50	%46.7
دخل المشروع قليل	41	%38.4
المجموع	107	%100
قيمة كاي تربيع:38.235	درجة الحرية:2	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (40) أن (46.7%) من العينة أكدوا ان عدم مساهمة المشروع في زيادة دخل الاسرة هو ضعف التسويق وذلك بفروق تكرارية، وهي فروق ذات دلالة احصائية

معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (10.852)عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة عدم مساهمة المشروع في زيادة دخل الاسرة هو بسبب ضعف التسويق، ويعزي ذلك عدم اهتمام المؤسسات بالتسويق للمشروعات الانتاجية المقدمة للاسر الفقيرة، وهذا ما أكدته دراسة (محمد) أن ضعف التسويق يؤدي الي التعثر مما يؤدي الي عدم الاستفاده من المشروعات.(محمد 2013م) وتليها (38.4%) من المبحوثين ان دخل المشروع قليل، ويعزي ذلك الي مقارنة الدخل مع سداد القسط الشهري مما يساهم في عدم الاستفادة من المشروع في زيادة دخل الاسرة، وهذا ما أكدته دراسة (يسن) التي أكدت ان معظم المشروعات التي ملكت لم يحالفها النجاح وذلك بسبب ضعف رؤس الاموال وقلة العائد المادي من المشروع وعدم متابعة أدارة الديوان للمشروعات.(يسن،2013م)

جدول رقم (41)

يوضح توفير المشروعات فرصة عمل لبعض افراد الاسرة

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	141	%39.5
لا	92	%60.5
المجموع	233	%100
قيمة كاي تربيع:9.846	درجة الحرية:2	مستوى المعنوية:0.002

يتضح من الجدول رقم (41) أن (39.5%) من افراد العينة أكدوا أن المشروع وفر فرص عمل لبعض افراد اسرهم، وذلك بفروق تكرارية، وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع(9.846) عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية (0.002) ويؤكد ذلك

معظم افراد العينة اكدوا أن المشروع وفر فرص عمل لبعض افراد اسرهم، ويعزي ذلك ان الغرض الاساسي من تمويل المشروع هو التشقيل والانتاج ومحاربة العطالة وخاصة وسط الاسر الفقيرة، بينما نجد ان (60.5%) لم يوفر لافراد اسرهم فرص عمل، ويرجع ذلك ان أغلب المشاريع فردية، ويري الباحث أن التخفيف من حدة الفقر لا يعتمد علي توجهات الناس ونظرتهم الي الحياة، بل علي وضع سياسات هادفه الي توزيع الدخل والموارد بتوفير فرص عمل للاسر الفقيرة بصورة اكبر انصافاً في المجتمع، وضمان الحد الادني من الدخل وتأمين مستويات دخل مضمونه للاسر الفقيرة بالمجتمعات المحلية حسب الخصائص والسمات التي تميز المجتمعات، وهذا ما أكده جميع المنظرون في الاتجاه النظري الذي يفسر الفقر من خلال العمليات الاجتماعية التي تنتج الفقر (القوة الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع).

جدول رقم (42)

يوضح هل تم تدريب احد افراد اسرتك على حرفة

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	124	%40
لا	186	%60
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:7.143	درجة الحرية:2	مستوى المعنوية:0.042

يتضح من الجدول رقم (42) أن (60%) من افراد العينة لم يتم تدريب احد افراد اسرهم على حرفة، وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (7.143)عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية (0.042) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة لم يتم

تدريب احد افراد اسرهم على حرفة، ويعزي ذلك الي ضعف اهتمام المؤسسات بالتدريب الحرفي في مجال التنمية الاجتماعية بالرغم من امكانية نجاح هذه الطريقة في تخفيف حدة الفقر، لكن تحصلوا علي خدمات اخري من الديوان، بينما نجد ان (40%) من المبحوثين تم تدريبهم علي حرف.

جدول رقم (43)

يوضح اذا كانت الاجابة بنعم ما نوع الحرفة التي تم تدريبك عليها

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
خياطة وتطريز	31	%10
التصنيع الغذائي	27	%8.7
حدادة او نجارة	25	%8.1
كهرباء سيارات	20	%6.5
مكنيكا سيارات	21	%6.7
تحصلوا علي خدمات اخري	186	%60
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:7.143	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.028

يتضح من الجدول رقم (43) أن (10%) من افراد العينة اكدوا أن نوع الحرفة التي تم تدريبك عليها هي خياطة وتطريز، ونسبة (8.7%) منهم تم تدريبهم على التصنيع الغذائي، وذلك بفروق تكرارية وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع (7.143) عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.028) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة نوع الحرفة التي

تم تدريبك عليها هي خياطة وتطريز و تصنيع غذائي، ويعزي ذلك ان معظم هذه الفئة من النساء وهذا يدل علي اهتمام هذه المؤسسات بتنمية وتدريب المرأة علي مشاريع انتاجية صغيرة قد تتوافق مع قدرات المرأة وأمكانياتها في مجتمع الدراسة، وتليها (8.1%) تم تدريبهم علي الحدادة والنجارة، وتليها (6.7%) تم تدريبهم علي مكنيكا سيارات، وتليها (6.5%) تم تدريبهم علي كهرباء سيارات، ويعزي ذلك ان هذه الحرف التي يقومون بها الرجال، وقد تساهم في ذيادة دخلهم وتقلل من نسبة العطالة مجتمع الدراسة.

جدول رقم (44)

يوضح ما هي الوسيلة التي تم تمويلك او دعمك بها:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
عن طريق اللجنة الشعبية	94	%30
ضابط التمويل	16	%5.2
العمدة او شيخ القبيلة	47	%15.2
لجان الزكاة القاعدية	137	%44.2
وزارة الشئون الاجتماعية	16	%5.2
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:131.641	درجة الحرية:4	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (44) أن (44.2%) من افراد العينة اكدوا أن الوسيلة التي تم تمويلك بها لجان الزكاة القاعدية، بينما (30%) منهم عن طريق اللجنة الشعبية، وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (131.641)عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة اكدوا أن أن الوسيلة التي تم تمويلك

بها لجان الزكاة القاعدية، و عن طريق اللجنة الشعبية، واذا جمعنا النسبتين معاً سنجد انها اعلي نسبة في الوسائل التي يتم بها التمويل، ويعزي ذلك ان هذه الوسيلة احد الوسائل التي يستخدمها ديوان الزكاة في الصرف علي الفقراء، وتعد لجنة رسمية في دعم وتمويل الاسر الفقيرة في مجتمع الدراسة، بالرغم من عدم التزامهم بالأسس والضوابط التي يصدرها ديوان الزكاة في أختيار وحصر الفقراء والمساكين وتوزيع المشروعات المنفذه من ديوان الزكاة كما أكدته دراسة (دفع السيد)، وتليها (15.2%) كانت وسيلتهم في التمويل الشيخ او العمدة، ويعزي ذلك الي ان للادارة الاهلية دور في ربط الاسر الفقيرة ذات السلالة الواحدة بمؤسسات التمويل كجزء من مسؤلياتهم بمجتمع الدراسة، بينما نجد ان (5.2%) تساوت فيها كلاً من موظفي وزارة الشئون الاجتماعية، وضابط التمويل كوسائل يتم عن طريقها تمويل او دعم الاسر الفقيرة بمجتمع البحث، ويعزي ذلك الي ضعف الوسائل الرسمية وعدم فعاليتها بالرغم من التطور الكبير الذي شهدته مؤسسات القطاع الرسمي في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تخفيف حدة الفقر والوصول بالفقراء الي مستويات مرضية في الجياة والصحة والعلاقات التي تسمح لهم بتنمية مقدراتهم واشباع حاجاتهم الضرورية لتحقيق الامن الاقتصادي والاجتماعي لافراد المجتمع ككل.

جدول رقم (45)

يوضح الطريقة التي اوصلتك للمشروع وعبرها تم تمويلك او دعمك:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
قدمت طلب بغرض التمويل	108	%34.8
عن طريق زيارة الجهات الممولة لي في المنزل	16	%5.2

عن طريق احد اقاربي او معارفي	93	%30
تحصلوا علي خدمات اخري	93	%30
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:67.364	درجة الحرية:2	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (45) أن (34.8%) من العينة أكدوا أن الطريقة التي اوصلتهم للمشروع وعبرها تم تمويلهم هي تقديمهم لطلب بغرض التمويل و(30%) منهم عن طريق احد اقاربهم او معارفهم، وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع(67.364)عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة أكدوا أن الطريقة التي اوصلتهم للمشروع وعبرها تم تمويلهم هي تقديمهم لطلب بغرض التمويل، وعن طريق احد اقاربهم، او معارفهم، يعزي ذلك الي تعدد الطرق وتنوعها في الحصول علي التمويل من قبل المؤسسات، بينما نجد ان (5.2%) فقط من الذين تم تمويلهم عن طريق زيارة الجهات الممولة لهم في المنزل.

جدول رقم (46)

يوضح هل تمت دراسة حالتك قبل الدعم او التمويل:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	108	%34.8
لا	125	%40.4
لم يجاوب	77	%24.8
المجموع	310	%100

قيمة كاي تربيع:5.240	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.03

يتضح من الجدول رقم (46) أن (40.4%) من افراد العينة أكدوا أنه لم تتم دراسة حالتهم قبل التمويل، وذلك بفروق تكرارية، وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع(5.240)عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية(0.030) ويؤكد ذلك لم تتم دراسة حالتهم قبل التمويل، ويعزي ذلك ان هذه المؤسسات لم تتبع الطرق العلمية في تمويل المشروعات وتقديم الدعم والمساعدات التي تقدمها للاسر الفقيرة، وتليها (34.8%) تمت دراست حالتهم قبل الدعم والتمويل، ويعزي ذلك ان هذه الطريقة تحدد مدي حوجة الاسرة للمساعدة المقدمة، بالاضافة لمعرفة من هم اشد حوجة لتقديم المساعدة ، واختلاف الاوضاع الاقتصادية، والاحتياجات المعيشية للاسر الفقيرة بمجتمع البحث، بينما نجد ان (24.8%) لم يجاوب علي السؤال.

جدول رقم (47)

يوضح هل توجد صعوبة في اجراءات الدعم اوالتمويل:

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	155	%50
لا	78	%25.2
لم يجاوب	77	%24.8
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:25.446	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (47) أن (50%) من افراد العينة اكدوا أنه توجد صعوبة في اجراءات التمويل، وذلك بفروق تكرارية، وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع(25.446)عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية(0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة اكدوا وجود صعوبة في اجراءات التمويل، ويعزي ذلك الي تعقيد الاجراءات الادارية داخل المؤسسات الممولة، والتي تعمل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، وتتمثل التقيدات في تاخير التمويل، والضمانات البنكية، وتليها (25.2%) من المبحوثين لم يواجهوا صعوبة سواء كان في الدعم او التمويل، ويعزي ذلك الي وجود محسوبية داخل هذه المؤسسات، بينما نجد (24.8%) لم يجيبوا علي هذا السؤال.

جدول رقم (48)

يوضح اذا كانت الاجابة بنعم ماهي الصعوبات التي واجهتك في اجراءات التمويل

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
تعقيد الاجراءات الادارية	109	%34.8
شيك الضمان	108	%40
لم يجاوب	93	%34.8
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:39.040	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (48) أن (40%) من افراد العينة أكدوا ان الصعوبات التي واجهتهم في اجراءات التمويل هو شيك الضمان، بينما نجد (34.8%) يروا أن الصعوبات التي واجهتهم هي تعقيد الاجراءات، وذلك بفروق تكرارية، وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية، حيث

بلغت قيمة كاي تربيع(39.040) عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة ان الصعوبات التي واجهتهم في اجراءات التمويل هو شيك الضمان وتعقيد الاجراءات، ويعزي ذلك الي ان الانشطة والبرامج التي تقدم للاسر الفقيرة تصاحبها العديد من الصعوبات وخاصة المشروعات المقدمة من مؤسسات التنمية الاجتماعية ذات العائد المادي، بالاضافة الي عدم وجود ضمانات لهم للحصول علي تمويل، مما يستوجب علي المؤسسات المالية التي توفر التمويل ان تتخذ شروط ميسره للعمل مع الاسر الفقيرة والقيام بدورها في مكافحة الفقر والتخفيف من جدته، بينما نجد ان (34.8%) من المبحوثين لم يجاوب علي هذا السؤال، ويعزي ذلك الي ان هذه الفئة لم تواجه صعوبات فيها حصولها علي المساعدات، قد يرجع ذلك المحسوبية احياناً.

جدول رقم (49)

يوضح قبل او اثناء فترة التمويل هل تم تدريبك على ادارة المشروع

المتغير	التكرارات	النسبةالمئوية
نعم	32	%10.4
لا	170	%54.8
تحصلوا علي خدمات اخري	108	%34.8
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:107.873	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (49) أن (54.8%) من افراد العينة اكدوا انه لم يتم تدريبهم على ادارة المشروع، وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع

(107.873)عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة اكدوا انه لم يتم تدريبهم على ادارة المشروع، ويعزي ذلك الي اهمال هذه المؤسسات بعملية التدريب علي المشروعات مما ينعكس ذلك علي مستوي ادارة ودخل المشروع المقدم، وعدم الاستفاده من التمويل في تخفيف حدة الفقر وتحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ذيادة دخل الاسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، ويؤكد ذلك الجدول رقم (39) و(46)، وتليها (34.8%) من المبحوثين تحصلوا علي خدمات اخري، بينما نجد ان (10.4%) تم تدريبهم قبل او اثناء تمويل المشروعات، ويعزي ذلك الي ضعف دور هذه المؤسسات في عملية تدريب المستفيدين من المشروعات بالرغم من الاثر الكبير الذي يحدثه التدريب علي مستوي نجاح المشروعات المقدمة في ذيادة الانتاج والدخل للفرد الذي ينعكس بصورة غير مباشرة علي الدخل القومي.

جدول رقم (50)

يوضح هل سبق وتعثرت في سداد الاقساط:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	122	%39.4
لا	80	%25.8
تحصلوا علي خدمات اخري	108	%34.8
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:8.733	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.003

يتضح من الجدول رقم (50) أن (39.4%) من افراد العينة أكدوا أن انهم سبق وتعثروا في سداد الاقساط، وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (8.733) عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.003) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة سبق وتعثروا في سداد الاقساط، ويعزي ذلك الي عدم الاختيار السليم للمشروع بالاضافة لعدم دراسة جدوي المشروع مما يسبب فشل المشروع وصعوبة الايفاء بسداد القسط الشهري، بالاضافة الي قصور دور المؤسسات في التمويل فقط دون الاهتمام بعملية التدريب علي المشروع لضمان نجاحه والاستفاده منه، وهذا ما أكده الجدول رقم (49)، وتليها (34.8%) لم يتم تمويلهم، بينما نجد ان (25.8%) لم يسبق ان تعثروا في سداد اقساط المشروعات الممولة لهم، ويعزي ذلك الي نجاح هذه المشروعات.

جدول رقم (51)

يوضح في حالة العجز عن السداد ما الاجراءات التي تتخذها الجهة الممولة للمشروع:

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
شكوى قانونية	64	%14.8
منح فترة زمنية اخرى	109	%35.2
المحاكمة بالسجن لحين السداد	15	%4.8
لم اتعثر في السداد	140	%45.2
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:80.967	درجة الحرية:2	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (51) أن (34.8%) من افراد العينة أكدوا أن في حالة العجز عن السداد الاجراءات التي تتخذها الجهة الممولة تتمثل في منح فترة زمنية اخرى، وذلك بفروق تكرارية وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع(80.967)عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة اكدوا أن في حالة العجز عن السداد الاجراءات التي تتخذها الجهة الممولة تتمثل في منح فترة زمنية اخرى، ويعزي ذلك الي ان هذه المؤسسات لها وسائل مختلفة للتعامل مع الاسر التي يتم تمويلها وذلك بهدف التنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر علي الفقراء، وتليها (14.8%) من المبحوثين تم تقديم لهم شكوي قانونية من قبل المؤسسات الممولة، ويعزي ذلك الي ان هذه احد الوسائل التي تتخذها المؤسسات في بعض الاحيان لاستعادة قيمة المشروع، ولها ثار جانبية سلبية علي اسرة الشخص الذي عجزعن السداد وخاصة لو كان هو العائل الوحيد للاسرة (الحكم عادة بالسجن لحين السداد)، وهذا مما يذيد من معاناة الاسر الفقيرة، بينما (4.8%) من المبحوثين ان الاجراءات التي قدمت لهم عند العجز عن السداد كانت المحاكمة بالسجن لحين السداد، ويعزي ذلك الي ان هذه احد الوسائل التي تلجا اليها المؤسسات بالرغم من اثرها الكبير علي الاسرة وخاصة الاسر الفقيرة، مما يزيد من حدة الفقر علي الاسرة التي تمت محاكمة رب الاسر او العائل للاسرة.

جدول رقم (52)

يوضح ما رائيك في اجراءات عجز السداد

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
حسنة	48	%15.5

مجحفة	93	%30
المجموع	141	%100
قيمة كاي تربيع:14.362	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (52) أن (30%) من افراد العينة يروا ان اجراءات السداد مجحفة، وذلك بفروق تكرارية ذات دلالة احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع(14.362)عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة أن اجراءات السداد مجحفة، ويعزي ذلك ان هذه الاجراءات قد تعيق تنمية الاسر الفقيرة، وعدم التعامل مع المؤسسات للرفع من مستوي الفقر وتخفيف حدته، بينما نجد ان (15.5%) من المبحوثين يرون ان اجراءات عجز السداد حسنة.

جدول رقم (53)

يوضح هل الفئات التي تستهدفها مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية الضعيفة فقط ام هنالك فئات اخري لا تستحق الدعم

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
الفئات الضعيفة	233	%75.2
الفئات الضعيفة و غير الضعيفة	77	%24.8
المجموع	310	%100
قيمة كاي تربيع:78.503	درجة الحرية:1	مستوى المعنوية:0.000

يتضح من الجدول رقم (53) أن (75.2%) من افراد العينة اكدوا أن الفئات التي تستهدفها مؤسسات الرعاية الاجتماعية الفئات الضعيفة، وذلك بفروق تكرارية وهي فروق ذات دلالة

احصائية معنوية، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (78.503)عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية (0.000) ويؤكد ذلك معظم افراد العينة أكدوا أن الفئات التي تستهدفها مؤسسات الرعاية الاجتماعية الفئات الضعيفة، ويعزي ذلك ان هذه المؤسسات لها دور كبير اتجاه الاسر الفقيرة في مجتمع الدراسة، بالاضافة لاهتمامها بتنمية الشرائح الضعيفة وذوي الدخل المحدود، بينما نجد ان (24.8%) من المبحوثين يرون ان المؤسسات تستهدف الفئات الضعيفة وغيرها، ويعزي ذلك ان هذه المؤسسات لها دور اتجاه جميع فئات المجتمع في عملية التنمية الاجتماعية وتقديم الانشطة والمشروعات لجميع مكونات مجتمع الدراسة.

تحليل بيانات المقابلات الشخصية:

جدول رقم (54)

يوضح هل توجد استراتيجية لتخفيف حدة الفقر بالولاية:

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	%100

لا	0	%0
المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (54) أن المؤسسات العاملة في مجال تخفيف حدة الفقر لديها استرتيجية للعمل علي تخفيف حدة الفقر في الولاية، ويعزي ذلك الي اهتمام المؤسسات بعملية التخطيط الاستراتيجي لمواجهة مشكلة الفقر، وللاهتمام بقضية الفقر التي فرضت نفسها في المجتمع من خلال مظاهرها المختلفة التي ظهرت بصورة واضحة في مجتمع الدراسة، بالاضافة الي البداية التاريخية القديمة للتخطيط الاستراتيجي للتخفيف من حدة الفقر في السودان، والذي اهتم بتنمية الانسان كمحور اساسي تدور حوله الخطط والبرامج التي تتماشي مع اتجاهات التنمية البشرية في مطلع التسعينات، والتي تسعي الي ذاتية اشباع الحاجات لافراد المجتمع، وصيانة القيم الاجتماعية والدينية.

جدول رقم (55)

يوضح هل تتماشى الاستراتيجية الحالية مع الاستراتيجية العالمية لتخفيف حدة الفقر:

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	9	%90
لا أعلم	1	%10
المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (55) أن (90%) من افراد العينة أكدوا ان المؤسسات العاملة في مجال تخفيف حدة الفقر استرتيجيتها للعمل تتماشى مع الاستراتيجية العالمية لتخفيف حدة الفقر، ويعزي ذلك الي وجود التقارب حول التفكير العالمي في الحلول لمشكلة الفقر، وتحقيق الاهداف

الانسانية العالمية حول ظاهرة الفقر التي تاثر علي الانسان في جميع اجزاء الكرة الارضية، بالرغم من اختلاف المجتمعات من حيث البيئات الطبيعية، والاجتماعية، والثقافية، بينما نجد ان (10%) من المبحوثين ليس لديهم علم بان استراتيجية المؤسسة تتماشي مع الاستراتيجية العالمية لتخفيف حدة الفقر، ويعزي ذلك الي ان بعض الموظفين ليس لديهم معرفة بالخطط والاستراتيجيات العالمية حول قضية الفقر، ويؤكد معظم المبحوثون أن السودان يسعي للاستفادة من المبادرات والمساعدات وخدمات التمويل الدولية (كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبعض الدول) في تخفيف حدة الفقر، وتحقيق اهداف الالفية، وهنالك أستراتيجيات وضعت لتتماشي مع الاستراتيجية العالمية حول الفقر للخروج التدريجي للفقراء من دائرة الفقر.

جدول رقم (56)

يوضح مدة استراتجية تخفيف حدة الفقر:

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
خمسية	7	%70
عشرية	2	%20
سبع سنوات	1	%10
المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (56) أن (70%) من المبحوثين يرون ان المؤسسات العاملة في مجال تخفيف حدة الفقر استرتيجيتها خمسية، ويعزي ذلك الي ان هذه المؤسسات تعتمد علي خطط قصيرة المدي، معتمده علي المساعدات والدعم من خلال جعل جمعيات تنموية تعمل علي التدريب وتنمية الخبرات المهنية، وتعبئة وتنشيط المجتمع للعمل بالمشروعات الصغيرة، وبث

روح المنافسة والانتاجية لدي الفئات الفقيرة، وتليها (20%) يؤكدون ان مدة الاستراتيجية عشرة سنوات، ويعزي ذلك الي بعض المؤسسات العاملة في تخفيف حدة الفقرلديها خطة تستمر لمدة عشرة سنة، بينما نجد ان (10%) اشاروا ان مدة الاستراتيجية ببعض المؤسسات سبعة سنوات.

جدول رقم (57)

يوضح نسبة الفقر في الولاية:

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
56- 65%	3	%30
75- 80%	2	%20
لا اعلم	5	%50
المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (57) ان (50%) من افراد العينة ليس لديهم علم بنسبة الفقر بالولاية، ويعزي ذلك الي عدم وجود أحصائيات دقيقة يعتمد عليها، او قد يكون من عدم اهتمامهم باهمية معرفة نسبة الفقر بالولاية، وتليها (30%) أكدوا ان نسبة الفقر بالولاية ما بين (56- 65%)، ويعزي ذلك الي ان عدد كبير من الاسر يعانون من الفقر بجميع انواعة وابعادة المختلفة، بينما نجد ان (20%) أكدوا ان نسبة الفقر بالولاية ما بين (75- 80%)، ويعزي ذلك الي ان حجم الفقر كبير جداً بمجتمع الدراسة.

جدول رقم (58)

يوضح النسة المستهدفة سنوياً في برنامج تخفيف حدة الفقر في الولاية:

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
%5	3	%30
%10	2	%20
لا توجد	5	%50
المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (58) ان (50%) من افراد العينة أكدوا انه لاتوجد نسبة محدة مستهدفة سنويا من الاسر الفقيرة في برنامج تخفيف حدة الفقر في الولاية، ويعزي ذلك الي عدم وجود برنامج واضح لمعظم مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر بالولاية، وتليها (30%) أكدوا ان هنالك (5%) من الاسر الفقيرة مستهدفهة سنوياً ضمن برنامج تخفيف حدة الفقر، بينما نجد ان نسبة (20%)اكدوا ان (10%) من الاسر الفقيرة مستهدفة سنوياً، واذا جمعنا النسبتين مع بعض نجدها بلغت (50%) وهي نسبة كبيرة جداً ان هنالك نسبة محددة مستهدفة سنوياً، ويعزي ذلك الي ان هنالك رؤية واضحة للمؤسسات في تخفيف حدة الفق علي الفقراء.

جدول رقم (59)

يوضح المحاور الاساسية التي تعمل فيها المؤسسات لتخفيف حدة الفقر بالولاية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
محاور مصارف المستحقين للزكاة	5	%50
محور(الصحة –التعليم– الدعم الاجتماعي– زيادة فرص العمل)	5	%50
المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (59) ان (50%) من افراد العينة يعملون بديوان الزكاة والمحاور الاساسية التي تعمل فيها مؤسستهم هى مستحقي الزكاة (الفقراء، و المساكين، وابن السبيل، وفي سبيل الله، والغارمين، وغيرها من اوجه الصرف المزكوره في القران الكريم، بينما نجد ان (50%) من العاملين في وزارة الشئون الاجتماعية، ومؤسسة التمويل الاصغر، تتمثل محاورهم في محور(الصحة، التعليم، الدعم الاجتماعي، زيادة فرص العمل)، وهذا يشير ان هذه المحاور تشمل جميع مجالات الدعم والمساعدة التي تعمل علي تنمية الاسر الفقيرة بمجتمع الدراسة.

جدول رقم (60)

يوضح المشكلات التي تواجه المؤسسات في مجال تخفيف حدة الفقر بالولاية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ضعف التمويل	5	%50
عدم وجود تنسيق وتوحيد للجهود المبذولة	3	%30
قلة المؤسسات العاملة في المجال مقارنة مع نسبة الفقر العالية	2	%20
المجموع	10	%100

تضح من الجدول رقم (60) ان (50%) من افراد العينة أكدوا ان المشاكل التي تواجههم في مجال تخفيف حدة الفقر بالولاية تتمثل في ضعف التمويل العيني والمادي المقدم للاسر الفقيرة، عدم كفاية المساعدات لجميع الاسر الفقيرة بمجتمع البحث، ، عدم وجود نسبة حقيقة للفقراء بالولاية، وتليها (30%) منهم تتمثل مشاكلهم في عدم وجود تنسيق وتوحيد للجهود المبذولة مع جميع الجهات العاملة في تخفيف حدة الفقر بالولاية، بينما نجد ان (20%) أشاروا ان

المشكلات التي تواجههم تتمثل في قلة المؤسسات العاملة في المجال مقارنة مع نسبة الفقر العالية.

جدول رقم (61)

يوضح رأي المبحوثين في آليات ووسائل تخفيف حدة الفقر بالولاية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مناسبة	2	%20
غير مناسبة	8	%80
المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (61) ان (80%) يروا أن آليات ووسائل تخفيف حدة الفقر بالولاية غير مناسبة، وعدم وجود برامج واضحه، وتحتاج لتوحيد جهود وانشاء مشاريع كبيرة لخلق فرص عمل وزيادة دخل الاسر الفقيرة ومساهمتهم في الانتاج والانتاجية، بينما نجد ان (20%) يرون ان آليات ووسائل تخفيف حدة الفقر بالولاية مناسبة.

جدول رقم (62)

يوضح تقييم المبحوثين لفعالية اجراءات وتدابير تخفيف حدة الفقر بواسطة الولاية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	3	%30
ضعيفة وغير مواكبة	7	%70
المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (62) ان (70%) يرون أن اجراءات وتدابير تخفيف حدة الفقر بواسطة الولاية ضعيفة، وغير مواكبة، وتحتاج لدراسة دقيقة لتحديد نوع المشاريع التي تتناسب مع الفئات المستهدفة، كما تحتاج لتنسيق بين المؤسسات العاملة في المجال وهي دون الطموح، وهذا يؤكد ضعف دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر بالولاية، بينما نجد ان (30%) يرون أن هنالك اجراءات وتدابير فعالة في تخفيف حدة الفقر بالولاية وتعتبر من وجهة نظرهم جيدة.

ثانياً: أختبار الفروض:

في ضوء تحليل بيانات الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث وللتحقق من فرضيات الدراسة من واقع البيانات التي تم جمعها وتحليلها للتوصل للنتائج، لذا ياتي التحقق من اثبات او نفي الفرضية في الاتي:

الفرضية الاولي: ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الغذائية للفقراء بمجتمع الدراسة:

من واقع الدراسة الميدانية توصل الباحث ان (60.3%) تم دعمهم من قبل مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية، واغلب الدعم من ديوات الذكاة وبنك الادخار ووزارة الشئون الاجتماعية، وان أغلب نوع الدعم مادي ويمثل(35.5%)، و (14.8%) تم تمويلهم بمشروعات زراعية وانتاجية، وبلغت عدد المرات التي قدم فيها التمويل ثلاث مرات في السنة، وذلك بفروق تكرارية ذات دلاله احصائية بلغت قيمة كاي ومستوي المعنوية اقل من (0.005)، وهذا ما يؤكد صحة التحقق من اثبات الفرضية الاولي، ويدل ذلك علي أن مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية ساهمت مساهمة كبيرة في تقديم المساعدات الغذائية للأسر الفقيرة بمجتمع الدراسة، ويمكن النظر الي الجداول رقم (15، 16، 17، 18).

الفرضية الثانية: ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الصحية للفقراء بمجتمع الدراسة:

أظهرت الدراسة الميدانية ضعف دور مؤسسات االرعاية والتنمية الاجتماعية في مجال الصحة، وجاءت نسبة (72.5%) من المبحوثيين لم تقدم لهم اي مساعدات في مجال الرعاية الصحية، وأغلب الأسر الفقيرة لا يقومون بزيارة الطبيب بسبب عدم مقدرتهم علي دفع تكاليف

العلاج، وذلك بنسبة (91.5%)، وأن نسبة (83.6%) يستخدمون العلاجات البلدية للتداوي من المرض، علي الرغم من عدم نجاحها في بعض الامراض، بالاضافة الي معظم الأسر الفقيرة لا يمتلكون بطاقات تأمين صحي، وذلك بفروق تكرارية ذات دلاله احصائية حيث بلغت قيمة كاي تربيع مستوي معنوية اقل من (0.005)، وهذا ما يؤكد صحة التحقق من عدم اثبات الفرضية الثانية، وضعف دور هذه المؤسسات في مجال الصحة، ويمكن النظر الي الجداول رقم (22، 24، 25، 26، 27).

الفرضية الثالثة: ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفقراء بمجتمع الدراسة:

من واقع الدراسة الميدانية تبين ضعف مساهمة مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تعليم ابناء الأسر الفقيرة، وبلغت نسبة (89.6%) من المبحوثيين لم تقدم لهم مساعدات في مجال التعليم، وهنالك عدد كبير من ابناء الاسر الفقيرة لم بلتحقوا بالمدارس والجامعات بسبب ضعف الدخل وارتفاع تكاليف الرسوم الدراسية، وضعف المقدم من المؤسسات الذي يتمثل في توفير الزي المدرسي والحقائب المدرسية فقط، وجاء ذلك بفروق تكرارية ذات دلاله احصائية ومستوي معنوية (0.000) اقل من (0.005) وهذا ما يؤكد صحة التحقق من نفي الفرضية الثالثة، ويمكن النظر الي الجداول بالرقم (29، 30، 31).

الفرضية الرابعة: ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في زيادة دخل الأسر والاستقرار الاجتماعي بمجتمع الدراسة:

اثبتت الدراسة الميدانية ان المشروعات المقدمة للأسر الفقيرة ساهمت في زيادة الدخل والاسقرار الاجتماعي للأسر وذلك بنسبة (54%) من افادات المبحوثين، وتم تمويل معظم الاسر الفقيرة بمشروعات مختلفة ومتنوعة، واغلبها تمويل بالسداد، من بنك الادخار والتنمية

الاجتماعية، ومؤسسات التمويل الاصغر بالولاية، مما ساهم في زيادة دخل الاسر، بالرغم من عدم نجاح المشاريع لبعض الاسر، وذلك بسبب عدم التدريب علي المشروعات، وضعف التسويق للانتاج، وقلة العائد من المشروع، وضعف التدريب علي الحرف اليدوية والفنية، وذلك بفروق تكرارية ذات دلاله احصائية بلغت مستوي معنوية اقل من (0.005) ويدل ذلك اثبات صحة الفرضية، انظر الجداول رقم (35، 36، 37، 38، 39، 42).

الفرضية الخامسة: لمؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية طرق وآليات مختلفة ووسائل فعاله في تقديم البرامج والمشروعات للفقراء بمجتمع الدراسة:

أظهرت الدراسة الميدانية أن هنالك وسائل شبه رسمية فعالة في تقديم البرامج والمشروعات للأسر الفقيرة في مجتمع الدراسة تتمثل في لجان الزكاة القاعدية، واللجان الشعبية، وتعد هذه اهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات في عملية الدعم والتمويل للاسر الفقيرة بالرغم من عدم اتباع طريقة دراسة حالة للاسرة قبل الدعم والتمويل، ووجود صعوبات في اجراءات الدعم والتمويل تتمثل في تعقيد الاجراءات الادارية وشيك الضمان، بلاضافة الي عدم التدريب علي ادارة المشروعات قبل او اثناء فترة التمويل لذلك يوجد هنالك عجز في سداد اقساط التمويل، وذلك بفروق تكرارية ذات دلاله احصائية ومستوي معنوية اقل من (0.005)، وهذا ما يؤكد صحة التحقق من اثبات الفرضية الخامسة لتوفير وسائل وطرق مختلفة في تقديم البرامج والمشروعات للأسر الفقيرة في مجتمع الدراسة، ويمكن النظر الجداول بالارقام (44، 45، 46، 47، 48، 49، 50).

الفرضية السادسة: توجد بمؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية استراتيجيات مختلفة للتخفيف من حدة الفقر في مجتمع الدراسة:

أكدت الدراسة الميدانية وجود استراتيجات مختلفة للتخفيف من حدة الفقر بالولاية نسبة لاهتمام المؤسسات باهمية التخطيط الاستراتيجي لمواجهة مشكلة الفقر بالولاية، وتماشيها مع الاستراتيجية العالمية للتخفيف من الفقر، وهذا يؤكد صحة التحقق من اثبات الفرضية السادسة بوجود استراتيجيات مختلفة لتخفيف الفقر بمجتمع البحث، ويمكن النظر الي جداول المقابلات المقننة بالرقم (1، 2، 3، 5).

لثاً: النتائج المهمة والتفصيلية

تمهيد: من خلال تحليل البيانات الكمية والكيفية التي جمعت من الدراسة الميدانية، وبعد تحليلها أجتماعياً من قبل الباحث والاستشهاد بالنظريات العلمية، خلصت هذه الدراسة الي عدد كبير من النتائج المهمة والتفصيلية، بالاضافة الي تقديم مقترحات مستقبلية في شكل حلول مقسمة الي عدد من المحاور يمكن الاستفادة منها في تخفيف حدة الفقر في المستقبل، وياتي كل ذلك فيما يلي:

اولاً: النتائج المهمة: مما سبق من تحليل ومناقشة توصلت الدراسة للنتائج المهمة والتي تتمثل في الاتي:

1. اوضحت الدراسة الميدانية أن مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية ساهمت مساهمة كبيرة في تقديم المساعدات الغذائية للأسر الفقيرة، وجاءت نسبة (60.3%) من المبحوثيين تم دعمهم عينياً ومادياً من قبل مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية.

2. أكدت الدراسة ضعف دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في مجال الخدمات الصحية، وجاءت نسبة (72.5%) من المبحوثيين لم تقدم لهم أي مساعدات في مجال الرعاية الصحية.

3. أظهرت الدراسة الميدانية ضعف مساهمة مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تعليم ابناء الأسر الفقيرة، وبلغت نسبة (89.6%) من المبحوثيين لم تقدم لهم أي مساعدات في مجال التعليم.

4. أثبتت الدراسة الميدانية أن المشروعات المقدمة للاسر الفقيرة ساهمت في زيادة الدخل والاستقرار الاجتماعي للأسر وذلك بنسبة (54%) من إفادات المبحوثيين.

5. أظهرت الدراسة ان هنالك وسائل شبة رسمية فعالة في تقديم البرامج والمشروعات للأسر الفقيرة بمجتمع الدراسة تتمثل في لجنان الزكاة القاعدية واللجان الشعبية.

6. أكدت الدراسة وجود استراتيجيات مختلفة للتخفيف من حدة الفقر في مجتمع الدراسة.

ثانياً: النتائج التفصيلية:

1. **اظهرت الدراسة أن اغلب ارباب الاسر الفقيرة يعملون في مجال الزراعة وذلك بنسبة** (22.5٪)، **ومتوسط دخلهم الشهري اقل من** 500 **جنيه وذلك بنسبة بلغت** (59.7٪).

2. **اتضح من الدراسة الميدانية ان أغلب الاسر الفقيرة تعولها الأم، اوالابن الاكبر، حيث بلغ مجموع نسبتهم علي التوالي** (79٪) **وذلك بسبب الوفاة، او لعدم وجود الزوج مع الأسرة.**

3. اظهرت الدراسة أن نسبة (60%) من ارباب الاسر الفقيرة غير قادرين على تلبية جميع الاحتياجات الاساسية للأسرة.

4. **اظهرت الدراسة كبر حجم الاسرة، وسيادة نمط الاسرة الممتدة، وتعدد الزوجات وسط الفقراء بمجتمع الدراسة، لذا بلغت نسبة** (29.6٪) **يتراوح عدد افراد الاسرة ما بين** (11-15) **شخص،** و(19.7٪) **عدد افراد اسرهم أكثر من** 16 **شخص.**

5. **اوضحت الدراسة ان نسبة** (61.3٪) **من المبحوثين لا يقومون بزيارة الطبيب عند الاصابة بمرض وذلك لعدم مقدرتهم على دفع تكاليف العلاج ويستخدمون العلاج البلدي.**

6. **اثبتت الدراسة النسبة العالية من افادات المبحوثين لا يمتلكون بطاقات تامين صحي بسبب عدم مقدرتهم علي دفع تكاليف البطاقة الصحية.**

7. **اظهرت الدراسة الميدانية وجود مؤسسات تعمل على كفالة الايتام بالمنطقة تتمثل في ديوان الزكاة ووزارة الشئون الاجتماعية وتقدم مساعدات مادية ودراسية للايتام.**

8. **اظهرت الدراسة ان ارتفاع تكاليف الرسوم الدراسية ساهم في عدم التحاق بعض ابناء الاسر الفقيرة بمراحل التعليم المختلفة.**

9. اثبتتت الدراسة ان المؤسسات مولت معظم الاسر الفقيرة بمشاريع تجارية وزراعية، ونوع التويل المقدم لهم تمويل بالسداد.

10. اثبتت الدراسة أن مشكلة ضعف التسويق أدت الي عدم الاستفادة من المشروعات لبعض الاسر الفقيرة.

11. اظهرت الدراسة ان (60%) من الأسر الفقيرة لم يتم تدريب احد افراد اسرهم على حرفة يدوية.

12. اظهرت الدراسة أن نسبة (40.4%) من المبحوثيين لم تتم دراسة حالتهم قبل التمويل او الدعم.

13. اظهرت الدراسة أن هنالك عدم اهتمام بتدريب الاسر الممولة على ادارة المشروع وجاء ذلك بنسبة (65.2%).

14. اظهرت الدراسة ان النسبة العالية من افادات المبحوثين سبق وتعثروا في سداد الاقساط الشهرية للمشروعات، وجاءت نسبتهم (39.4%) من المبحوثين.

ثالثاً: مناقشة النتائج:

مناقشة نتائج الفرض الاول :

نص الفرض (ساهمة مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الغذائية للفقراء لمجتمع الدراسة).

كشفت الدراسة الميدانية ان مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية ساهمت مساهمة كبيرة في تقديم المساعدات للاسر الفقيرة وجاءت نسبة(60.3%) من المبحوثين تم دعمهم عينياً ومادياً لتوفير الغذاء، وكشفت الدراسة ان اغلب نوع الدعم مادي وان معظم الاسر الصغيرة تم دعمها ثلاثة مرات في السنة، وذلك بنسبة (60.3%) وكشفت الدراسة ان هذه المؤسسات تعتمد علي سيايات الصرف المباشر(المادي، والمعنوي)علي الاسر الفقيرة مع ضعف التوسع في تمليك المشاريع الانتاجية التي تعد اكثر الاساليب فاعلية في علاج مشاكل الفقر، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (ملكية) التي تناولت دور عبادة الذكاة في معالجة مشكلة الفقر، كما انفقت هذه النتيجة مع دراسة (Dario B) التي تناولت موضوع الفقر في الفلبين الرؤية والحلول الجديدة التي اشارت ان من برامج مكافحة الفقر في الفلبين والمساعدات الاجتماعية او مايعرف بالتحويلات النقدية المشروطة، ويوفر البرنامج الدعم المادي المشروط للأسر الفقيرة لكي تفي باحتياجاتها الغذائية، والتاكد من تلقيهم الرعاية الصحية الاساسية وارسال ابنائهم الي المدارس، بالاضافة الي دراسة (الحاج) التي تبادلت موضوع ظاهرة الفقر في الجزائر، التي توصلت الي أن توفير الخدمات الاساسية وخاصة الغذاء ضرورية لتنمية مستوي حياة الافراد.

وكشفت الدراسة عدم كفاية المساعدات التي تقدمها مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية وتلبيتها لاحتياجات الأسر الفقيرة بمجتمع الدراسة وذلك بنسبة (91.4%) من المبحوثين، ووفقاً لراي المبحوثين ان المطلوب من المؤسسات هو تقديم المساعدات في جميع المجالات للحفاظ علي امن واستقرار الأسرة وتحفيف حدة الفقر، ويشير مفهوم سوء التغذية الي ان عدم تلبية احتياجات الانسان الفعلية من المواد الغذائية يؤدي الي اعتلال الصحة، وان تاثير سوء التغذية علي حياة الانسان يفوق تاثير المجاعات التي تحدث كل حين، وينعكس ذلك علي تدهور

الثروة البشرية بسبب الجوع وسوء التغذية، بالاضافة الي ضرورة حصول الانسان في كل الاوقات علي الغذاء الكافي اللازم لنشاطة وصحتة، وان عدم تلبية الاحتياجات الغذائية او نقص الغذاء وعدم كفايته يؤدي الي الهشاشة في الامن الغذائي، وفقدان الانسان للامن البشري عن طريق التهديد المستمر للجوع والمرض، لذا لابد من تامين الفرد من مهددات الامن الغذائي وتلبيبة احتياجاتة الغذائية، ويري العالم الامريكي(مراي) في نظرية (ثقافة الفقر) هنالك فئة من الفقراء تنتمي الي ثقافة الاتكال والتبعية، ويعتمد افراد هذه الفئة اعتماد شبه كلي علي ماتقدمه المؤسسات الحكومية من معونات ومساعدات، ويري ان دولة الرفاهية خلقت ثقافة فرعية تعترض الطموح الفردي والرغبة في التنمية الذاتية لدي الاسر الفقيرة التي تتلقي مساعدات مما يؤدي الي عدم مساهمتهم في قطاع العمل والنشاط الانتاجي المستمر.

واشار بعض العلماء ان من الاثار السلبية للفقر علي العلم والثقافة هي: انشغال الفقير لتوفير غذائه وعدم ايجاد الوقت الكافي للتعلم والثقافه، اي عدم توفير المساعدات الغذائية للاسرة الفقيرة يعوق عملية اكتساب المعرفة والثقافه لافراد الاسرة الفقيرة، كما يشير أحد مؤشرات مستوي المعيشة والخاص بنسبة الانفاق علي المواد الغذائية الي ان كلما ارتفعت نسبة الاتفاق علي المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها للاسرة من انفاقها علي السلع غير الضرورية، وهذا مؤشر دلاله علي انخفاض مستوي معيشة الأسرة، باعتبار ان نقص الغذاء هو احد الاساسية لمعاناة الفقر، وان حاجة الانسان للغذاء هي حاجته لسعرات حرارية كل يوم لكي يستكيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل، وهذه السعرات (طاقة الطعام) يتم تحويلها الي سلة من العذاء للوجبات اليومية الرئيسية تبعاً للعادات الغذائية لكل مجتمع.

مناقشة نتائج الفرض الثاني:

نص الفرص (ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماية في تلية الاحتياجات الصحية بمجمع الدراسة)

وكشفت الدراسة ضعف مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في مجال الخدمات الصحية وجاءت بنسبة(72.5%) من المبحوثين لم تقدم لهم اي مساعدات في مجال الرعاية الصحية، ووتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبدالرؤوف) التي تناولت موضوع الفقر في ريف وحضر محافظة سوهاج، والتي توصلت الي ان نسبة (81.4%) من الفقراء في الريف اشاروا الي ضعف المساعدات في الرعاية الصحية وناتج ذلك من قيم وثقافة هذه الفئات مما ساهم في ضعف الخدمات الصحية المقدمة لهم، واشارت دراسة(عبدالله) التي تناولت اثر الفقر والبطالة علي السلوك الجرمي في المجتمع الاردني، ان تدني المستوي المعيشي والتعليمي والصحي اصبح مهدداً لامن المجتمع واستقراره، ووجود علاقة للفقر علي السلوك الجرمي في المجتمع، وان الكثير من الافراد والاسر لايستطيعون تحقيق الحد الادني من متطلبات الحياة لاسرهم، وان تقديم لهم المساعدات سواء كانت غذائية او صحية او تعليمية وغيرها، يقلل من الدوافع التي تؤدي الي السلوك الجرمي.

وكشفت الدراسة ان نسبة(55.3%) من المساعدات الصحية قدمتها مؤسسات الرعاية و(35.3%) من مساعدات قدمتها مؤسسات التنمية الاجتماعية ويعكس هذا اهتمام المؤسسات التي تعمل في تخفيف حدة الفقر بتقديم المساعدات، وتوفير الخدمات الصحية حتي لايعاني احد من المرض بسبب عدم قدرته علي دفع تكاليف العلاج، بالرغم من ضعف الخدمات الصحية المقدمة، ويري الباحث ان يوجه اهتمام المؤسسات العاملة في القطاع الصحي الي تقديم الخدمات الوقائية لمحاربة الامراض المنتشرة بمنطقة الدراسة وتوعية الاسر باهمية الوقاية من المرض نظراً لقلة تكلفتها مقارنة بتوفير الخدمات الصحية العلاجية، وتشير نظرية(الدور) الي ان الفاعلية المباشرة لشغل الدور تكمن في القدرة علي ممارسة الدور، وان الانسان الذي يعاني من المرض لايستطيع ان يؤدي دوره، وهذا يؤثر علي مستوي البناء الاجتماعي وعملياته من خلال الادوار الاجتماعية التي تستقلها الاسر الفقيرة التي يعاني أحد افرادها من (المرض)،

وتشير (نظرية الحلقه المفرغة للفقر) ان هنالك حلقة مفرغة متعلقة بانخفاض المستوي الصحي وتبدا بانخفاض مستوي الصحة، ثم انخفاض في مستوي الدخل، ثم انخفاض مستوي التغذية، ثم انخفاض مستوي الصحة.

وكشفت الدراسة ان نسبة (61.3%) من المبحوثين لايقومون بزيادة الطبيب عند الاصابة بالمرض، ذلك لعدم مقدرتهم علي دفع تكاليف العلاج ويستخدمون العلاجات البلدية للتداوي من المرض، ووفقاً لراي (بلانت) ان الفقر باعتباره الحالة التي لايكفي فيها دخل الاسرة عن اشباع حاجاتها الاساسية المتغيرة للمحافظة علي بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، وله نتائج خطيرة علي الصحة، ونوع الثقافة السائدة في حياة الاسرة، مما يؤدي الي تفضيل الاسرة الفقيرة استخدام العلاجات البلدية بدلاً من زيارة الطبيب عند المرض نظراً لعدم قدرتهم علي تحمل تكاليف العلاج، وهذه يحرم الاسرة الفقيرة من المشاركة الاجتماعية، والاستفادة من الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات في القطاع الصحي، ويشير هذا ان هنالك مفاهيم ثقافية مرتبطة بعملية العلاج في مجتمع الدراسة، ويحتاج هذا لبرنامج توعية وتعزيز المفاهيم الصحية الايجابية بجانب رفع مستوي معيشة الأسر الفقرة حتي تكون قادر علي تحمل تكلفة العلاج عند المرض، والذهاب الي الطبيب والاستفادة من خدمات الصحة، واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (محمد) التي تناولت موضوع الفقر اليمن اسبابه وطرق علاجه، وتتمثل اوجه الاتفاق مع النتيجة في ضعف الانفاق الحكومي علي الخدمات، وخاصة الخدمات الصحية وضعف وقصور شبكة الامان الاجتماعي وعدم وصولها للريف.

وكشفت الدراسة ان نسبة (70%) من المبحوثين لايملكون بطاقات تامين صحي بسبب عدم مقدرتهم علي دفع تكاليف البطاقة الصحية العجية وذلك بنسبة(46.3%) وبنسبة (60%) من ارباب الاسر الفقيرة غير قادرين علي تلبية جميع الاحتياجات الاساسية، ويتسق هذا مع مفهوم الفقر في قواميس علم الاجتماع بانه مستوي معيشي منخفض لايفي بالاحتياجات الصحية

والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد، او الاسرة، ووفقاً لراي (عبدالعزيز مفتاح) ان عدم القدرة علي تلبية الاحتياجات يعتبر خلل يصيب التركيب البنائي للاسرة الفقيرة، ويعيق من اداء نسق الاسرة الفقيرة لوظائف مما يهدد مقومات بناء النسق الاسري وادائه لدوره، ووظائفة داخل النسق.

ومما سبق لابد من توفير الرعاية الصحية للاسر الفقيره والاهتمام بالخدمات الوقائية والعلاجية استنادآ علي كرامة الانسان الوفاء بمطالبه احتياجاته علي قدر المساواة دون تمييز بين الأسر الفقيرة بمجتمع الدراسة .

مناقشة نتائج الفرض الثالث:

نص الفرض(ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفقراء بمجتمع الدراسة)

وكشفة الدراسة الميدانية ضعف مساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تعليم ابناء الاسر الفقيرة وبلغت بنسبة (89.6%) من المبحوثين لم تقدم لهم اي مساعدات في مجال التعليم، وان نسبة (45.5%) من الاسر الفقيرة لديهم ابناء في سن التعليم ولم يدخلو المدارس والجامعات وذلك لارتفاع تكالف الدراسة، بالاضافة الي التسرب الدراسي، نتيجة للاوضاع الاقتصادية له ولاسرته، وعدم تلقي مساعدات من جهات حكومية داعة في تعليم ابناء الاسر الفقيرة.

ومن الاسباب التي تعوق تعليم ابناء الاسر الفقيرة تتمثل في ضعف دخل الاسره الفقيرة وذلك نسبة (55.6%)، وارتفاع تكاليف الرسوم الدراسية وذلك بنسبة(44.4%)، وأكدت الكثير من الدراسات العلمية اهمية العوامل الاقتصادية في الحياة الاجتماعية للأسرة، حيث ان انخفاض المستوي الاقتصادي للاسرة يمكن ان ينعكس اثاره علي الجوانب المعيشية الاخري

كالتعليم والصحة وغيرها، وهنا تشير نظرية (الحلقة المفرغة للفقر) الي ان هنالك حلقة مفرغة متعلقة بأنخفاض مستوي التعليم وتبدأ بأنخفاض مستوي التعليم، ثم ان انخفاض مستوي المهارة الفنية، ثم ان أنخفاض مستوي الدخل، وتنتهي بأنخفاض مستوي التعليم، وهذا يدل علي اهمية التعليم وعلاقته بتخفيف حدة الفقر، وهذا يتسق او يتوافق مع دراسة (Dario B) التي توصلت علي ان الطرق التي عملت علي تخفيف حدة الفقر في الفلبين هي الاستثمار في التعليم واكتساب المهارات الجديدة، ورفع مستوي التعليم لدي الريفين، والتحول الي الانشطة غير الزراعية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (هيلين) التي تناولت موضوع الفقر والتعليم بالولايات المتحدة وأكدت هذه الدراسة ان الولايات المتحدة لم تعالج التحديات التعليمة التي يواجهها الطلاب المحرومين وقلة مساهمتها في معالجة التحديات التعليمية، وليس من المرجح ان تسهم كثيراً في المستقبل، وايضاً اتفقت مع دراسة (محمد) التي تناولت موضوع الفقر في اليمن اسبابه وطرق علاجه، والتي توصلت الي ضعف الانفاق الحكومي علي الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها، واشارت دراسة (مراد) الي وجود علاقه عكسية بين المستوي التعليمي والفقر، فتتناقص نسبة الفقر كلما ارتفع المستوي التعليمي والعكس، وايضاً وجود علاقه عكسية بين مستوي التعليم والبطالة، نجد ان ازدياد معدلات البطالة مع انخفاض مستوي التعليم وهذا يعوق خروج الاسر الفقيرة من دائرة الفقر من دون رفع مستوي التعليم لدي افراد الاسرة، وايضاً اوضحت دراسة (حاج) التي تناولت موضوع ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها علي النسيج الاجتماعي الي ان استقلال القدرات الذاتية للاسر الفقيرة والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة الي اقصي حد ممكن عن طريق زيادة توفير فرص التعليم لابناء الاسر الفقيرة حتي تتمكن من تخفيف حدة الفقر والخروج من تحت خط الفقر، بالاضافه الي دراسة (اسراء) التي تناولت موضوع الفقر الريفي في السودان التي أكدت ضعف مستوي التاهيل

العلمي والمهني لارباب الاسر الفقير بمجتمع الدراسة، وفي هذه الحالة لابد من استخدام الاساليب الوقائية والجزرية لمعالجة مشكلة الفقر بوضع الخطط التنموية والتي تشمل المجالات الصحية والتعليمة والسكنية بهدف تقديم الخدمات للاسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بما يضمن الحد الاعلي من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتطوير وزيادة فاعلية المؤسسات القائمة علي تنظيم الفقراء.

وان عدم التحاق ابناء الاسر الفقير بالمدارس والجامعات لتلقي التعليم وخاصة الاطفال منهم له اثر كبير وهنا يري (مصطفي عبدالفتاح) المتخصص في علم الاجتماع ان الحرمان من التعليم يؤثر بشكل كبير علي ذكاء الاطفال ومدي قدرتهم علي الابتكار والتطوير في المستقبل ولا يعطيهم الفرصة حتي يتبادلوا العلم والمعرفة داخل المجتمع، فغالبية أبناء الاسر الفقيرة (الاطفال) تخرجهم اسرهم من التعليم وهؤلاء الاطفال في نهاية المطاف يعيشوف في حياة مأساوية يعانون فيها من اميتهم التي كانت سببا في امتهانهم اعمال ثانوية وغير مستغرة، حتي ان كانوا اصحاب حرفة او مهنة ولكنهم مازالوا أميين غير قادرين علي الابتكار في مهنتهم، مشيراً الي ضرورت تعميم التعليم وفرضه علي الجميع لاسيما في المراحل التعليمية الاولي حتي يعود بالنفع علي هؤلاء الاطفال في المستقبل.

وتشير بعض الدراسات الي التلازم بين الفقر والجهل ويروا(اينما كان الفقر كانت الامية والعكس) وينعكس هذا الاثر بشكل سئ علي العلم والابداع والابتكار لذا كان الرسول (ص) يستعيذ من شر الفقر.

مناقشة نتيجة الفرض الرابع:

نص الفرض (ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في زيادة دخل الاسرة الفقيرة والاستقرار الاجتماعي بمجتمع الدراسة).

وكشفت الدراسة الميدانية ان المشروعات المقدمة للاسرة الفقيرة ساهمت في زيادة الدخل والاستقرار الاجتماعي للاسر وذلك بنسبة (75%) من افادات المبحوث، وكان نوع المشروعات التي مولت لافراد العينة هي مشروعات تجارية بنسبة(33.5%) و(33.5) مشاريع زراعية و(26.6%) مشاريع انتاج حيواني، و(6,4%) مشاريع خدمية، وتمثلت انواع التمويل في (36.3%) تمويل بالسداد مع هامش ربح، اما بنسبة(13.7%) نوع التمويل غرض حسن من دون فوائد، وهذا يدل علي دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية واهميتها بتنمية الاسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود في مجتمع الدراسة، وان هذا التنوع في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصفر ساهمت بشكل كبير في تحسين الاوضاع الاقتصادية والمعيشية للأسر، وهذا ما أكده مفهوم التنمية الاجتماعية الذي يشير الي احداث تحسين متزايد في مستوي معيشة الفرد، وذلك بالمساهمة في تعزيز الانتاجية واستثمار القرارات والطاقات البشرية في العمل الانتاجي، وتعظيم الاستفادة من الامكانات المتاحه لضمان الامن الاجتماعي بالمجتمعات.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (مروه) التي اظهرت مساهمة التمويل الاصغر في تحريك الطاقة المعطلة الي طاقات مستغلة مما يؤدي الي التوازن في المجتمع، واشارت الي ان التمويل الاصغر اداة فعالة وقوية لمحاربة الفقر،

وكذلك أكدت دراسة (النور) التي تناولت موضوع دور ديوان الزكاة في تقليل حده الفقر والتي توصلت الي ان أغلب المستفيدين من المشروعات الانتاجية التي يقدمها الديوان هم الشباب، مما ساهم في زيادة دخلهم وانعكس علي استقرارهم الاجتماعي، وأدت متابعة المشروعات بعد تسليمها الي تزليل العقبات وضمان نجاح المشروعات، واتفقت مع دراسه (ادم) التي تناولت موضوع اثر الزكاة في مكافحة الفقر، والتي توصلت الي ان المشاريع الممولة

بشقيها الخدمي، والانتاجي، ساهمت في تطوير القطاع الزراعي، والحرفي، والمهني ورفع قرارت الاسر الفقير للتحول من تلقي المعونات الي الانتاج، وهذا له أثر كبير وواضح في الحد من الفقر، وايضاً اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الاء) التي تناولت موضوع دور مؤسسات التمويل في تمية المشروعات الصغيرة، وتوصلت الي إن المشروعات الصغيرة ساهمت في تخفيف إعباء المعيشة متنحصر هذه المشروعات في مشاريع نسوية، وصناعات صغيرة، ومشاريع تجارية وخدمية، وحرفية، وهنالك مشاكل تواجه هذه المشروعات متعلقه بعدم كفاية التمويل وارتفاع تكاليف الانتاج، ويعتبر دخل الأسرة المؤشر الحقيقي الذي يدل علي قدرة الأسرة علي الحصول علي السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الأساسي لمستوي المعيشة، وان غياب التوزيع العادل للدخل القومي يؤدي الي غناء البعض وافقار البعض الآخر، ويعد هذا احد العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي للفقر، واوضح المسح القومي لميزانيات الأسر ان أهم مصادر دخل الأسرة في المجتمعات السودانية هي الزراعة بنسبة(40%) والاجور والمرتبات (31%) والعمل الحر (16%) ومصادر آخري(14%) وتتراوح نسبة من يكتسبون عيشهم من الانشطة الزراعية في ولاية غرب دارفور(62%)، وان رفع قدرة الانسان علي الكسب عن طريق تمويل المشروعات التي تساهم في توفير المستوي المعيشي المطلوب بشكل مستدام، والذي يرتبط بمستوي الدخل والمصادر الانتاجية الضرورية للخروج من الجوع والحرمان والمرض وعدم كفاية الاحتياجات الحياتية الأساسية مما يؤدي الي التميز واختلال الأمن الاجتماعي للفرد، والجماعة، والمجتمع، وهذا يعد مدخلاً لعلاج مشكلة الفقر.

وكشفت الدراسة ان مشكلة ضعف التسويق للمنتجات المشاريع الممولة أدت الي عدم الاستفادة من المشروعات لبعض الاسر الفقيرة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (دفع الله) التي توصلت الي: معظم المشروعات الانتاجية لم يحالفها النجاح بسبب ضعف رؤس الاموال

المقدمة، وضعف التسويق، ومتابعة هذه المشروعات، وتتفق مع دراسة (مروه) التي أكدت نمطية المشروعات تؤدي ان ضعف التسويق الذي يفضي الي التعثر.

وكشفت الدراسة ان نسبة (40.4%) من المبحوثين لم تتم دراسه حالتهم قبل التمويل او الدعم، وهذا يشير الي ان هذه المؤسست لم تلتزم بوسائل وضوابط فعالة في اختيار وحصر الفقراء والمساكين للمشروعات المنغذة ، ولذا لابد من عمل دراسة حالة للأسر قبل واثناء وبعد التمويل للتأكد من جدوي المشروعات ونجاحها في عملية تخفيف حدة الفقر، وان دراسة الحاله يجب ان تتم عن طريق متخصصين في علم الاجتماع والخمة الاجتماعية (باحثين اجتماعيين) بصوره علمية لكي تنعكس علي تحليل واقع الأسر الفقيرة، ومدي قدرتها علي نجاح المشروع والاستفادة منه بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عادل) ان الزكاة لم توفق في التوزيع علي اساس واقعي لحلة الفقر لعدم وجود دراسات متخصصة للاسر الفقيرة لضمان الحصول علي المشاريع التي تعمل علي زيادة الدخل والاستقرار الاجتماعي للأسر الفقير، وكشفت الدراسة ان (60%) من الاسر الفقيرة لم يتم تدريب احد افراد اسرهم علي حرفة يدوية، وهذا يدل علي ضعف اهتمام المؤسسات بالتدريب الحرفي في مجتمع الدراسة والذي يعتبر من النمازج الناجحة في مجال التنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (اسراء) التي اشارت الي ضعف مستوي التاهيل العلمي، والمهني، اي ضعف التدريب علي الحرف اليدوية لافراد الاسر الفقيرة، وايضا اتفقت مع دراسة (حاج) التي اشارت الي الاهتمام بتدريب الحرف الصناعية التقليدية لتنمية مستوي حياة الافراد، وتوفير فرص العمل لهم.

مناقشة نتائج الفرض الخامس:

نص الفرض (لمؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية طرق وآليات مختلفة ووسائل فعاله في تقديم البرامج والمشروعات للفقراء بمجمع الدراسة)

وكشفت الدراسة ان هنالك وسائل شبه رسمية فعاله في تقديم البرامج والمشروعات للاسر الفقيرة بمجتمع الدراسة، وتتمثل في لجان الزكاة القاعدين بنسة(44%)، واللجان الشعبية (30%)، والعمده وشيخ القبيلة(15.2%)، وضابط التمويل (5.2%)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (دفع السيد) بالرغم من عدم التزام هذه الوسائل بالأسس، والضوابط التي تصدرها المؤسسات الممولة والداعمة في اختيار الفقراء.

ومن الصعوبات التي واجهة المبحوثين في تمويل المشروعات هي تعقيد الاجراءات الادارية بنسبة (34.8%)، وشيك الضمان بنسبة(40%)،

وكشفت الدراسة ان نسبة(65.2%) من المبحوثين لم يتم تدريبهم علي ادارة المشروع وهذا يعكس اهمال المؤسسات لعملية التدريب علي ادارة المشروع التي تنعكس علي مستوي دخل المشروع المقدم، والاستفادة منه في تخفيف حده الفقر، وتحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في زيادة دخل الاسر الفقيرة.

مناقشة نتائج الفرض السادس:

نص الفرض (توجد بؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية استراتيجيات مختلفة للتخفيف من حدة الفقر)

وكشفت الدراسة وجود استراتيجيات مختلفة للتحقيق من حدة الفقر بمجتمع الدراسة، وذلك بنسبة(100%) من افادات المسؤلين بؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية، ويدل ذلك اهتمام المؤسسات بعملية التخطيط الاستراتيجي لمواجهة مشكلة الفقر بمجمع الدراسة، وتدور هذه الخطط حول محور تنمية الانسان بالولاية

وان بنسبة (90%) من المبحوثين اشاروا الي ان الاستراتيجيات تتماشي مع الاستراتيجية العالمية لتخفيف حدة الفقر التي تهدف الي التقارب حول التفكير العالي في الحلول لمشكلة الفقر، بالرغم من اختلاف المجتمعات من حيث البيئات الطبيعية، والاجتماعية، والثغافية.

وكشفت الدراسة اختلاف حدة الاستراتيجيات في تخفيف حدة الفقر، وان نسبة (70%) خطة خمسية، و(20%) الخطة عشرية، و(10%) الخطة سبع سنوات.

وكشفت الدراسة عدم وجود نسبة محددة مستهدفة سنويا من الاسر الفقيرة في تخفيف حدة الفقر.

الفصل الخامس

الملخص والخاتمة والتوصيات:

الملخص.

الخاتمة.

التوصيات.

المصادر والمراجع.

الملاحق

الفصل الخامس:

الملخص والخاتمة والتوصيات

اولاً: الملخص:

لقد حظيت ظاهرة الفقر خلال السنوات الاخيرة باهتمام كبير من قبل الباحثين في كثير من المجالات العلمية نظراً لاهمية وخطورة الظاهرة بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تعاني من مظاهر الفقر، ولذا يرجع اختياري لهذا الموضوع الا وهو (دو مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في محلية الجنينة بولاية غرب دارفور)، وان هذه المؤسسات متعددة ومتشابكة وتتضمن عدة جوانب مترابطة ومكماة لبعض في عملية تخفيف حدة الفقر.

وعلي جانب اخر روعي في هذه الدراسة ان يكون الجانب الميداني متمماً للجانب النظري كما هو معروف في العلوم الاجتماعية مع ضرورة اتباع الطريقة المنهجية المتكاملة للربط بين المستوي النظري والعملي، علماً بان هذه الدراسة ناقشت وصف وتحليل دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في محلية الجنينة من خلال المحاور التعمل فيها هذه المؤسسات التي تتمثل في (المساعدات الغذائية والصحة والتعليم وذيادة الدخل والاستغرار الاجتماعي)، باعتبارها ركناً اساسياً في تنمية المجتمع السوداني باكمله، خاصة في عملية الرعاية والتنمية الاجتماعية لمعالجة الظاهرة التي فرضت نفسها، وتسعي المؤسسات عبر دورها لتحقيق التقدم الحضاري وذيادة الدخل ورفع مستوي المعيشة وذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد المتاحة سواء كانت بشرية او طبيعية او اقتصادية، ومحاولة تقديم حلول للمشكلات التي تفرزها ظاهرة الفقر علي الفقراء، ولهذا كان التركيز في هذه الدراسة علي جوانب (العذاء، الصحة، التعليم، ذيادة الدخل).

وتعد هذه الدراسة محاولة علي اساس علمي للتعرف علي دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية ومساهمتها في تخفيف حدة الفقر بمجتمع الدلاسة في ضوء التغيرات والتطورات الحالية واستخدام امكانيات المؤسسات فيما يتعلق بمحاربة الفقر باتاحة فرص العمل والانتاج وذيادة الدخل والاستغرار الاجتماعي.

وتذداد اهمية هذه الدراسة في ان ظاهرة الفقر فرضت نفسها تدريجياً على رأس اهتمامات المجتمع الدولي، وانتشارها الواسع ، وتتذايدها في كثير من الدول في عالمنا اليوم، وبطريقة مخيفة ومطردة، تهدد مستقبل الإنسانية، وتنذر بعواقب وخيمة، وبشكل لم يسبق له مثيل في مجالات الأمن والاستقرار والسلام، ويمكننا أن نلمس هذا الخطر في التقارير الدولية التي تؤكد تردي الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية لمعظم البلدان النامية الذين كثيراً ما يفتقرون إلى ما يكفي: من الغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، وعلي هذا الاساس بدأت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية بمجتمع الدراسة تعمل علي معالجة مشكلة الفقر والتخفيف من حدتها غلي الفقراء، لذا حاولت هذه الدراسة ان توفر عدد من النتائج العلمية التي تساعد فس تفسير ماحدث وسوف يحدث في مجال تخفيف حدة الفقر بالمجتمع السوداني.

ويتضح من خلال ما تقدم ان مشكلة هذه الدراسة تكمن في التساؤل الرئيسي التالي: ما دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في ولاية غرب دارفور؟ كما تتضح اهداف هذه الدراسة من خلال التعرف علي هذا الدور الذي يمكن ان تؤدية هذه المؤسسات في مجال(الغذاء، الصحة، التعليم، ذيادة الدخل)، كما سعت هذه الدراسة للتعرف علي الاليات والوسائل التي تستخدمها المؤسسات في تقديم المساعدات للاسر الفقيرة ومدي فاعليتها، ومن الملاحظ ان هذه الوسائل تعد تقليدية وغير فعالة، لذا يجب ان تكون الوسيلة الرئيسية في تنفيذ البرامج والمشروعات هي الباحث الاجتماعي المؤهل

لهذه المهمة لتجنب الكثير من المشكلات في تخفيف حدة الفقر، كما انها سعت للتعرف علي الاستراتيجيات التي تستخدمها المؤسسات في تخفيف حدة الفقر.

ومن ناحية اخري تدور فروض هذه الدراسة حول مساهمة مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في مجال الغذاء والصحة والتعليم والدخل، وتمثلت الفروض فيمايلي:

الفرض الاول: ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الغذائية للفقراء بمجتمع الدراسة.

الفرض الثاني: ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الصحية للفقراء بمجتمع الدراسة.

الفرض الثالث: ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات التعليمية للفقراء بمجتمع الدراسة.

الفرض الرابع: ساهمت مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في زيادة دخل الأسر والاستقرار الاجتماعي بمجتمع الدراسة.

الفرض الخامس: لمؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية طرق و آليات مختلفة ووسائل فعاله في تقديم البرامج والمشروعات للفقراء بمجتمع الدراسة.

الفرض السادس: توجد بمؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية استراتيجيات مختلفة للتخفيف من حدة الفقر في مجتمع الدراسة.

واما بالنسبة للاسلوب والاجراءات المنهجية فقد اعتمدت هذه الدراسة علي الاسلوب الوصفي التحليلي لخدمة التراث النظري والميداني وهذا علاوة علي استخدام المسح

بالعينة لمجتمع الدراسة، كما اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات من مصادر ميدانية وغير ميدانية، مع استخدام استمارتي الاستبيان والمقابلة المقننه علماً بانه قد اتبعت الخطوات العلمية في بناء هذه الاستمارات، وتم اجراء عدة دراسات استطلاعية لها قبل صياغتها في صورتها النهائية، وقد تضمنت الاستمارات كل جوانب مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية وتضمنت الاستمارتين علي عدد(62) سؤال، من السؤال رقم (1- 14) خاص بالبيانات الاولية للدراسة، ومن (15 -21) خاص ببيانات دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في مجال الغذاء، ومن (22 - 28) في مجال الصحة، ومن (29 - 34) خاص بمجال التعليم، ومن (35- 43) خاص بمجال الدخل والاستغرار الاجتماعي، ومن (44- 53) خاص بلاليات والوسائل التي تستخدمها المؤسسات، ومن (54- 62) خاص بمجال الاستراتيجية، وقد استغرقت تطبيق هذه الاستمارات (الاستبيان والمقابلة) عدد(7) شهور ابتداء من 2017/7/25م وحتي 2018/2/28م

وقد اعتمدت هذه الدراسة في انتقاء اخذ العينة بطريقة عشوائية بسيطة عن طريق استخدام العينة العشوائية العنقودية التي تمتاز بمراحل: في المرحلة الاولي: احتيار عشوائي بسيط للمجموعات، وفي المرحلة الثانية اختيار عشوائي للمفردات، وتم اخذ عينة بنسبة (2.2%) من مجموع الاسر الفقيرة الموجودة في وحدتي الجنينة واردمتا الاداريتين والبالغ عددهم (6839) اسرة فقيرة وهذا علي اعتبار العينة ماخوذه من ارباب الاسر الفقيرة. وتم تقسيم هذه الدراسة علي عدد خمسة فصول رئيسية وكل فصل يتضمن عدد من المباحث كما يلي:

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة ويتضمن الاتي:(المقدمة، مشكلة الدراسة، اهمية الدراسة، اهداف الدراسة، فروض الدراسة، حدود الدراسة، نظرية الدراسة، مصادر جمع المعلومات، المفاهيم الاجرائية للدراسة)

الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة: ويتضمن المباحث الاتية: (المفاهيم العامة للدراسة، والنظريات التي تفسر ظاهرة الفقر، ناقش الفقر انواعه واسبابه ومقاييسه ومؤشراته، ناقش دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية واستراتيجياتها في تخفيف الفقر علي الفقراء بالمجتمعات السودانية، والدراسات السابقة الاجنبية والاقليمية والمحلية)

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية، ويتضمن (منطقة الدراسة، منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، ادوات الدراسة،البناء العام للاستبيان والمقابلة، المعالجات الاحصائية)

الفصل الرابع: النتائج ومناقشتها ويتضمن (عرض البيانات، اختبار الفروض، النتائج المهمة، النتائج التفصيلية، مناقشة النتائج)

الفصل الخامس: الملخص والخاتمة والتوصيات ويتضمن (الملخص والخاتمة والتوصيات والمصادر والمراجع والملاحق)

ثانياً: الخاتمة:

نلخص من الاستعراض المستفيض لهذه الدراسة في دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في السودان، نجد ان البحث تناول مشكلة الفقر من خلال دور المؤسسسات الذي تقوم به قي تخفيف حدة الفقر في السودان، وبالنظر الي الاهداف التي يسعي البحث لتحقيقها نجد قد حقق مجموعة من الاهداف

المتمثلة في التعرف علي دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر بمجتمع الدراسة، ولهذا جاءت فكرة الدراسة عن الي اي مدي يمكن للمؤسسات القدرة علي ان تحدث تخفيف للفقر علي الفقراء بمجتمع الدراسة، ومما سبق من عرض يحاول الباحث تقديم حلول لمشكلة الفقر وذلك من خلال توجية العمل المؤسسي في الجوانب الاتية: **اولاً:** في جانب تنمية الموارد البشرية وتوظيفها: التخطيط لتخفيف الفقر: لابد من دراسة وضعية الفقر في السودان ومعالجة أسبابه عبر جمع المعلومات علي إن تكون نقطة البداية تحليل الفقر والفقراء وتصنيفها وتبويبها وتحليلها إضافة إلي تحديد مفهوم الفقر وجوانبه وقياس مستوياته ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية في تأهيل الفقراء ليصبحوا أناساً يساهمون في تنمية المجتمع بدلا من أن يكونوا مجرد مستهلكين، وبالتالي فان مكافحة الفقر تصب في التنمية البشرية بمفهومها الشامل، وتأخذ هذه الإستراتيجية في اعتبارها الدروس المستفادة من تجارب الدول الاخري التي حققت نتائج سريعة في مجال تقليص الفقر، ويجب العمل علي تنمية الموارد البشرية وتوظيفها التوظيف الصحيح بتوظيف عناصر الانتاج البشرية (القوي العاملة، الارض، رأس المال) وتوفير المناخ الامن لممتلكاتة وحقوقه وتحفيزة من خلال ما يطرح من مشروعات وما يوفره من طاقات وخدمات اساسية، ويتمثل ذلك في بذل الجهد في تعليم وتدريب القوي العاملة علي عملية الانتاج، وامتلاك المهارات التي تمكن العامل من زيادة انتاجيته، ويجب تركيز الجهود لبناء شخصية الانسان وتأهيله ليكون قدوة صالحة في العمل والانتاج، والبزل، والعطاء، والجد في الحياة، وتهيئة الفرص المتكاملة وفق حاجات المجتمع ومتطلباتة، وذلك عن طريق اشباع الحاجات الاساسية، ووضع مخطط خاص لكل فقير نظراً لاختلاف الحالات المعيشية للأفراد من أجل التخلص من الفقر بشكل تام، وهو ما يكشف بوضوح توجه العمل الخاص بمكافحة الفقر مستقبلاً، ويرسي

أساساً متيناً لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر المطلق وإنجاز بناء مجتمع رغيد العيش على نحو شامل في فترة زمنية لا تتعدي 10 عام، وبذل الجهود الحثيثة لتخفيض الفقر في البلاد مع وضع جدولا شاملا للقضاء على الفقر المطلق في عام 2030 وفقاً لخطتها للتنمية المستدامة كونها دولة تتميز بموارد طبيعية كثيرة، ومنع الربا لما له من مضار علي فقراء المجتمع، وهو يعوق التنمية ويسبب التخلف ويذيد الفقراء فقراً، مما يؤدي الي الهلاك، كما قال رسول الله (ص) (أجتنبوا السبع الموبغات، قالوا يا رسول وما هن؟ قال (الشرك بالله ، واكل الربا، .....الخ).

اما في جانب التكافل الاجتماعي: الاهتمام بنظام التكافل الاجتماعي على ان يتضامن ابناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم، سواء كانوا افرادً اوجماعات، حكاماً اومحكومين في اتخاذ موقف ايجابية ليعيش الفرد في كفالة الجماعة وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد، ويتعاون الجميع لايجاد المجتمع الافضل ودفع الضرر عن افراده، اما في جانب الانتاج: التوسع في انتاج الاشياء الضرورية وفق احتياجات الناس من السلع والمواد اللازمة للبناء بانواعه، وينبقي التوسع في مجال الانتاج الزراعي والحيواني والحيوانات المائية، السعي الي إقامة عدة مشاريع عملاقة في البلاد من أجل الحد من الفقر وتحسين معيشة الفقراء وإنعاش الاقتصاد القومي، وعلى رأسها المشاريع (الزراعية ، والحيوانية) التي من شأنها أن تساعد في دفع النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر في جميع ولايات السودان بهدف تطوير الزراعة على طول نهر النيل، والوديان والانهار الاخري التي تساعد الفقراء على التخلص من المشقة والمعاناه المعيشية، وتسخير كل القوي والوسائل العلمية التي تساعد الانتاج، وترفع به الي اختصار الجهود والامكانات لانتاجية افضل بتكلفة أقل، اي استحدام التكنولوجيا الحديثة في عملية الانتاج الزراعي، وعمل برامج متكاملة لسد الحاجات الضرورية من غذاء ومواد لازمة للحياة وفق المواد

الخام المتاحة في مجتمعنا والكفاءات القادرة علي انتاجة وتسويقة، عمل برامج متكاملة لسد الحاجات الضرورية من غذاء ومواد لازمة للحياة وفق المواد الخام المتاحة في مجتمعنا والكفاءات القادرة علي انتاجة وتسويقة.

اما في جانب رفع مستوي المعيشة: العمل علي رفع مستوي المعيشة لدي افراد المجتمعات من خلال تهيئة فرص العمل، وتأمين الكسب والرزق للعاجزين عنه من الاطفال الايتام، والارامل، والمساكين، والفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة والتوزيع العادل للدخل والثروة بين فئات المجتمع.

اما في جانب الخدمات الصحية والتعليمية: تتكفل الدولة بتوفير الخدمات الصحية الاساسية حتي لا يعاني احد من المرض لمجرد انة لا يملك الموارد المالية اللازمة للحصول على الرعاية الوقائية او العلاجية، والتركيز على نظام الوقاية من المرض على نطاق واسع بحيث توجه لمكافحة الامراض الشائعة في المنطقة والوقاية منها نظراً لقلة التكلفة على الوقاية مقارنة بتوفير الخدمات الصحية العلاجية، يتعين ادماج التخطيط الصحي اذا ما اريد له ان يكون فعالآ في نسق واحد متكامل مع تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من اجل تحسين بيئة العمل والمعيشة لاغلب المواطنين مع استخدام التكنولوجيا الصحية الحديثة، توفير العلاجات البشرية والبيطرية والادوية المستخدمة في الزراعة، وتكون مدعومة من الدولة مع مجانية الادوية المنقذة للحياة في المجال البشري والبيطري، توفير المؤسسات التعليمية في المناطق النائية والاماكن التي تكتظ بالفقراء بالاضافة للازامية ومجانية التعليم لابناء الاسر الفقيرة في جميع المراحل الدراسية، وتوجيه منظمات المجتمع المدني للعمل في تقديم الخدمات التعليمية لابناء الاسر الفقيرة، وبذل مزيد من الجهود لوضع نسبة الأمية والبطالة في

حيز معقول، بالاضافة الي التدريب والتاهيل للشباب واكسابهم المهارات التي تاهلهم وتهيئهم لسوق العمل وفقاً لرغباتهم وقدراتهم.

اما في جانب البطالة: تاهيل الباحثين عن العمل في مختلف المجالات من المهن اليدوية والحرف مثل النجارة والحدادة والبرادة والكهرباء وغيرها من المشاريع الوطنية الهامة للمجتمع حتي يتم قبولهم في المؤسسات الخاصة او العامة، اما بالنسبة للفتيات فيتم تدريبهن في جمعيات خاصة بالمراءة في مهن تتناسب مع طبيعة المرأة وقدراتها ورغبتها حتي يتم تكوين الاسر المنتجة، وعلي الدولة ان تبحث عن سوق محلي وعالمي لدعم وتسويق المشاريع التي ينتهجها الشباب والاسر المنتجة.

ثالثاً: التوصيات: على ضوء النتائج التي اسفرت عنها هذه الدراسة تقترح بعض التوصيات العامة والخاصة التي قد تسهم في التخفيف من حدة الفقر على الفقراء بالمجتمعات المحلية للمجتمع السوداني، وتعزيزاً للايجابيات التي تحققت في مجال التقليل من الفقر لذا اوصي بالاتي:

التوصيات العامة:

1. القيام بدراسات علمية مكثفة للتعرف على الاثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للاسر الفقيرة بغية وضع برامج العلاج و الوقاية منه.
2. تحسين مستوي الدخل و القضاء علي الامية.
3. الاستفادة من تجارب المنظمات والدول الاخري فى تخفيف حدة الفقر في السودان.
4. ضرورة العمل علي إنشاء مشاريع تولد الدخل بتمويل المشاريع الصغيرة التي تعزز انتاجية الفقراء وزيادة دخله.

5. محاولة ايجاد فرص عمل للفقراء للقادرين علي العمل بما يضمن لهم الحياة الكريمة بالتصدي لمسببات الفقر بالمجتمعات السودانية

6. تعزيز اليات الدعم المادي التي تستهدف الفقراء غير القادرين علي العمل لظروف قاهرة (الشيخوخة ، الاعاقة بمختلف انواعها ، المرض)

التوصيات الخاصة:

1. ضرورة العمل علي زيادة دخل الاسر الفقيرة عبر تمليك مشروعات ذات عائد مجدي في مجتمع البحث.

2. ضرورة توفير وسائل العمل والإنتاج، وتوفير الدعم المالى.

3. ضرورة اكساب المعرفة والمهارة للافراد الاسر الفقيرة للمساهمة في زيادة الدخل.

4. ضرورة رفع قدرات الاسرة الفقيرة في مجال التنمية الزراعية والانتاج الزراعي بزيادة قيمة التمويل للمشروعات الزراعية.

5. ضرورة الاهتمام بدعم الاسر الفقيرة في جميع مجالات الحياة المختلفة للاسر الفقيرة بمجتمع الدراسة.

6. ضرورة الاهتمام بالتدريب علي الحرف اليدوية والفنية في مجتمع الدراسة.

7. ضرورة ذيادة وتنوع المشاريع المقدمة للاسر الفقيرة في مجتمع الدراسة.

8. ضرورة الاهتمام بتدريب الاسر علي المشروعات الممولة في مجتمع الدراسة.

9. يجب تسهيل اجراءات التمويل وان يكون بعض المشروعات ذات تمويل جماعي، بصورة ميسره.

10. ضرورة دراسة حالة الاسر الفقيرة قبل التمويل من قبل باحثين أجتماعين.

المصـادر والمراجع والملاحق:

اولاً: المصادر: القران الكريم:

1. سورة يوسف، الاية 68.

1) سورة النور، الآية 32.

2) سورة الإنعام، الآية 151.

3) سورة النور، الآية 33.

4) سورة الإسراء، الآية 31.

5) سورة البقرة الاية 177

6) سورة البقرة الاية 143

7) سورة المائدة الاية 2

8) سورة الحشر الاية 7

السنة النبوية:

1) رواه أبو داوود وغيره.

2) رواه أبو داوود، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم عن أبي هريرة، في الجامع الصغير

3) رواه ابونعيم في (الحلية)، والطبراني في حديث معاذ، وسنده ضعيف

4) متفق عليه.

ثانياً: المراجـــع

أولاً: المعاجم العربية:

1) القاموس المحيط، باب الجيم، فصل الحاء، ص[236]

2) احمد الدرير، حاشية الدسوقي، على الشرح الكبير مع تقريرات الشيخ عليش، المجلد الاول، 2015م، ص492

3) شمس الدين بن احمد الخطيب الشربيني، معنى المحتاج الي معرفة الفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1994م، ص106

4) معجم مصطلحات القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، مادة "فقر" ، لسان العرب لابن منظور، دار المعارف، القاهرة، 3444/38

5) ورد فى معنى المحتاج للشربينى: 108/3 .

ثانياً: الرسائل العلمية :

1) عبدالله سالم الدراوشة، اثر الفقر والبطالة علي السلوك الجرمي في المجتمع الاردني ، رسالة ماجستير، جامعة الحسين بن طلال، الاردن، 2014م، موقع جامعة السودان المفتوحة،web.b.ebscohost.com

2) محمد احمد مقبل الغدري، الفقر في اليمن اسبابه وطرق علاجه، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، 2007م

3) مراد جابر مصطفي، اسباب واثار الفقر والبطالة في فلسطين، رسالة دكتوراة ، قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، 2011م

4) رانية احمد جبر، اليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة، رسالة ماجستير قسم الاجتماع، الجامعة الاردنية، 2014م موقع جامعة السودان المفتوحة،web.b.ebscohost.com

5) عبدالرءوف الضبع، الفقر في ريف وحضر محافظة سوهاج، دراسة ميدانية ،نقلاً عن كتابة المشكلات الاجتماعية دراسات سوسيولوجية، الدار العلمية للنشر، القاهرة ،2009م

6) مروة عبدالرحمن محمد، دور التمويل الاصغر في تخفيف حدة الفقر مع اشارة خاصة لتجربة السودان رسالة ماجستير في الاقتصاد،جامعة النيلين ، 2013م

7) ادم عيسي سعيد، اثر الزكاة في مكافحة الفقر بولاية البحر الاحمر، رسالة ماجستيرقسم الاقتصاد، جامعة النيلين،2004م

8) اسراء قمر الدولة عبدالجليل، الفقر الريفي في السودان، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد ، جامعة النيلين، 2006م

9) ألاء حسن احمد دفع أله دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة،رسالة ماجستير جامعة ألنيلين 2006م

10) دفع السيد موسي يسن، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الاسر المنتجة في تخفيف حدة الفقر،رسالة ماجستيرفي علم الاجتماع، جامعة النيلين، 2013م

11) عادل حسن محمد اجمد، الزكاة كاستراتيجية في معالجة مشكلة الفقر في السودان، رسالة ماجستير في الخدمة الاجتماعية، جامعة الخرطوم،2002م

12) عباس الامام الشيخ، دور البنوك في تخفيف حدة الفقر، دراسة حالة بنك الاسرة، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، 2010م

13) عصام محمد محمد صالح، دور مؤسسات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر ، تجربة الاغاثة الاسلامية ، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد،جامعة النيلين،2005م

14) مكية جمعة احمد، دور عبادة الزكاة في معالجة الفقر بولاية الخرطوم، رسالة دكتوراة ، جامعة ام درمان الاسلامية، 2004م

15) النور محمد موسي النور، دور ديوان الذكاة في تقليل حدة الفقر بولاية جنوب دارفور رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، 2013م

16) . dario B, Poverty in the Philippines: Lack of Vision, Yet New Solutions, Digital strategist, researcher & filmmaker,2015, www.poverties.org.

ثالثاً: الكتب :

1) يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985م، ص[14]

2) إسماعيل سراج الدين : الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997 ،ص.[38]

3) احمد شفيق السكري، المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية، الطبعة الاولي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، 2015م، ص[161-165]

4) فيليب عطية، امراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث، علم المعرفة ، 1992م، ص31

5) ناهد ابراهيم فضل، الفقر واثارة علي الرعاة الابالة في السودان،معهد بحوث دراسات العالم الإسلامي ألخرطوم الدار العربية للنشر الطبعة الأولي 2008م، ص[37]

6) علي عبدا لرازق حيلي علم اجتماع التنمية،رؤي نظريه الإسكندرية دارا لمعرفة ألجامعية الطبعة الاولي،2009م،ص[20]

7) مني عطية خزام خليل، العولمة والسياسة الاجتماعية، القاهرة،جامعة حلوان ، المكتب الجامعي الحديث ،2010م،ص346

8) الفاروق زكي يوسف، علم الاجتماع الاسس النظرية واساليب التطبيق، ألقاهرة عالم الكتب للنشر 1972م،ص [243-244]

9) محمد زكي ابوالنصر، الخدمة الاجتماعية بين المحلية والعالمية، الكتاب الاول ، 2008م، ص[255]

10) نضال عبداللطيف برهم، الخدمات ألاجتماعية الطبعة الأولي عمان مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،2011م، ص[24-25]

11) ابوالحسن عبدالوجود إبراهيم التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعيه اسوان،2006م، ص[403]

12) انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، الطبعة الرابعة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2005م،ص373

13) احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية ألمتقدمة بغداد دار وائل للنشر الطبعة الأولي 2005من ص48-58

14) مختار ابراهيم عجوبة، الرعاية الاجتماعية وإثرها في مداخل الخدمة الاجتماعية ألمعاصرة الرياض ، دار العلوم للطباعة والنشر 1990م، ص8-10

15) السيد علي شتا، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعم ألاجتماع ألقاهرة الطبعة الأولي مطبعة الاشعاع ألفنية 1999م،ص13-18

16) انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، الطبعة الرابعة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م،ص384

17) عبد الرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولي ،بيروت،2001م،ص9

18) محمد زكي ابوالنصر، قضايا العمل الاجتماعي ، اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع ألرفاهة المكتب الجامعي الحديث للنشر 2010م، ص84-87

19) عبدالله التوم عبدالله، اساسيات التنمية الريفية، الطبعة الثانية، جامعة بخت الرضا، السودان، 2006،ص28

20) اشرف احمد يوسف واخرون، بنوك الفقراء والتميل الأصغر، الطبعة الأولى، المكتبة العلمية والإسلامية للنشر والتوزيع، مصر،2014م، ص28

21) حسن ابراهيم على، التمويل الاصغر داعم لمبادرة قرية واحدة منتج واحد، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي،الاجتماع الثالث عشر لمجس تنمية المجتمع، السودان، 2013م،ص24-25

22) ابراهيم عثمان حسن، دورشبكان الامان الاجتماعي في الاقلال من ألفقر ألخرطوم السودان ، المطبعة ألوطنية الطبعه الاولي،ص15

23) مصطفي احمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، دراسة تطبيقية علي الدول المتقدمة والنامية ،الدار الجامعية للنشر،2011/2010م، ص62-68

24) محمد قيلي عبد الرازق، التنمية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء في ألعالم دمشق 2006م، ص252

25) سعدالدين عبدالحي، صور ألفقر ألخرطوم مركز الدراسات الإنمائية 2002م،ص302

26) خليل محمد ونيلا، الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الريف السوداني، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، 2005م، ص24

27) منى عطية خزام خليل، التنمية الاجتماعية في اطار المتغيرات المحلية والعالمية، المكتب الجامعي الحديث، جامعة حلوان، 2012م،ص501-502

28) الفاتح بشري حشاش، مشروع اسكان الفراء المأوي، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، السودان،بدون تاريخ ،ص48

29) عبدالرؤف الضبع، المشكلات الاجتماعية دراسة سوسيولوجية، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي،الجيزة، 2009م،ض[160]

30) عبد الرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي،الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العرية، بيروت،2001م،ص[21-24]

31) سالم النجفى وآخرون، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008م، ص[55]

32) ابراهيم إبراهيم ريحان وآخرون، التنمية الريفية، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، القاهرة ، بدون تاريخ، ص[61-67]

33) موسى منصور، دور التمويل الاصغر فى محاربة الفقر فى المناطق الريفة ضمن أطر المالية الإسلامية مطبعة جامعة محمد بشير الجزائر ب ت ، ص3 .

34) حمدي عبد العظيم : فقر الشعوب بين الاقتصاد الو.ضعي والاقتصاد الإسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 2000 م ،ص[204]

35) سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م، ص[112-118]

36) رشدي فكار، تأملات إسلامية في قضايا الإنسان والمجتمع، الطبعة الأولى، دار وهبة للنشر، القاهرة 1980م، ص[148]

37) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، 1987م .

38) احمد الشايب، تأثير الفقر على الاطفال يفوق كل التأثيرات، مقال منشور فى مجلة الالوكة الثقافية،2014/1/30م، /www.alukah.net/cultuer

39) محمود حسن، الاسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1967م،ص262-323

40) حسن سعفان،أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1962م ،ص10

41) أحمد خليفة ،التهميش الحضري و المناطق العشوائية في مصر ، مصر ، 1993 م ، ص232-266

42) الفاروق زكي يوسف، الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي، الطبعة الثانية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1978م، ص7-9

43) نظيمة احمد محمود سرحان، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، الطبعة الاولي، مجموعة النيل العربية للطباعة، القاهرة، 2006م، ص24-25

44) محمد زكي ابوالنصر، قضايا العمل ألاجتماعي اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع ألرفاهة المكتب الجامعي الحديث للنشر 2010م، ص75

45) زياب عيوش واخرون، الرعاية الاجتماعية، 2014م، ص178-181

46) نوال قاسم احمد، رؤية استراتيجية للتخفيف من حدة الفقر في السودان، رسالة ماجستر في التخطيط الاستراتيجي، جامعة امدرمان الاسلامية، 2011م، ص81-83

47) سعيد الحلاق، واخرون، ظاهرة الفقر في محافظة اربد– الواقع وامكانية الحل، مركز الملكة رانيا للدراسات الاردنية وخدمة المجتمع، 2008م ص47–48
www.mosd.gov.jo/index.phd.com

48) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادي، الطبعة الاولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015م، ص169–170

49) علي غربي وآخرون : تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الاولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003 ،ص. 183

50) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان بيروت، 1986،ص322

51) علياء شكري وآخرون : الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسة اجتماعية واقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005 ،ص34–35

52) بيلي إبراهيم احمد العليمي : هذا هو الفقر، مرجع سابق،ص.22

رابعاً: الأوراق العلمية :

1) حاج قويد قودين، ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها علي النسيج الاجتماعي، ورقة علمية منشورة في المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية الانسانية، جامعة حسين بن بوعلي، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد12،2014م

2) اوزال عبدالقادر، ملاحظات حول الفقر في العالم، ورقة علمية منشورة في النت. **www.kantakji.com**

3) هيلين واو لاد، التعليم والفقرمواجهة الادلة، ورقة علمية مقدمة لمجلة التحليل السياسي في جامعة ديوك، واشنطن، 2011.

4) محمد محمود العجولى، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق علاجها، ورقة عمل مقدمة للأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية، جامعة الأميرة سمية، اليرموك ،2010م، www.group.google.com/forum/

5) حسن محمد ماشا، دور المشروعات الاقتصادية في تحقيق التمية المحلية في السودان، ورقةعلمية منشورة في مجلة جامعة القران الكريم، العدد الثالث، 2018م، ص17-19

6) يعقوب ابراهيم الحاج، دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تعزيز قيم السلم الاجتماعي في ظروف النزاعات، ورقة علمية منشورة في مجلة جامعة القرآن الكريم، 2018م، ص5

خامساً: التقارير والدوريات:

1) تقرير البنك الدولى عام 1995 ترجمة ونشر مؤسسة الأهرام، ص [11]

2) وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، تقرير التنمية البشرية، السودان، 2014م.

3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ط2 ، دار الشروق. للنشر والتوزيع، الأردن ، 2002 ،ص[90]

4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014م، صندوق النقد العربي، ابوظبي، www.amf.org.aceconomic@amfad.org.ae.com

5) لجنة تسير البرنامج الاستراتيجي الشامل لتخفيف وطاة الفقرفي السودان، مسودة عناصر استراتيجية مناهضة الفقرفي السودان 2000-2020م، الخرطوم، 2002/1/15م

6) جمهورية السودان، المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، الاستراتيجية الربع قرنية، الخطة الخمسية 2007م-2011م.

7) وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، تجربة ديوان الزكاة في معالجة الفقر، الاجتماع الثالث عشرة لتنمية المجتمع، دورة الانعقاد2013م، ص49-63

8) تقرير مؤسسة التنمية الاجتماعية 2004 - ص24

9) تقرير المؤسسة التنمية، 2001

10) التقرير السنوي لعام 2016م، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، السودان

11) تقرير الاداء لديوان الزكاة عام 2017م، امانة الزكاة ولاية غرب دارفور.

12) تقرير اداء عام 2017م، وزارة الشئون الاجتماعية، ولاية غرب دارفور.

سادساً: المواقع الالكترونية:

1) بدايات ظاهرة الفقر واسبابه والنظريات المفسرة له،

http;//www.google.com/faculity.ksu.edu.sa/.../

2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014م، صندوق النقد العربي، ابوظبي
www.amf.org.aceconomic@amfad.org.ae.com
3) شريف ابو كرش، الفقر..اهم اسبابه والمشكلات المترتبة علية ومقترحات لمواجهته، http//:www.eamaar.org.com
4. منتدي ايوان، بحث عن الفقر، 2012/9/4م
www.forums.ewaaan.com
4) صلاح سليمان، الفقر في اوروبا، http://mubasher.aljazeera.net
5) عمر عاصي، الفقر في أوروبا. الحقائق التي لا نسمعها في الإعلام عادةً، https://www.sasapost.com/poverty-in-europe
6) بيل ذكى، الفقر في الوطن العربي، http://www.alarabonline.org
7) زيد بن محمد الرماني، مفهوم الفقر والحاجات الاساسية، مقال منشور في مجلة الالوكة الثقافيةالالكترونية،2013م :
http://www.alukah.net/culture/0/62373/#ixzz3uZrXDXQi
8) بدايات ظاهرة الفقر واسبابه والنظريات المفسرة له، http;//www.google.com/faculity.ksu.edu.sa/…/
9) عمرو محمد عباس محمود، ازالة الفقر..السودان نموزجاً اقتصادياً واجتماعياً، htpp//www.sudanvoices.com
10) هالة جمال ثابت، الفقر فى افريقيا خصوصيته وإستراتيجية اختزاله، مقال منشور فى مجلة الالوكة الثقافية،2013/9/12م، www.alukah.net

11) عجيلة محمد وآخرون، استراتيجية معالجة الفقر فى ظل العولمة،حالة الجزائر، المنتدي العربي للعلوم الانسانية 2011م www.kantakji.com

الملاحق:

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا – معهد تنمية الاسرة والمجتمع

استمارة استبيان

أخي الكريم / أختي الكريمة:

هذه الاستمارة خصصت لغرض البحث العلمي كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراة في علم الاجتماع بعنوان" **دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في السودان**" وتضمنت الاستبانه مجموعة من الفقرات والاسئلة المفتوحة ارجو منك شاكراً التكرم بقرائتها بتمعن والاجابة علي جميع الاسئلة بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (√)في الاجابة المناسبة.

وباجابتك الصحيحة سوف تسهم في دعم العلم والمعرفة.

ولك خالص الشكر،،،

البانات الاولية:

1. النوع : ذكر ( ) انثي ( )
2. العمر من20–29 ( ) ما 30–39 ( ) 40–49 ( ) 50–59 ( ) 60سنة فاكثر( ).

3. المستوي التعليمي لرب الاسرة :امي ( ) خلوة ( ) اساس ( ) ثانوي ( ) جامعي ( ) فوق الجامعي ( ) .

4. الحالة الاجتماعية : متزوج ( ) أعذب ( ) ارملة ( ) مطلقة ( ).

5. الحالة العملية لرب الاسرة: يعمل ( ) لا يعمل ( ) .

6. اذا كان يعمل حدد المهنة: بناء( ) بائع متجول ( ) مزارع ( ) .

7. راعي( ) تاجر( )معاشي( ) اخري تذكر.....

8. الدخل الشهري : 500فاقل ( ) 501-1500ج( ) 1501-2500ج( ) 2501- 3500ج( ) 3501 فاكثر ( ).

9. من يكفل الاسرة حالياً: الزوج ( ) الابن الاكبر ( ) الام ( ) اخرون يذكرون

10. اذا كانت كفالة الاسرة من غير الزوج ما السبب: الوفاة ( ) عدم وجود الزوج مع الاسرة ( ) بسبب المرض ( ) كبر في السن ( ) اخري تذكر....

11. هل من يقوم بكفالة الاســرة قادر علي هذه المســؤلية من حيث الانفاق: نعم ( ) حدما ( ) لا ( ).

12. اذا كانت الاجابة لا كيف يتم سد النقص لكفالة الاسرة: الاستدانة من التجار او الاقارب ( ) بيع بعض الاشياء من المنزل لسد النقص ( ) طلب المساعدة من الاقارب ( ) اللجؤ الي ديوان الزكاة او المنظمات ( ) اخري تذكر.....

13. هل يعاني رب الاسرة من مرض مستديم او اعاقة: نعم ( ) لا ( ) .

14. اذا كانت الاجابه بنعم اذكر نوع المرض او الاعاقة :.....

15. كم عدد أفراد الاسرة ؟ .....

بيانات دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية:

محور الغذاء:

16. هل تم دعمك باي مساعدة غذائية من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية : نعم ( ) لا ( ).

17. اذا كانت الاجابه بنعم ما هي المؤسسة التي قدمت لك المساعدة: ديوان الزكاة ( ) بنك الادخار ( ) مؤسسات التمويل الاصغر ( ) صندوق المعاشات( ) التامين الصحي ( ) اخري تزكر .....

18. ما نوع الاعانات والمساعدات التي قدمت لك: مادية ( ) تمليك مشروع انتاجي ( ) مساعدة علاجية ( ) دراسية ( ) اخري تزكر .....

19. كم مره قدمت لك المساعدة في السنة: مره واحد ( ) مرتيين ( ) ثلاثة مرات ( ) اربعة مرات فاكثر ( ) شهرياً ( ).

20. هل كانت المساعدة كافية لتلبية احتياجاتك واحتياجات اسرتك: نعم ( ) لا ( ) .

21. اذا كانت الاجابة بلا ما المطلوب لتلبية احتياجاتك من قبل هذه المؤسسات: مساعدة غذائية ( ) مساعدة في السكن ( ) مساعدة في التعليم ( ) مساعدة في الصحة ( ) اخري تذكر.....

محور الصحة:

22. هل يعاني احد افراد اســـرتك من أي نوع من الامرض ؟ نعم ( ) لا ( ).

23. ادا كانت الاجابة بنعم اذكر نوع المرض :.....

24. في حالة مرض احد افراد الاسرة هل هنالك جهه قدمت لك المساعدة العلاجية: نعم ( ) لا ( )

25. اذا كانت الاجابة بنعم ما هي الجهه التي قدمت لك المساعدة: جهه جكومية ( ) غير حكومية ( ) الاثنان معاً ( ) اخري تذكر.....

26. عند الاصابة بالمرض هل تقوم بزيارة الطبيب ؟ نعم ( ) لا ( ).

27. اذا كان الاجابة بلا ما سبب عدم ذهابك الي الطبيب: لعدم مقدرتي علي دفع تكاليف العلاج ( ) غير مقتنع بالعلاج الطبي ( ) تفضيل العلاجات البلدية والشيوخ ( ) .

28. ما نوع العلاج الذي تستخدمة للتداوي من المرض؟ بستخدم العلاجات البلدية ( ) بتعالج عند الشيوخ ( ) اخري تذكر.....

29. هل لديك واسرتك بطاقات تامين صحي؟ نعم ( ) لا ( ) .

30. اذا كانت الاجابة بلا لماذا لم تستخرج بطاقة تامين صحي : لم يكن لدي المبلغ الكافي لرسوم التامين ( ) التامين غير مجدي ( ) ما عندنا تامين في المنطقة ( )اخري تذكر .....

محور التعليم :

31. هل لديك أبناء في ســــــــن التعليم ولم يدخلوا المدارس والجـــــــامعات:
نعم( ) لا( ) .

32. اذا كانت الاجابة بنعم ما سبب عدم دخول ابناءك المدارس والجامعات : لضعف الدخل ( )لارتفاع تكاليف الرسوم الدراسية( ) لعدم رغبتهم في التعليم ( ) لعدم وجود جهه داعمة ( ) يقوموا بالعمل للمساهمة في دخل الاســـــرة ( ) اخري تزكر .....

33. اذا كانت الاجابة بنعم ما نوع الخدمة المدرسية التي قدمتها الجهات الداعمة؟ دفع الرسوم الدراسية ( ) توفير الزي المدرسي والحائب المدرسية ( ) الاثنين معاً ( ) اعفاء كامل من الرسوم من قبل المدرسة او الجامعة ( ) المساهمة بدفع جزء من الرسوم الدراسية ( ) اخري تذكر.....

34. في حالة وفاة رب الاسرة هل تقوم احد مؤســــــــسات الرعاية بكفالة الايتام؟
نعم( ) لا( )

35. اذا كانت الاجابة بنعم ما هي الجهة التي تكفل ابناءك؟ مؤسسات الرعاية الاجتماعي( ) ( ) منظمات وطنية ( ) منظمات اجنبية ( ) احدي الاقارب ( ) احدي الخيرين ( ) اخري تذكر.....

36. ما نوع الكفالة التي تقدم: مادية ( ) علاجية ( ) دراسية ( ) سكن ( ) اخري تذكر.....

محور الدخل والاستقرار الاجتماعي:

37. هل تم تمويل احد افراد الاسرة بمشروع لزيادة الدخل؟ نعم ( ) لا ( )

38. اذا كان الاجابة بنعم ما نوع المشروع ؟ تجاري ( ) خدمي ( ) زراعي ( ) رعوي ( ) .

39. ما نوع التمويل الذي قدم لك : قرض حسـن ( ) منحه ( ) تمويل بالسداد ( ).

40. ماهي الجهة التي قدمت لك المشـــــروع ؟ ديوان الزكاة ( ) بنك الادخار ( ) مؤسسات التمويل الاصغر ( ) اخري تذكر.....

41. من وجهة نظرك هل المشروع ساهم في زيادة دخل الاسرتك ؟ نعم ( ) الي حدما( ) لا ( ).

42. اذا كانت الاجابة بلا لماذا لم يساهم المشروع في زيادة دخل اسرتك ؟ عدم التدريب علي المشروع ( ) ضعف التسويق ( ) دخل المشروع قليل ( ) غير كافي لتلبية احتياجات الاسرة( ) اخري تزكر.....

43. هل وفر المشروع فرصة عمل لبعض افراد الاسرتك: نعم ( ) لا ( )

44. هل تم تدريب احد افراد اسرتك في حرفة من المهن الحرفية؟ نعم ( )لا ( )

45. اذا كانت الاجابة بنعم ما نوع الحـــــرفة المهنية ؟ نجارة ( ) حدادة وبراده ( ) سباكه ( ) كهرباء سيارات ( ) مكنيكا سيارات( ) الخياطة والتطريز( ) التصنيع الغذائي( ) اخري تزكر .....

الاليات والوسائل :

46. ما هي الوسيلة التي تم دعمك اوتمويلك بها ؟ عن طريق اللجنة الشعبية ( ) ضابط التمويل ( ) عن طريق العمدة او شيخ القبيلة ( ) لجان الزكاة القاعدية ( ) عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية ( ) اخري تذكر.....
47. اذكر الطريقة التي اوصلتك الى المشروع وعبرها تم تمويلك او دعمك : قدمت طلب بغرض التمويل ( ) عن طريق زيارة الجهات الممولة لي في المنزل ( ) عن طريق احد اقاربي او معارفي ( ) اخري تذكر.....
48. هل تمت دراسة حالتك قبل التمويل: نعم ( ) لا ( ).
49. هل توجد هنالك صعوبة في اجراءات الدعم اوالتمويل للمشروعات؟ نعم ( ) لا ( ) .
50. اذا كانت الاجابة بنعم ما هي الصعوبات ؟ تعقيد الاجراءات الادارية( ) شيك الضمان ( ) اخري تزكر .....
51. قبل او اثناء فترة التمويل هل تم تدريبك علي ادارة المشروع: نعم ( ) لا( )
52. هل سبق ان تعثرت في سداد الاقساط: نعم ( ) لا ( ).
53. في حالة العجز عن السداد ما الاجراءات التي تتخذها الجهه الممولة للمشروع: تقديم شكوي قانونية ( ) منح فترة زمنية اخري ( ) المحاكمة بالسجن لحين السداد ( ) اخري تذكر.....
54. ما رايك في اجراءات عجز السداد: حسنه ( ) مجحفة ( )
55. في رايك هل تستهدف مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية الفئات الضعيفة التي تستحق الدعم فقط ام هنالك فئات اخري يتم دعمها:.....

جزاك الله خيراً،،،،

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا – معهد تنمية الاسرة والمجتمع

استمارة مقابلة:

أخي الكريم / أختي الكريمة:

هذه الاستمارة خصصت لغرض البحث العلمي للحصول علي درجة الدكتوراة في علم الاجتماع بعنوان" **دور مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في السودان**"ارجو منك الاجابة علي جميع الاسئلة التالية: ولك خالص الشكر،،،

تاريخ المقابلة : .....

مكان المقابلة :.....

الاسم: .....

المؤسسة التي ينتمي اليها:.....

الوظيفة :.....

اسئلة المقابلة:

1. هل هنالك استراتيجية لمكافحة وتخفيف حدة الفقر بالولاية؟

.....

.....

.....

.....

2. هل الاستراتيجية تتماشي مع الاستراتيجية العالمية لتخفيف حدة الفقر؟

.....

.....

.....

.....

3. ما هي مدة هذه الاستراتيجية؟.....

4. ما نسبة الفقر بالولاية؟.....

.....

.....

.....

5. ما هي النسبة المستهدفة سنوياً من الاسر الفقيرة ؟.....

.....

.....

6. ما هي المحاور الاساسية التي تعمل فيها المؤسسة لتخفيف حدة الفقر بالولاية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

7. ما هي المشكلات التي تواجهكم في مجال مكافحة الفقر؟

.....

.....

.....

.....

.....

8. ما رائك في اليات ووسائل مكافحة الفقر ؟ هل تعتبرها مناسبة؟

.....

.....

.....

.....

9. ما تقييمك لفعالية اجراءات وتدابير مكافحة الفقر بواسطة الولاية؟

.....

.....

.....

.....